MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Economiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد ا لحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص:تسيير إستراتيجي دولي

عنوان المذكـرة:

معوقـــات إنضمام الجزائر إلـى المنظمـة العالميـــة للتجارة

من إعداد الطالب:

بتـاج صديـق

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ابراهيمي محمد	استاذ مساعد (ا)	جامعة مستغانم
مقررا	قادري عبد القادر	استاذ مساعد (ا)	جامعة مستغانم
مناقشا	بكريتي بومدين	استاذ مساعد (ا)	جامعة مستغانم

السنـة الجامعيـــة:2016/2015

إهـداء

✷ إلى الوالدين الكريمين..... إكبارا وتجليلا....

إلى الإخوة والأخوات..... فخرا واعتزازا.....

✷ إلى كـــــــل الاصدقـــاء والعائلـــة

صديــق.

شكـر خـــــا ص

-الأستاذ المشـرف خالص تشكـراتي عـلى توجيهـاته القيمـة ....
وعـلى حرصه الدائم لإتمام هذا العمل.....

فألف شكـــر

-جميع الأساتذة المشرفين على دفعة ماجستير فرع * علــوم التسييــر *- دفعة 2016/2015

-صديقي بكريتلـــي عبد كريم لدعمه ومساعدتـــه ...
جزاه الله خيرا

- إلى جميع زملائي في الدراسة دون استثناء.

صديــق.

فـهـرس الـدراســـة

إهداء

شكر وتقدير

قائمة الجداول

المقدمة

صفلال ولأال : نشأة المنظمة العالمية للتجارة وتطورها 1

ثحبملا ولأال:الخلفية التارخيـة لانشاء المنظمة العالمية للتجارة.....2

بـلطملا ولأال:الاتفاقيـة العامـة للتعريفات الجمركيـة والتجـارة 2

بـلطملا الثانـي: جولـة أوروجواي 8

لامبحث الثاني :المنظمة العالمية للتجارة **12**

المطلب الأول: مـاهيـة المنظمة العالميـة للتجـارة 12

المطـلب الثاني:الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة..... 19

الفصل الثاني: آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطن.....29

المبحث الأول: آثار انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الزراعي.....30

المطلب الأول: وضعية القطاع الزراعي في الجزائر و مكانته في التجارة الخارجيـة.....30

المطلب الثاني:الانعكاسات لانضمام الجزائر الى OMC على السياسة الزراعية.....35

المبحث الثاني:آثار انضمام الجزئر الى **OMC** على القطاع الصناعي 40

المطلب الأول: مكانـة الصنـاعى فـي التجارة الخـارجية بالجزائـر 40

المطلب الثانـي: آثـار انضمام الجزائر الى **OMC** على المنتجات البترولية والغازيـة والسلع الصناعيـة 46

المبحث الثالث:آثار انضمام الجزائر الى **OMC** على قطاع الخدمات.....54

المطلب الأول: واقع قطاع الخدمات في الجزائر.....54

المطلب الثاني:آثار انضمام الجزائر الى **OMC** على الخدمات المالية المصرفية والجمركية.....61

صفلال الثالث:معوقات انضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالميـة للتجارة..... 69

مبحث الأول: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاصلاحات المعتمدة..... 70

بلطملا ولأال: الاصلاحات المعتمدة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....71

المطلب الثاني: حارملال ةعبتملا نم فرط رئازجلا يف هيعسا مامضنلا ىلإ ةمظنملا ةيملاعلا

للتجارة 76

المبحث الثاني:مقوعات مامضنا ازجلائر ىلإ ةمظنملا ةيملاعلا للتقراج.....88

المطلب الاول: معوقات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها دولة نامية..... 88

المطلب الثاني: معوقات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة 95

الخاتمة

قائمة الجداول:

الجدول رقم 01	جولات المفاوضات السابقة لجولة الأوروجواي	صفحة 09
الجدول رقم 02	آلية اتخاد القرار في المنظمة العالمية للتجارة	صفحة 16
الجدول رقم 03	المؤتمرات الوزارية للمنظمة اللعالمية للتجارة	صفحة 24
الجدول رقم 04	مردودية الأراضي الزراعية/الوحدة (قنطار للهكتار).	صفحة 31
الجدول رقم 05	متوسط مردودية الأراضي لبعض البلدان الوحدة/(قنطار/هكتار).	صفحة 32
الجدول رقم 06	المبادلات الزراعية / الوحدة : مليون دولار.	صفحة 33
الجدول رقم 07	تقديرات ارتفاع في أسعار بعض السلع الزراعية.	صفحة 36
الجدول رقم 08	صادرات وواردات الجزائر من المواد الصناعية.	صفحة 43
الجدول رقم 09	هيكلة الصادرات الصناعية.	صفحة 44
الجدول رقم 10	تطور التجارة الصناعية للجزائر	صفحة 45
الجدول رقم 11	إنتاج الجزائر من النفط والغاز الطبيعي.	صفحة 45
الجدول رقم 12	التركيب السعري للمنتجات البترولية	صفحة 49
الجدول رقم 13	تقديرات البنك الدولي لأسعار البترول (الوحدة دولار/برميل).	صفحة 50
الجدول رقم 14	نحو مساهمات القطاعات الكبرى في الناتج الداخلي الخام	صفحة 57
الجدول رقم 15	نسبة التشغيل في مختلف القطاعات (مارس 2001)	صفحة 58
الجدول رقم 16	نسب صادرات قطاع الخدمات.	صفحة 59
الجدول رقم 17	نسب واردات قطاع الخدمات.	صفحة 59
الجدول رقم 18	مكانة قطاع الخدمات من إجمالي الصادرات والواردات	صفحة 60

المقدمة العامة

يحتل موضوع التجارة الدولية وسياساتها وأهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول مكانة مميزة في علم الاقتصاد. إن كل الدول- مهما كان نظامها السياسي وتنظيمها الاقتصادي - تشارك في التبادل الدولي نظرا للتوزيع الطبيعي لموارد و الثروات، اختلاف المناخ، طبيعة التربة، وما إلى ذلك من عوامل. مما جعل كل دولة تتميز بموارد وثروات لا تتوفر في البلاد الأخرى، وهو ما يفسر حاجة كل دولة إلى سواها، وأكسب التبادل صبغة الضرورة.

كانت التجارة بين الدول ولا تزال تعد مصدر رفاه وتنمية، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات معينة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية. وقد اختلفت هذه السياسات بين التحرير و الحماية تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، توازن ميزان مدفوعاتها، ووفقا لما يمر به النمو الاقتصادي العالمي.ففي فترات الانتعاش والنمو سادت سياسات اكثر انفتاحا، أما فترات الكساد والركود فتسود السياسات الحمائية الانغلاقية.

كما مثلت محاولات تنسيق السياسات التجارية الدولية نقطة انطلاق أعمال تكاملية بين عدة دول، نتجت عنها العديد من الاتفاقيات الثنائية، وتوصلت بعض الدول إلى تكوين مناطق للتبادل الحر وأخرى إلى بناء تكتلات اقتصادية. كما ظهرت عدة اتفاقيات ومنظمات دولية تهدف إلى تحقيق نفس الغرض. وقد تسبب الاختلاف حول هذه السياسات في نشوب نزاعات قد تصل إلى الحرب التجارية. ففي عشرينيات القرن الماضي، شهدت التجارة الدولية ازدهارا ملموسا أدى إلى زيادة حجم وقيمة التبادلات الدولية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية متعددة من بينها التحكم في العملة، فرض القيود الكمية وزيادة معدلات التعريفة الجمركية. ونتج عن هذا التزايد في النزعة الحمائية تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن الاستمرار في انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة، وان حماية النمو والتوازن الدولي يمر حتما عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية واتباع سياسة تهدف إلى ترقية التعاون و التبادل الدولي. لذلك، سعت عدة دول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل قيام منظمة دولية مهمتها تنظيم السياسات التجارية الدولية، تسهيل التجارة والحد من الإجراءات الحمائية.

ومع فشل تجسيد مشروع المنظمة الدولية للتجارة المقترح في مؤتمر هافانا، توصلت 23 دولة إلى إبرام اتفاقية دولية متعددة الأطراف حول التعريفة الجمركية والتجارة GATT هدفها التخفيض المتواصل للرسوم الجمركية وإيقاف أي زيادة في الإجراءات الحمائية وتشجيع حرية التبادل برفع كل أنواع القيود والحواجز التي تعيق التجارة. وبمرور جولات المفاوضات، حققت الجات تقدما واضحا في تحرير التجارة.

لقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي تطورات مهمة على المستوى الاقتصادي، حيث أدت التغيرات الحاصلة إلى عولمة الاقتصاد وشموليته، وأعادت العديد من الدول النظر في تنظيمها الاقتصادي بمنح السوق دورا أكبر، وتوجهت نحو الخوصصة. و شهدت الفترة أيضا تحول الاقتصاديات الاشتراكية إلى الاقتصاد الحر، كما تميزت بميل الدول إلى تشكيل أقطاب وتكتلات اقتصادية إقليمية و جهوية كبرى من أجل المنافسة وفرض الوجود على الساحة الدولية. ولعل من أهم الأحداث الاقتصادية في نهاية الماضي التطورات التي عرفتها GATT ، فبعدما كانت تسير تجارة السل ع، أدرجت في جولة مفوضاتها الجديدة المنطلقة في الارغواي سنة 1986 ملفات جديدة كملف الخدمات وملف الملكية الفكرية. وتوجت الجولة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

ومنذ ذلك التاريخ، أخذت الدول الباحثة عن مكان لها ضمن التبادلات العالمية في الانضمام إلى هذه المنظمة من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والتصدي لتحديات العولمة. وعملت على ملاءمة اقتصادها وتجارتها مع ما تقتضيه العولمة وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. كما سعت نفس الدول في نفس الوقت إلى تنسيق سياساتها التجارية و الاقتصادية بإقامة التجمعات و التكتلات الاقتصادية الجهوية.حتى ترفع تن مستوى رفاهيتها.

ولم تبق الجزائر في معزل عن التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، بحكم موقعها الاستراتيجي في شمال إفريقيا وقربها من الاتحاد الأوروبي وتوسطها بلدان المغرب الغربي مما يخول لها لعب دور فعال على المستوى الإقليمي و الجهوي، ولكون الاقتصاد الجزائري ـ نظرا لطبيعته الهيكلية ـ متفتح على الخارج، يحتل فيه القطاع الخارجي مكانة مرموقة. فلقد أدى ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية غداة الاستقلال إلى الاعتماد على الواردات ،فالقطاع الصناعي لم يكن يشمل سوى بعض الوحدات الصغيرة، لذا اعتمد على القطاع الخارجي في التجهيز والتموين. كما أدى تراجع أداء القطاع الزراعي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتلبية حاجات السكان المتزايدة.

لقد أدى اتباع اختيارات مذهبية واستراتيجية معينة في سياسة التنمية في الجزائر بالدولة إلى التدخل في القطاع الاقتصادي عموما ومنه القطاع الخارجي، وقد تطورت السياسة التجارية الجزائرية عبر مراحل إلى الوصول إلى مرحلة الإصلاحات ثم التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه ذلك من تعديلات على السياسة التجارية.

1 - طرح الإشكال

بالنظر إلى التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى المحيط الدولي المطالب بأكثر انفتاح في التبادل الدولي، يحق لنا أن نطرح الإشكال التالي ونتساءل:

-ما هي أهم المعوقات التي واجهتها أو يمكن أن تواجهها الجزائر في سعيها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

وحتى نستوفي الإجابة عن هذا التساؤل الجوهري، علينا أولا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المنظمة العالمية للتجارة؟، وما مكانتها في النظام التجاري العالمي؟.
2. ما هي استراتيجية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟.
3. ما هي انعكاسات الإنضمام على مختلف القطاعات الاقتصادية؟.

2 - فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكال المطروح قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي تعتبر اكثر الإجابات احتمالا:

-الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به الجزائر فرض عليها حتمية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

- الاندماج في النظام الاقتصادي و التجاري العالمي يتطلب إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني.

-تحرير التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية سيكون نتيجة حتمية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

3 - أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية كل من:

- قطاع التجارة في الاقتصاد الجزائري.
- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والاندماج في نظام التجارة العالمي
- المكانة التي اصبح يحتلها موضوع السياسات التجارية في الاقتصاد العالمي.
- مكانة القطاع الخارجي في كل الاقتصاديات الوطنية.

البحث يكتسب قيمته العلمية في مجال البحث العلمي من كونه يسلط الضوء على موضوع حديث متصل مباشرة بالوضع الاقتصادي الوطني و العالمي.

4 - أسباب اختيار البحث:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، وعلى رأسها تخصص الباحث وميله الطبيعي للبحث في كل ما يتعلق بالتجارة الدولية و الاقتصاد الدولي، أضف إلى ذلك:

ـ الشعور بأهمية الموضوع وما يثيره من جدل في مختلف الأوساط (العلمية،الرسمية،السياسية وحتى الشعبية).

- تأخر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.

- مدى تقدم المفاوضات بين الجزائر و المنظمة العالمية للتجار

5 - أهداف البحث:

نسعى في هده الدراسة الى عدة أهداف تتمثل في ما يـلـي:

- محاولة التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة ودورهـا مع ابراز دوافـع الدول من الانضمام اليــها
- إبراز الآثار المترتبة من انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة
- ابراز دافع الجزائر من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وسبب طول المسيرة التي لم تكتمل إلى حد اليوم
- إبراز أهم المعوقات التي يمكن ان تواجها الجزائر اثر انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة

6 - منهج البحــث:

للإجابة على الإشكالية المطرحة واختيار الفرضيات المذكورة، اتبعنا المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التحليل من الكل إلى الجزء، مما يحتم استخدام الأسلوب الوصفي بأدواته المعروفة، نظرا لطبيعة الموضوع مع تدعيمه بالمنهج التحليلي الذي يعتمد على الأرقام والجداول.

7 - صعوبات البحث:

إن التعرض للبحث في هذا الموضوع عرضنا لصعوبات عدة نذكر منها:

- قلة وتضارب وندرة المصادر فيما يخص الجزائر ، وغياب جهة بإمكانها إعطائنا إجابات وافية عن التساؤلات التي كنا نطرحها كون المفاوضات مع المنظمة العالمية لم تحسـم بعد.

8 - هيــكل البحث:

لمعالجة هدا الموضوع قمنا بتقسيمــه الى مقدمة عامــة وأربع فصول وخاتمة عامة.

وكانت الفصول على الشكل التالي:

صفلال ولأال : نشأة المنظمة العالمية للتجارة وتطورها

صفلال ا لثاني: آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطن

الفصل الثالث: معوقات إنضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الأول :

نشـأة المنظمـة العالميــة للتجــارة وتطورهـــــــــا

الفصل الأول : المنظمة العالمية للتجارة و إمكانية انضمام

الجزائر تمهيد :

التجارة الدولية كانت ولا زالت المحور الرئيسي وراء تطور وإنعاش اقتصاديات الدول،فقد ساهم الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بقسط كبير في نمو الاقتصاد العالمي .

في هذا الإطار، تعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهي صاحبة الاختصاص في تسيير العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل تنظيم المنافسة . و هو ما دفع بمعظم الدول إلى الانخراط في هذه المنظمة التي أصبحت تسيطر بنسبة كبيرة جدا على التجارة العالمية. و الجزائر مثلها مثل معظم دول العالم الثالث ،تسعى بأن ترفق الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها ، بقواعد عملحديثة تتلاءم و مقتضيات الاقتصاد الدولي و على رأسها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

و إذا كانت السياسة الحالية التي تنتهجها الجزائر التي طلبت الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تعي جيدا الآثار الايجابية والسلبية لذلك الانضمام الذي يشكل أحد أركان العولمة ،كونه يمس حركية السلع والخدمات ،فإنها كدولة طاقوية تعرف جيدا أن السوق الطاقوية لا تزال خارجة عن نظام المنظمة العالمية للتجارة .ويعتبر ملف انضمام الجزائر إحدى الملفات الشائكة من حيث طول مدته التي تجاوزت 20 سنة منذ أول طلب للانضمام .

المبحث الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة و تطورها :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إحدى أهم المنظمات الدولية و هي تعنى بتجارة السلع و الخدمات في آن واحد و قد مرت قبل أخذها لشكلها النهائي بعدة مراحل و هو ما سيظهر فيما يلي :

المطلب الأولالخلفية التاريخية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة :

يعتبر ميثاق هافانا و الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الركائز الأساسية لنشأة المنظمة العالمية للتجارة:

1-1-من ميثاق هافانا إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة :

يلاحظ أنه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بدأت معظم دولالعالم سواء المنتصر منها أو المهزوم في إقرار مبدأ أنه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك ، وأنه لا بد من العودة إلى مبدأ يقر بأنه « على الاقتصاد أن يقود السياسة » ،أي أن التوجهات السياسية لأي دولة يجب أن تصب من أجل المصلحة الاقتصادية لكل دولة ، وبالتالي لا مناص من ضرورة الاهتمام بتنمية النشاط الاقتصادي و إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب ، ولا بد من توافر قدر من الاستقرار النقدي و الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي .

من هنا بدأ التفكير جديا في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على ثلاثة منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام اقتصاديا من خلال وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة اتجاه هذا النظام و اتجاه أي دولة أخرى عضوا في أي منظمة من هذه المنظمات التي تتبع في الأساس المنظمة الكبرى الأم

وهي منظمة الأمم المتحدة .

وهكذا قام كلمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[1] ،حيث يعمل صندوق النقد الدولي على حل المشاكل المرتبطة بنظام النقد الدولي ،وقد تم إنشاؤه بواسطة اتفاقيات بريتون وودز في جويلية 1944 ،وتم التوقيع عليه من طرف 44 دولة حليفة.ومن بين وظائفه الأكثر أهمية هي تحقيق استقرار أسعار الصرف، تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملاتإجراء تصحيح منظم لاختلالات ميزان المدفوعات.

في الواقع ، هذا يتضمن – عكسا لما أمكنه الحدوث في سنوات الثلاثينات – منع الدول من التلاعب بحرية بالتحديد الدولي لعملاتها ، ويستحيل خصوصا القيام بتخفيضات تنافسية تسعى من خلالها الدولة إلى الحصول على ميزة مقارنة بشركائها بواسطة التخفيض الكبير لقيمة عملتها ،بالرغم من أن الوضعية الاقتصادية لا تبرر هذا الإجراء.

أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد تم إنشاؤه بالموازاة مع صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز. ويعتبر دوره مكملا لدور صندوق النقد الدولي: ففي حين أن هذا الأخير يعنى بالمدى القصير ، يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبدئيا إلى مساعدة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب على تمويل المشاريع الإنتاجية.وسرعان ما أصبحت إعادة بناء أوربا خارج اختصاصه (حيث اهتمت الولايات المتحدة من خلال مشروع مارشال بهذه الوظيفة) ليصبح تمويل التنمية وظيفته الفريدة. وقد شكل لاحقا البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع المؤسسة المالية الدولية ما يسمى بالبنك الدولي .[2]

فيما يخص الجانب التجاري وفي ضوء ما سبق،اتجه التفكير إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية و سميت في عام 1947 بمنظمة التجارة الدولية ،حيث طرحت فكرة إنشائها عندما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946، وذلك بناء على مقترح أمريكي[3] ، من خلالإنشاء هيكل يسمح بتفاوض متعدد الأطراف حول الإزالة التدريجية للحواجز أمام التجارة.[4] ولقد تم عقد المؤتمر بالفعل وتم استكمال أعماله في عام 1947 ثم اختتمت في هافانا عام 1948 حيث أصدر ميثاق هافانا الذي عرف بميثاق التجارة الدولية و الذي تضمن إنشاء منظمة للتجارة الدولية تكون على مستوى المؤسستين السابقتين الذكر.

و رغم أن مؤتمر هافانا انعقد في الأساس من خلال مبادرة أمريكية ،إلا أن الإدارة الأمريكية في هذا الوقت سحبت موافقتها المبدئية على الميثاق ورفض الكونغرس الأمريكي التصديق عليه رسميا عام 1950 وقد جاء الرفض خصيصا على إنشاء منظمة التجارة الدولية خشية الإنقاص من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية بالإضافة إلى وجود خلافات حادة مع الجانب الأوربي في مجال تحرير التجارة الدولية.

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد،**الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**الدار الجامعية،مصر،2005،ص ص:18-19.

[2] -Michel RAINELLY, **L'Organisation Mondiale du Commerce**, 6 ème édition, Ed.la découverte , paris, 2002, pp:16-17. -

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ،مرجع سبق ذآره،ص ص:18-19

[4] - Emmanuel COMBE , **L'Organisation Mondiale du Commerce**, Ed. Armand Colin, paris,1999,p 26.

و رغم الرفض السابق فقد سعت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التعريفية وغير التعريفية، وبالتالي فقد دعت إلى عقد مؤتمر دولي سنة 1947 أيضا في جنيف ليتماشى هذا التوجه مع طريقة التحرك المزدوج للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أسفر هذا التحرك عن عقد مؤتمر جنيف والذي شاركت فيه 23دولة، وقد اكتملت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة و أصبحت سارية المفعول منذ أول جانفي 1948 .

و بالتالي نشأت هذه الاتفاقية لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت ،وتحولت إلى سكرتارية تقترب كثيرا من أن تكون منظمة دولية ،لكنها ظلت في شكل سكرتارية تدعو إلى عقد جولات مفاوضات حول تحرير التجارة الدولية دون أن ترقى لتكون منظمة عالمية ،وظلت هكذا إلى أن أعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995.

1-2-نظرة حول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة:

كان لهذه الاتفاقية دورا كبيرا في التجارة الدولية و سنتناولها بشيء من التفصيل فيما يلي :

1-2-1- التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة:

تعرف هذه الاتفاقية بـ GATT وهو ناتج جمع الأحرف الإنجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade. [1]

و هي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوق والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها ،و التي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية ، منطلقة من المبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية ،وفي إطار القواعد المنبثقة عن حرية التجارة الخارجية[2]، ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كانت تتكون من أربع أجزاء رئيسية: **الجزء الأول**:يتلخص في الالتزامات الأساسية التي يلتزم بها الأعضاء وكذلك حقوق الدول المنضمة للاتفاقية بما في ذلك جداول التعريفات الجمركية؛ **الجزء الثاني**:طرق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية؛

الجزء الثالث:القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية ؛ **الجزء الرابع** :يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموعة الدول النامية . [3] وفيما يخص هيكل الاتفاقية فهو يتكون من :

-**مؤتمر الأطراف المتعاقدة** :والذي يمثل الهيئة العليا للاتفاقية، وتنعقد اجتماعاته مرة أو مرتين في السنة ويتم التّصديق على القرارات وفق مبدأ «صوت لكل دولة» .

-**المجلس** :الذي يعمل بين دورتي المؤتمر ،ويجمع كل شهر ممثلي الأطراف المتعاقدة ويعد الملفات

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ،مرجع سبق ذآره،ص ص: [2]- 20-22.فضل علي مثنى،**الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة الخارجية والدول النامية**،الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي،القامرة،2005،ص[3] - 16. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ،مرجع سبق ذآره،ص 25 .

الكبرى التي سيتم إقرارها واعتمادها في الدورات .

وعلى رأس إدارة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة توجد سكرتارية يرأسها مدير عام [1] إضافة إلى عدد من الموظفين يشرف المدير العام على تعيينهم وتحديد أعمالهم ومراقبة أدائهم .ومن بين أجهزة الاتفاقية أيضا لجان فنية وإدارية ، وتشكل هذه اللجان حسب الحاجة ،كما يشكل المدير العام مجموعات استشارية مؤقتة لمعالجة قضايا معينة تتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية [2].

1-2-2-أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و وظائفها:

1-2-2-1-أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الاتفاقية على النحو التالي :

* يتركز الهدف الرئيسي للاتفاقية منذ البداية في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز و القيود التعريفية وغير التعريفية وفتح الأسواق وتعميق المنافسة الدولية .وهو الهدف الذي كانت تدور حوله جولات المفاوضات من خلال السكرتارية ؛ *العمل على رفع مستويات المعيشة في الدولالأعضاء ،من خلال الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل

واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة استخداما أمثل والتخصيص الكفء لتلك الموارد مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال مبدأ أن التجارة الدولية هي المحرك للنمو الاقتصادي وترسيخ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن ثم عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى من الدولالأعضاء في مجال التجارة الدولية وقد أقرت الاتفاقية منذ بدايتها الاتجاه إلى قيام التكتلات الاقتصادية استثناء من هذا المبدأ نظرا لأن الأخيرة تسعى إلى تحرير التجارة الدولية بين الدولالأعضاء في التكتلنقاط أبعد مما جاءت به الاتفاقية؛ *السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدولالأعضاء ،بغض النظر عن التوزيع النسبي للزيادة في الدخل القومي المتوقع على مستوى كل دولة بل وعلى مستوى كل فرد داخل الدولة الواحدة؛

* تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموالوما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة أو غير المباشرة ومن ثم تعظيم العائد من تلك الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية على مستوى الدول الأعضاء؛

* انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية و بالتالي تعميق استخدام المدخل التفاوضي في بعض المنازعات بين الأطراف.

1-2-2-2-وظائف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة:

تحددت وظائف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في ثلاث وظائف رئيسية :

*الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها

[1] - Emmanuel COMBE, op.cit ,p 28.

[2] - فضل علي مثنى ،مرجع سبق ذآره،ص30 .

الاتفاقية العامة ؛ *تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة
العالمية ، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية وأكثر قابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات ؛ *العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال النظر في
القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الاتفاقية ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة . [1]

1-2-3-مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة :

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على عدد من المبادئ تتمثل في :

1-2-3-1- مبدأ عدم التمييز :

ينص هذا المبدأ على المساواة في المعاملة بين الدول ، وكان الهدف منه في الأصل تعزيز توسيع نطاق التجارة في إطار هذه الاتفاقية. ويقوم هذا المبدأ على شرطين :

ا-**شرط الدولة الأولى بالرعاية:** يعتبر هذا الشرط حجر الزاوية في النظام ،لهذا يجب على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة تعزيز توسعه و إضفاء الطابع المؤسسي عليه .كما يوجد هذا الشرط في القانون الدولي العام ،وهو عبارة عن اتفاقية يتعهد من خلالها البلدين المتعاقدين «أ» و «ب»،بأنه إذا توصل أحدهما إلى اتفاق مع بلد ثالث «ج» يمنحه من خلاله مزايا خاصة،تنسحب هذه المزايا تلقائيا إلى الطرف الأخر.[2] وقد ورد هذا الشرط في المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و الذي يقضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق و الإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى سواء كانت عضوا في الاتفاقية أو لا ،دون الحاجة إلى اتفاق جديد.

ورغم ذلك فقد تضمنت الاتفاقية العديد من الاستثناءات من هذا الشرط وتحديدا التكتلات الاقتصادية و التجارة البينية للدول النامية وتدابير الحماية في الدول النامية لحماية صناعتها و المزايا الممنوحة لهذه الدول من جانب الدول التقدمة. [3] **ب- شرط المعاملة الوطنية:** هو جانب آخر لمبدأ عدم التمييز وامتداد لشرط الدولة الأولى بالرعاية ،حيث
تنص المادة 3 من الاتفاقية بأن الأطراف المتعاقدة تعترف بأن الرسوم والضرائب الأخرى الداخلية لا يجب أن تطبق على السلع المستوردة بطريقة تهدف إلى حماية المنتج الوطني.
وتنص الفقرة 4 على أن منتجات أي طرف من الأطراف المتعاقدة لن تتعرض لمعاملة أقل تفضيلا عن تلك الممنوحة لمنتجات مماثلة ذات منشأ وطني .[4]

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص ص:28-30.

[2] - Annie KRIEGER-KRYNICKI , **L'Organisation Mondiale du Commerce, structures juridiques et politiques de négociation** ,Ed. Vuibert, Paris, 1997, p 27.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص 30.

[4] - Annie KRIEGER-KRYNICKI , op.cit , p 29

1-2-3-2-مبدأ الشفافية :

هوالاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية وليس على القيود الكمية التي تفتقر للشفافية ولهذا المبدأ عدة استثناءات مثلالاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات .[1]

1-2-3-3-مبدأ التبادلية(المعاملة بالمثل) :

ويقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدولالأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها تبادليا أي أن التخفيف في القيود الذي تقوم به دولة ما لا بد أن يقابله تخفيف مقابل من جانب الدول الأخرى وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل إلا بمفاوضات جديدة ،ويستثنى من ذلك حماية المنتجات الجديدة في الدول النامية[2].

يؤسس هذا المبدأ منطقا للأخذ والعطاء " principe du donnant donnant " و الذي يركز بدوره على تنمية الصادرات ويجعل من الانفتاح على الواردات تنازلا ضروريا لسير النظام.[3]

1-2-3-4-مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

ويقضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي،حيث قضت الاتفاقية بضرورة تبادلالأعضاء المشورة ،كما وضعت هيكلا للمفاوضات على أساس جماعي وليس ثنائي فيما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف والذي يتم من خلاله تخفيض التعريفات الجمركية والقيود والموانع التي تعيق التجارة الدولية ووضعها في الإطار القانوني.[4]

بصفة عامة، سعت المبادئ السابقة الذكر إلى إكساب النظام التجاري المتعدد الأطراف المنطق التالي: عند سعي بلد ما لحماية نفسه، يسمح له القيام بذلك من خلال التعريفة الجمركية وليس من خلال الحواجز غير التعريفية والتنظيمية (مبدأ الشفافية)، و أي تفاوض تجاري يبدأ بواسطة اقتراحات في مجال التفكيك الجمركي من طرف الدول المتعاقدة. ومن هنا تبدأ عملية المساومة (مبدأ التبادلية): فكل عضو يطلب فتح السوق الخارجية لمنتجاته المحلية يقابله فتح لسوقه الخاصة.و يرتكز نظام التنازلات المتبادلة على أن أي انفتاح متفق عليه يجب أن يستفيد منه جميع الأطراف وبنفس الشروط(الدولة الأولى بالرعاية). زد على ذلك، يجب على كل دولة أن تمنح للمنتجات الأجنبية التي دخلت بطريقة شرعية للتراب الوطني معاملة مطابقة للمنتجات المحلية (المعاملة الوطنية).مع الإشارة إلى أن كلمبدأ يسمح ببعض الاستثناءات والمخالفات ،هذه الأخيرة يجب أن تخضع لمبادئ تعددية الأطراف:فإلغاء أي ميزة تجارية يجب أن يتم التفاوض حوله،أن يكون غير تمييزي ،وأن يتم إخطار السكرتارية به.[5]

إضافة لما سبق هناك مبدأ آخر لا يقل أهمية هو مبدأ المعاملة التفضيلية التمييزية و نوضحه فيما يلي :

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص34 .

[2] -المرجع السابق ،ص 31 .

[3] - Mehdi ABBAS, **Du GATT à l'OMC. Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges**, note de travail de LEPII ,N°35/2007, p 4.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص34 .

[5] - Mehdi ABBAS ,**Du GATT à l'OMC. Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges**, op.cit,p 4.

1-2-3-5-مبدأ المعاملة التفضيلية التمييزية :

طبقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على إقرار والتزام الدول المتقدمة بضرورة أن تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو . وفي هذا المجال تمت الموافقة في جوان 1966على إضافة باب خاص بالتجارة والتنمية يكون الجزء أو الباب الرابع من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة.

و قد اقتضى مبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف عقد عدة جولات للمفاوضات، بلغ عددها ثماني جولات خلال الفترة الممتدة من 1947 إلى غاية 1993.

1-3-الجولات السابقة لجولة الأوروجواي:

بما أن الهدف الأساسي للاتفاقية العامة هو ضمان تحرير مستمر للتجارة الدولية، كان من الضروري وضع إجراء يسمح للأطراف المتعاقدة التفاوض في هذا المجال .والحل المعتمد هو تنظيم جولات مفاوضات متعددة الأطراف[1] هذا من جهة .ومن جهة أخرى، نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية أصبحت الإصلاحات ضرورية،كما أن الخلل الوظيفي التدريجي للاتفاقية العامة أدى في نهاية المطاف إلى فرض هذه الإصلاحات ،والتي كانت تتم من خلال المفاوضات المركزة عبر مختلف الجولات. ويعود هذا الخلل إلى المرونة المفرطة للقواعد حيث أصبحت الليونة تشكل عائقا عبر السنين.[2]

منذ سنة 1947 أمكننا تحديد 7 جولات، ركزت الدورات الستة الأولى أساسا (أي من جولة جنيف إلى جولة كندي) على خفض الحواجز الجمركية [3]،و خلال الجولات الخمسة الأولى تمت المفاوضات على أساس طرح كل سلعة للتفاوض على حدا،بقصد التوصل إلى تخفيضات جمركية مجدية عليها ،ونظرا للصعوبات التي واجهتها هذه الطريقة بسبب زيادة عدد السلع [4] تم التحول في جولة كندي إلى استعمال طريقة تخفيض مجموعة التعريفات الجمركية للبلد وهو ما يسمى التخفيض الخطي[5] كما تم خلال‌هذه الجولة صياغة عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق،وتم التوصل أيضا إلى مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية [6] ، و قد برزت خلافات حول السلع الزراعية استمرت حتى المراحل الأخيرة من جولة أوروجواي.

أما جولة طوكيو،إضافة إلى التخفيضات الجمركية التي تمت خلالها ،تعد بمثابة أول ترجمة عملية تطبيقية لفكر المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية الداعية إلى تحرير التجارة من القيود غير الجمركية وقد أسفرت الجولة عن وثيقة إعلان جولة طوكيو التي شملت العديد من الاتفاقيات الرامية إلى تحرير

[1] - Michel RAINELLY, op.cit, p 31.
[2] - Annie KRIEGER-KRYNICKI , op.cit, p 21.
[3] - Emmanuel COMBE, op.cit, p 29.
[4] - Michel RAINELLY, op.cit, p 52.
[5] - Ibid., p 53.
[6] -عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2003 ،ص280 .

التجارة الدولية من القيود غير التعريفية وتطوير الهيكل القانوني الذي يحكم التجارة الدولية.[1] ومن بين هذه الاتفاقيات: الحواجز التقنية أمام التجارة، المشتريات الحكومية، الدعم، تجارة اللحوم والألبان،احتساب قيمة الجمارك على أساس القيمة الواردة في بوليصة التأمين ،تراخيص الاستيراد،التجارة في الطائرات المدنية، و أخيرا مكافحة الإغراق.[2]

عند النظر إلى مدة الدورات ،نلاحظ أنها تميل إلى التزايد مع الوقت ،وهو ما يتم شرحه من خلال عاملين اثنين :زيادة عدد البلدان المشاركة فبعدما كان 23 متعاقدا سنة 1947 وصل إلى 120 سنة 1994عند الإمضاء على الاتفاق النهائي في مراكش،بالإضافة إلى تعقد القضايا الناتج عن إجراء محادثات حول الحمائية غير التعريفية ،ومجالات المفاوضات الجديدة (زراعة ،نسيج. ..الخ) [3].

جدول رقم 1: جولات المفاوضات السابقة لجولة أورجواي

جولة المفاوضات	السنة	عدد البلدان	محتوى المفاوضات	النتائج
جنيف	1947	23	الحقوق الجمركية :سلعة بسلعة	45000 تنازل تعريفي.
آنسي	1949	33	الحقوق الجمركية :سلعة بسلعة	تخفيضات جديدة للحقوق الجمركية.
توركاي	1951	34	الحقوق الجمركية :سلعة بسلعة	تنازلات تعريفية إضافية (الإجمالي :55000) .
جنيف	1965	26	تخفيض التعريفات الجمركية	------
ديلون	1960- 1961	45	الحقوق الجمركية: سلعة بسلعة	مراجعة الحقوق الجمركية بعد نشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية ؛تنازلات جديدة .
كينيدي	1964- 1967	48	-الحقوق الجمركية : تخفيض خطي. -الحواجز غير التعريفية .	تخفيض في معدل الحقوق الجمركية بـ35% للسلع الصناعية،و 20% للمنتجات الزراعية.
طوكيو	1973- 1979	99	-الحقوق الجمركية:تخفيض غير خطي. -الحواجز غير التعريفية .	- اتفاقيات عديدة (إغراق، الإعانات،المشتريات الحكومية). -الحقوق الجمركية المتوسطة على السلع الصناعية خفضت بـ4,7% بالنسبة للدول المصنعة

المصدر: Michel RAINELLY ,op.cit ,p 51

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص 43 .

[2] - Michel RAINELLY, op.cit, p 60.

[3] - Emmanuel COMBE , op.cit, p 29.

و بالتالي فإن الإشكال المطروح بالنسبة للمفاوضات المستقبلية هو إذن إشكال مزدوج :من جهة، دمج ميادين التجارة التي تفلت ولو جزئيا من قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (زراعة، خدمات) ، ومن جهة أخرى التعامل مع الأشكال الجديدة والدائمة الاختلاف للحمائية. وهي الأهداف الأساسية لمفاوضات جولة الأوروجواي التي تبدأ في 1986.[1]

1-4-جولة أوروجواي:

يلاحظ أن الفترة التي جاءت خلالها جولة أوروجواي قد شهدت تطورات دولية هامة منها شيوع التحرر الاقتصادي و الاتجاه نحو آليات السوق،كذلك الاتجاه نحو التجمعات الاقتصادية الكبيرة مثل الاتحاد الأوربي وتجمع النافتا، و ظهور الدول المصنعة حديثا لجنوب شرق آسيا.إضافة إلى تنامي الخلافات بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا[2].هذه المعطيات تكشف عن وجود طفرة أو تغير في النظام التجاري العالمي والذي نما من حالة متجانسة لا تخلو من التوترات،إلى تجزؤ قابل للانفجار. و قد أسهمت البيئة الاقتصادية الجديدة في تأكيد الحاجة إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في تنظيم التجارة الدولية حتى يتسع هذا الدور ويكتسب قوة إلزامية.

وتعتبر جولة أوروجواي أشهر جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة على الإطلاق وأطولها حيث شملت الفترة من الممتدة من 1986 إلى 1993 ووقعت في 15 أفريل عام 1994 بمراكش بالمغرب. وكانت الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته الاتفاقية حيث وصل إلى 125دولة والدول الموقعة بالفعل عليها كانت 117 دولة متعاقدة في الاتفاقية العامة .

وشملت جولة أوروجواي ثلاث مجموعات من القضايا الأساسية :

ا–زيادة حرية الوصول إلى الأسواق:وصل التخفيض في الرسوم الجمركية 40 % ومتوسط خفض التعريفة تراوح بين 24% و36% ،إضافة إلى تقليص القيود الكمية مثل الحصص الكمية و تراخيص الاستيراد والاحتكار الحكومي وتقييد التصدير وقوائم الحظر وغيرها،و قد اتفق أيضا على أن تشمل المفاوضات خفض القيود على المنتجات من الموارد الطبيعية و الاستوائية بالإضافة إلى التفاوض من أجل زيادة حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية بإدخال المنسوجات والملابس في إطار الاتفاقية ،وتحرير تجارة السلع الزراعية من خلال تخفيض كبير للدعم والحماية.

ب– تنظيم المناطق الجديدة للتجارة: بحيث تشمل المفاوضات صياغة إطار شامل متعدد الأطراف لتجارة الخدمات وكذلك تنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية،و في مجال إجراءات ضبط الاستثمار الأجنبي ،على أن يجري التفاوض بشأن خفض القيود على التجارة الدولية وتحسين السياسات في هذه المجلات في اتجاه المزيد من التحرير للتجارة بين الدول الأعضاء.

ج– تحسين القواعد الموجودة وزيادة فعالية نظام الاتفاقية والإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية [3]:

---

[1] - Michel RAINELLY, op.cit, p

[2] - .61سمير محمد عبد العزيز،**عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**،الجزء الأول،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،2006،ص 33 .

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ،مرجع سبق ذآره،ص ص:55-56.

خلال هذه الجولة كان نص اتفاق سنة 1947 محل تعديلات طفيفة، وذلك دون التشكيك في المبادئ الموضوعة سابقا، حيث تم تنقيح المواد التي ثبت أنها غير مناسبة أو غامضة،و قد خصت التعديلات الرئيسية المادة الرابعة والعشرين التي تتعلق بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة حيث تم توضيح إجراءات مراقبة مثل هذه الاتحادات والتزامات الأطراف المتعاقدة،المادة السابعة عشر التي تخص المؤسسات التجارية الحكومية فقد تم تعزيز شفافيتها ومراقبتها ،المادتين الثانية عشر والثامنة عشر «ب» المتعلقتين بميزان المدفوعات حيث تم تعزيز وتوضيح الضوابط الأساسية المتعلقة بالتدابير المتخذة لتصحيح ميزان المدفوعات .وقد سمي النص الجديد« GATT 1994 » لتجنب خلطه مع النص الأصلي.[1]

و كان هناك اتجاه قوي للإعلان عن تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى منظمة للتجارة العالمية وبالتالي تركيز المفاوضات حول تقوية وتطوير أحكام تسوية المنازعات في إطار الاتفاقية وإقامة نظام للتحكيم التجاري ،ومكافحة الإجراءات الحمائية وسياسة الإغراق بالإضافة إلى تطوير نظام عمل الاتفاقية بما يضمن استمرارية وتطوير دورها المستقبلي خاصة فيما يتعلق بالإشراف الجماعي على السياسات التجارية القومية. [2] وقد تضمنت الوثيقة النهائية لنتائج جولة أوروجواي جزأين أولها النصوص القانونية التي أخذت شكل

اتفاقيات والثاني القرارات الوزارية والمذكرات التفسيرية.

ويلاحظ أن السمة الرئيسية التي اتسمت بها هذه الجولة هي أن كلالاتفاقيات كان ينظر إليها أثناء عملية التفاوض على أنها صفقة واحدة متكاملة تلزم الدولالأعضاء بقبولها كاملة أو رفضها كاملة دون انتقاء أو اختيار باستثناء أربع اتفاقيات محددة هي اتفاقية المشتريات الحكومية ،اتفاقية اللحوم ،اتفاقية الألبان ،اتفاقية الطائرات المدنية التي تعد ملزمة للدولالأعضاء فيها فقط.[3] وبالرغم من التوصل إلى اتفاق،إلا أن النتائج هي عبارة عن نتائج مؤقتة :حيث يجب أن تكون هناك

مفاوضات إضافية لتعديل النصوص العامة ،فالتدابير المعتمدة ليست للتطبيق الفوري بل يكون تطبيقها مؤجلا.

حيث صرح رئيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في الدورة الأخيرة للأطراف المتعاقدة في جنيف في جانفي 1994 بما يلي: «*إناتفاقيات جولة أوروجواي لم تقم سوى بإرساء و وضع أسس العلاقات الاقتصادية والتجارية التي ستستقر بين الدول مع بداية القرن الواحد والعشرين ،وتعود إلينا اليوم الاستفادة من المخطط الذي تم اعتماده*». فالمؤسسة الجديدة «*أكثر أهمية و أكثر اتساعا ...ستكون في نفس الوقت مدافعة عن حقوق الضعفاء والمتضررين من أعضائها، و ستكون المكان الذي نستطيع التفكير فيه بوضوح في حل المشاكل التي تطرح في النظام العالمي والمكان الذي يسمع فيه صوت الحق والمساواة في جلبة أو صخب المصالح المتناقضة*».

---

[1] - Michel RAINELLY, op.cit, p

[2] - .85 عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ،مرجع سبق ذآره،ص56.

[3] -المرجع السابق،ص 59.

في الأول من جانفي 1995 بدأت المنظمة العالمية للتجارة في نشاطها،مع توفير مرحلة انتقالية مقدرة بسنة بينها وبين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ،وعلى هذه المؤسسة أن تكون إطارا مؤسسيا لقيادة العلاقات بين الأعضاء فيما يخص المسائل التجارية المبنية على شرط الدولة الأولى بالرعاية وتعددية الأطراف، وإدارة وتسيير الاتفاقيات متعددة الأطراف وعديدة الأطراف.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لم تختفي ،فهي لا تزالمتواجدة تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة: فبفضل سلسلة المفاوضات المتتالية ،تم تخفيض الحواجز التي تعرقلحرية المبادلات ببطء ولكن بانتظام،وذلك تستطيع منظمة التجارة العالمية القيام به على نطاق واسع بفضل القواعد الصلبة التي وضعتها الاتفاقية العامة. [1]

المطلب الثاني :المنظمة العالمية للتجارة :

كما سبق ذكره ،تعتبر المنظمة العالمية للتجارة خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و سنتطرق إليها فيما يلي :

2-1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

هناك عدة تعاريف للمنظمة العالمية للتجارة و سنقتصر على ذكر ما يلي :

2-1-1-تعريف رقم1:

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها منظمة اقتصادية دولية تملك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها ،تخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات أعضائها التجارية ، واتخاذ التدابير وإصدار التوصيات أو القرارات ذات القوة الإلزامية بشأن تعاملاتهم التجارية في السلع والخدمات.[2]

2-1-2- تعريف رقم2 :

كما يمكن تعريف منظمة التجارة العالمية، بأنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد التي تحكم التجارة بين الدول،وظيفتها الأساسية هي تعزيز السير الحسن، قابلية التوقع ،وحرية المبادلات قدر الإمكان.

2-1-3-تعريف رقم 3 :

يمكن أيضا تعريفها على أنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصاد العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية ،وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي.

من خلال هذه التعاريف يتضح أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ،لكنها تختلف عن هاتين المنظمتين حيث أنه يتم

[1] - Annie KRIEGER-KRYNICKI, op.cit, p 56. -

[2] محمد عبيد محمد محمود، **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2007،ص 368.

اتخاد القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاءسواء من خلالالوزراء أو من خلال المسؤولين، وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء[1]. أي أن المنظمة العالمية للتجارة ليست أكثر ولا أقل من مجموع أعضائها.وبمعنى آخر، المنظمة العالمية للتجارة لا تنجح ولا تفشل ولا تفرض شيئا على أي أحد،حيث أن أعضاءها هم الذين ينجحون ويفشلون، يفعلون أو لا يفعلون. فالحكومات أو بالأحرى ممثلوها هم الذين يقررون ،وهذا يعني أن المواطنين والمنظمات غير الحكومية لا تؤثر ولا تشارك في اتخاذ القرارات، وحتى الشركات متعددة الجنسيات لا تشارك في المناقشات ولا تؤثر فيها.[2]

و كما سبق ذكره ، أنشئت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة بعد توقيع الاتفاقية في مراكش 1994عقب انتهاء جولة أوروجواي[3].يتواجد مقرها بمدينة جنيف ، و هو نفس المقر السابق للاتفاقية السابقة الذكر،و تتمتع هذه المنظمة بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية اللازمة لأداء مهامها . كما يتمتع موظفوها و ممثلي الدولالأعضاء بامتيازات وحصانات دبلوماسية.[4] إن الوسائل البشرية والمالية المستعملة من طرف المنظمة العالمية للتجارة محدودة،حيث يبلغ عدد موظفي
أمانتها العامة 700 شخص ،من بينهم 200 إطار تقريبا بمن فيهم أولئك الذين يعملون في الخدمات اللوجستية (الإدارة الداخلية ،الترجمة والترجمة الفورية) .و إذا أضفنا إلى ذلك وفود الدولالأعضاء (والذين لا يعتبرون موظفين رسميين ولكنهم يقومون بمعظم الأعمال) يمكننا أن نضيف 150شخصا.أما ميزانيتها فهي تقدر بحوالي 130 مليون دولار.[5]

2-2- نطاق المنظمة العالمية للتجارة، وظائفها وهيكلها وآلية عملها: 2-2-1- نطاق المنظمة العالمية للتجارة :

حددت اتفاقية مراكش المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة نطاق عمل هذه الأخيرة :حيث ستوفر هذه المنظمة إطارا مؤسسيا مشتركا لإدارة علاقات تجارية بين أعضائها فيما يخص المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والآليات القانونية المرتبطة بها (المادة الثانية). و للمنظمة العالمية للتجارة أربعة ملاحق تحدد حقوق و واجبات الأعضاء.فالملحق رقم 1يتضمن ثلاثة أجزاء: 1A بعنوان الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع، والواردة في اتفاقية « GATT 1994 » ؛الملحق 1B ،والذي يتضمن اتفاق التجارة في الخدمات ؛ والملحق 1C ،يتضمن اتفاقيات TRIPS(حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة). أما الملحق 2 يتضمن مذكرة اتفاق حولالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات ،في حين يحتوي الملحق 3 آلية مراجعة السياسات التجارية ،وهي أداة لمراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء.وأخيرا

[1]- محمد متناوي ، ناصر دادي عدون ،**الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،أسباب الانضمام-النتائج المرتقبة ومعالجتها** ،دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2003،ص57.

[2] - Paul-Henry RAVIER, **le système commerciale multilatéral, description, bilan et perspective**, séminaire externe «Enjeux et impacts de l'OMC pour les pays de l'est et du sud de la méditerranée»,Paris ,2009,p 1.

[3]-عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره ،ص 176.

[4] - Annie KRIEGER-KRYNICKI, op.cit ,p 57.

[5] - Paul-Henry RAVIER, op.cit ,p 3.

الملحق 4 والمسمى « الاتفاقيات التجارية العديدة الأطراف» يحتوي اتفاقيات جولة طوكيو والتي لم تحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف خلال جولة أوروجواي.وبالتالي تلزم موقعيها فقط.[1]

2-2-2-وظائف المنظمة العالمية للتجارة :

أوكلت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية،المهام التالية لهذه المنظمة:- 1تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروجواي (ذات القوة الملزمة لسائر أعضاء المنظمة)،مع توفير الإطار التفاوضي اللازم لتنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف(ذات القوة الملزمة بالنسبة لأطرافها فقط) ؛ 2-تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أعضائها للالتزامات الواردة في الاتفاقيات التجارية متعددة

الأطراف،ولمزيد من تحرير التجارة الدولية؛ 3-الفصل في الخلافات و النزاعات التجارية التي قد تشب بين الدولالأعضاء من خلال جهاز تسوية النزاعات؛

4-مراقبة السياسات التجارية للدولالأعضاء من خلال إدارة آلية مراجعة السياسة التجارية؛ 5-التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بغية تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.[2]

2-2-3- هيكل المنظمة العالمية للتجارة:

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية الأهداف والوظائف و المهام التي أنشئت من أجلها. وتتكون هذه المنظمة من مؤتمر وزاري، مجلس عام، أمانة عامة، مجالس متخصصة ولجان فرعية، إضافة إلى جهازي تسوية النزاعات ومراقبة السياسات التجارية.

2-2-3-1-المؤتمر الوزاري:

هو الجهاز الرئيسي للمنظمة،ويعادل مؤتمر الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة. يتكون من ممثلي جميع الدولالأعضاء في المنظمة،ويجتمع على الأقل مرة كل سنتين لتقييم المفاوضات الجارية وإعداد برنامج عمل،[3]ويعد مسؤولا عن تنفيذ مهام المنظمة بصفة عامةوقد كان الهدف من وراء ذلك تعزيز النفوذ السياسي للمنظمة العالمية للتجارة وزيادة أهمية ومصداقية قواعدها في ساحات السياسات الوطنية .[4]

2-2-3-2-المجلس العام :

يضم ممثلي جميع الدولالأعضاء ويجتمع عند الضرورة و يضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته. ومن وظائفه كذلك ما يلي:

---

[1] - Philip ENGLISH & al , **Développement, commerce et OMC**, Ed. Economica, 2004, p

[2] - .69محمد عبيد محمد محمود،مرجع سبق ذآره ،ص ص:371- 372.

[3] - Emmanuel COMBE, op.cit ,p 80.

[4] - Philip ENGLISH & al , op.cit ,pp :68-69.

– يعهد بوظائف معينة للجان ؛ –اعتماد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية؛

–يملك وحده وضع ترتيبات إقامة التعاون مع كل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي لها اتصال بمنظمة التجارة العالمية، بل وكذلك التشاور مع المنظمات غير الحكومية ؛[1] – كما يتولى مهام جهاز تسوية النزاعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية.[2]

2-2-3-3-المجالس:

وهي ثلاث مجالس متخصصة تعمل تحت إشراف المجلس العام وتتمثل في مجلس التجارة في السلع، مجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ومجلس التجارة في الخدمات وتشرف هذه المجالس على سير الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف الموافقة لها. وقد وضع نظامها الداخلي تحت رقابة المجلس العام.كما بإمكان ممثلي جميع الدولالأعضاء المشاركة في هذه المجالس التي تجتمع حسب الضرورة ومتطلبات الوضع .[3]

2-2-3-4-اللجان:

هناك أربعة لجان فرعية وهي:

*لجنة التجارة والبيئة:تهتم بتأثير التجارة على البيئة ؛ *لجنة التجارة والتنمية:تهتم بدول العالم الثالث وخاصة بالدول الأقل نموا ؛

*لجنة القيود الخاصة بميزان المدفوعات: تقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات ؛ *لجنة الميزانية والمالية: تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة، والخاصة بالميزانية، حيث أن حصة كل

عضو في المساهمة تكون بالتناسب مع أهمية تجارته الخارجية ،فقد بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية 15.7 % من ميزانية المنظمة العالمية للتجارة في حين تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة سنة 2000 و للإشارة فقد بلغت مساهمات أعضاء المنظمة حوالي 74 مليون دولار خلال نفس السنة .

2-2-3-5–جهاز تسوية النزاعات:

يعتبر من أهم أجهزة المنظمة حيث يصدر أحكاما ملزمة للأطراف المتنازعة ،ويشمل كافة المجالات بشكل متكامل.

2-2-3-6–جهاز مراجعة السياسات التجارية :

أنشئت هذه الهيئة لغرض مراجعة السياسات التجارية للدولالأعضاء بصفة دورية ،وذلك بغرض تشجيعهم على الالتزام بمبدأ الشفافية .[4]

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص ص:189-190 .

[2] - COMBE Emmanuel, op.cit, pp : 80-81.

[3] - Annie KRIEGER-KRYNICKI, op.cit, pp : 60-61.

[4] - محمد متناوي ، ناصر دادي عدون ،مرجع سبق ذآره،ص66.

2-2-3-الأمانة العامة:

يرأسها المدير العام ،ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته و واجباته ،ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وإدارتهم في مهامهم الإدارية.

تتولى الأمانة العامة، مسؤولية مساعدة فرق التحكيم التي ينشئها جهاز تسوية النزاعات بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة وتقديم الدعم الفني ،وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية النزاعات بناء على طلب الأعضاء.[1]

2-2-4-آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة:

يستند اتخاذ القرار في الغالب في المنظمة العالمية للتجارة على التشاور وتوافق الآراء.و على الرغم من إمكانية اللجوء إلى استخدام التصويت في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء،إلا أن استخدامه في الواقع نادر.وفي حالة التصويت ،فهو يقوم على مبد أ «صوت لكل عضو»[2]. و تفاصيل صنع القرار في المنظمة العالمية للتجارة مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 2 : آلية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة

قاعدة اتخاذ القرارات	نوع القضايا
1-قاعدة الإجماع	التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة مثل مبدأ عدم التمييز.
2-قاعدة أغلبية ثلاثة أرباع	التفسيرات لمواد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة واتخاذ القرارات بشأن الإعفاءات من التزامات الأعضاء.
3-قاعدة أغلبية الثلثين	في القرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى غير تلك المتعلقة بالمبادئ العامة أو بإجراءات الانضمام .
4-التوافق العام	في المسائل التي لم يرد فيها نص على قاعدة اتخاذ القرار

المصدر :خليل عليان عبد الرحيم ،**الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية:الفرص-التحديات**،معهد الإدارة،المملكة العربية السعودية،2009 ص58 .

2-3- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة والمنظمة العالمية للتجارة :

بعد التعرف على كل من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و المنظمة العالمية للتجارة على حدا ، تجدر الإشارة إلى أوجه التشابه و الاختلاف بين كل منها :

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**،مرجع سبق ذآره،ص190

[2] - Philip ENGLISH & al, op.cit, p71.

2-3-1- أهم الاختلافات بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة والمنظمة العالمية للتجارة:

هناك تشابه كبير بين الاتفاقية القديمة والمنظمة العالمية للتجارة ،فكلاهما يعتمد على نفس المبادئ الأساسية، كما أن المنظمة مازالت مدارة من طرف أعضائها.ومع ذلك هناك اختلافات كبيرة[1] يمكن إيجازها فيما يلي:

2-3-1-1-من الجانب القانوني :

تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة،بينما المنظمة واتفاقياتها فهي دائمة،وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني.[2]

2-3-1-2-من جانب المنهج:

اتفاقات منظمة التجارة العالمية عبارة عن التزام يؤخذ حزمة واحدة، أي أن أحكام جميع الاتفاقيات تسري على جميع الأعضاء.في حين أنه تحت نظام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة كان من السهل على الدول التهرب من المجالات الجديدة ، حيث أن العديد من الدول النامية لم تقم بتوقيع الاتفاقات الملحقة والمتعلقة بمجالات مختلفة مثل :التقييم الجمركي والإعانات. [3]

2-3-1-3-من جانب الشمول :

تتولى المنظمة العالمية للتجارة إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا مقارنة بما كان سائدا في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ، و ذلك في مجالات أوسع للتجارة العالمية،على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار.[4]

2-3-1-4-في مجال تسوية النزاعات:

إن الأحكام الخاصة بتسوية النزاعات التجارية في عهد الاتفاقية ،تميزت بالقصور وعدم الفاعلية ،وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام،كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي فسادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك . بينما جهاز تسوية النزاعات في المنظمة العالمية للتجارةيسهر على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات، خاصة مع اعتماد توافق الآراء السلبي.[5]

2-3-1-5-من جانب الشخصية القانونية:

تعبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد.فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها،وعليه فإن الاتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية لأنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة،التي تتمتع بهذه الشخصية الدولية.لذا فهي تتمتع بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدولالأعضاء والحصانة أمام القضاء

[1] - Ibid., p 68.

[2] - محمد متناوي ، ناصر دادي عدون ، ،مرجع سبق ذآره،ص60 .

[3] - Philip ENGLISH & al , op.cit,p 68.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية،من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ،مرجع سبق ذآره ،ص180 .

[5] -تتوافق الآراء السلبي فيما يخص تسوية النزاعات:يجب أن يعترض جميع الدول الأعضاء على نتائج تسوية النزاعات لإعاقة اعتماد التقارير.

الداخلي في الدول الأعضاء ،ومن حقها تقديم المطالبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها.[1] على الرغم من هذه الاختلافات بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة والمنظمة العالمية

للتجارة ،فقد ذكرنا سابقا أن هناك تشابها كبيرا فيما بينهما ،حيث يمكن القول بأنهما تنتميان إلى نفس المذهب ، وتعتمدان على نفس النظام.

2-3-2- مذهب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة والمنظمة العالمية للتجارة :

يمكن تلخيص مذهب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة والمنظمة العالمية للتجارة في النقاط الثلاث التالية :

1- هو عبارة عن مذهب مؤيد ومشجع لزيادة العرض الوطني والصادرات .فعلى كل أمة تقديم تنازلات والقيام بخفض الحواجز في وجه التجارة، ليس بغرض الاستفادة من الواردات بسعر جيد ،وهو ما يتطابق مع تعاليم نظرية التجارة الحرة،ولكن للاستفادة من قنوات أوسع للصادرات بفضل انخفاض الحماية المطبقة في البلدان الشريكة ،وهذا من خلال الاستفادة من المعاملة بالمثل ، و هو ما يجعل التخفيضات الجمركية أكثر قبولا من وجهة نظر السياسات الداخلية للبلدان الأعضاء.

2- يكمن مصدر المكاسب في الآثار المضاعفة للتجارة الخارجية[2]. فتحرير التجارة يخلق فرصا لجميع البلدان ويؤدي إلى أثر مضاعف ذو منفعة متبادلة.[3]: فمعدلات النمو لا تتجدد إلا مع مزيد من النمو في الصادرات، أي من خلال محاولة جديدة لتحرير التجارة.هذه الديناميكية تتعلق بـ la théorie de la « bicyclette» الشهيرة التي جاء بها « Bhagwati»[4]،والتي تنص على أن تحرير التجارة يعمل كالدراجة ، إذا توقفنا عن تحريك الدواسات (أي إذا توقفنا عن التفاوض فيما يخص التحرير) ستقع الدراجة [5]،أي أن الانفتاح هو عملية لا تجيز التوقف.3- [6]لا تنتج مكاسب التجارة عن التخصص ،ولكن عن تنويع الصادرات. كما أن التحرير لا يهدف إلى

إعادة تخصيص الموارد العالمية بقدر ما يهدف إلى فتح منافذ للبلدان المصدرة .لذلك فإن الواردات ينظر إليها على أنها شر لا بد منه لضمان تماسك النظام.[7]

---

[1] - محمد متناوي ، ناصر دادي عدون ،مرجع سبق ذكره،ص61 .

[2]-المضاعف الكينزي للتجارة الخارجية يعتبر امتدادا للنظرة المركنتيلية للإنعاش بواسطة التصدير.الصادرات تمارس أثرا مضاعفا على الدخل .فنموه تحت أثر توسع الصادرات يؤدي إلى نمو الصادرات .فصيغة مضاعف التجارة الخارجية هي كالتالي: k= 1/ s+m حيث s هو الميل الحدي للادخار و m هو الميل الحدي للاستيراد .وبالتالي فان الدخل الوطني يتغير إيجابيا حسب الصيغة التالية : ΔY= 1/ s+m (ΔI+ΔX) حيث ΔI هو التغير في الاستثمار و ΔX هو التغير في الصادرات.

[3] - Mehdi ABBAS, **Du GATT à l'OMC. Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges**, op.cit ,p 5.

[4] - Jean Marc SIROËN ,**L'OMC et la mondialisation des économies** ,1998,p36. A partir du site : www.dauphine.fr/siroen/texteCGC.pdf , consulté le 11-11-2009 .

[5] - Alex KOUVEJE , **En attendant le cycle. Que faire après Seattle**, revue politique étrangère, n° 2/2002 ,p444.

[6] - Jean Marc SIROËN, op.cit,p36.

[7]- Mehdi ABBAS, **Du GATT à l'OMC .Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges**, op.cit, p5.

2-4-محددات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

قبل الحديث عن محددات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجدر بنا معرفة كيفية الانضمام إليها. حيث يشير عدد البلدان المشاركة في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى أن هذه الأخيرة تمارس تأثير جذب، وهذا رغم المصاعب التي تواجهها الجولة الحالية من المفاوضات.

2-4-1- تحليل عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

في حين أن الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة أو إلى منظمات جهوية يكون بطريقة شبه تلقائية في آجال قصيرة يبقى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء معقد وليس له مدة محددة فوجود إجراء موحد ومقنن لا يؤدي بالضرورة إلى مخطط واحد للانضمام ،ولكنه يختلف من حالة لأخرى،وهذا يعود إلى طبيعة المنظمة التي يقودها أعضاؤها .

تمر عملية الانضمام بالمراحل التالية:[1]

2-4-1-1-طلب العضوية:

تبدأ عملية العضوية عندما تقدم الدولة التي ترغب بالانضمام طلبا إلى المدير العام تطلب فيه رسميا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع الدولالأعضاء في المنظمة. وبعد أن يوافق المجلس العام ،يتم تشكيل فريق عمل مكون عادة من الدولالأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدولة طالبة العضوية[2] .

2-4-1-2- جمع المعلومات:

هذه المرحلة مخصصة لجمع المعلومات حول النظام التجاري لمقدم الطلب والهدف منها هو من جهة، توضيح التغييرات التي على مقدم الطلب القيام بها حتى تتوافق قوانينه وسياساته مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ومن جهة أخرى تشكل هذه المعلومات قاعدة لقيام المفاوضات الخاصة بالنفاذ لأسواق السلع والخدمات .[3]

خلال هذه المرحلة تطلب المنظمة من الحكومة المعنية بالانضمام تقديم مذكرة بالنظام التجاري فيها متضمنة وصفا لجميع السياسات الاقتصادية والتي لها علاقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية .[4] كما على على مقدم الطلب الإجابة على مجموعة الأسئلة الكتابية التي تطرحها عليه الدول الأعضاء.

2-4-1-3-مرحلة المفاوضات حول شروط الانضمام:

عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدولة طالبة العضوية، يبدأ التفاوض حولشروط الانضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل[5] كما

---

[1] - Mehdi ABBAS,**Le processus d'accession à l'OMC. Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie**, note de travaille de LEPII ,n° 13/2008, p 2.

[2]-سمير اللقماني ،**منظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية**، دون ناشر ،الرياض، 2008،ص 57 .

[3] - Mehdi ABBAS , **Le processus d'accession à l'OMC. Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie** , op.cit,p 4.

[4]-خليل عليان عبد الرحيم ،مرجع سبق ذآره ،ص 137 .

[5]- سمير اللقماني ،مرجع سبق ذآره ،ص 58 .

تعقد مفاوضات بين البلد المعني وكلعضو من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة يرغب في ذلك[1] .حيث تشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جداول التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية وصول البضائع والخدمات إلى السوق.وتسفر هذه المفاوضات التي يمكن أن تجري جنبا إلى جنب مع عملية جمع المعلومات،عن شروط محددة لانضمام الدولة المعنية إلى المنظمة. [2]

2-4-1-4-مرحلة إعداد الوثيقة الشاملة المتعلقة بالانضمام والمصادقة النهائية عليها:

يتم في هذه المرحلة تلخيص نتائج جميع المفاوضات، في وثيقة واحدة تشمل نتائج جميع دورات فريق العمل، تحت ختم مبادئ التعددية.ويجب أن تخضع هذه الوثيقة للموافقة من طرف أعضاء فريق العمل، الذي يحيلها بدوره إلى المجلس العام والمؤتمر الوزاري لاعتمادها .وعلى المؤتمر الوزاري أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء بروتوكول الانضمام الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.

تعتبر مرحلتي جمع المعلومات والمفاوضات من أهم مراحل عملية الانضمام[3].وإذا كان الهدف هنا هو جعل مقدم الطلب يمتثل لنظام المنظمة العالمية للتجارة، فهذه العملية تحمل معها تحيزا لصالح بلدان فريق العمل الذين يملكون حصرية التفاوض مع البلد المعني وبالتالي التأثير عليه .و على مقدم الطلب أن يبرهن للأعضاء قدرته على الامتثال لأحكام المنظمة العالمية للتجارة وتخفيض مستوى الحماية المطبق.و إذا قدر أعضاء المنظمة أن عروض مقدم الطلب غير كافية ،بإمكانهم تمديد فترة التفاوض ،وهو ما يؤدي إلى تأجيل الانضمام وهذا الجانب من الإجراء يفسر جزئيا طول فترة المفاوضات[4].فطبيعة العملية سواء في شكلها أو في جوهرها،تعطي عناصر تفسيرية لطول فترتها.ومع ذلك يشكل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وسيلة للاندماج في هياكل الإنتاج وشبكات التوزيع الدولي .ولهذا ينبغي البحث عن العوامل المحددة لتفضيل الانضمام رغم تكلفته.

2-4-2-محددات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة :

نستعرض فيما يلي الحجج الموضحة لقرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةو علما بأن إجراء الانضمام مثل كل ما يتعلق بالمنظمة العالمية للتجارة، ذو محتوى تنظيمي، قانوني ومؤسسي قوي، لن يستبعد أن يكون أحد المحددات الرئيسية ذو طبيعة مؤسسية.

إن اختيار العضوية في منظمة التجارة العالمية يأتي استجابة لأهداف تحولية داخلية، حيث أن الانضمام إلى هذه المنظمة ليس نتيجة البحث عن التحرير بقدر ما هو بحث عن إدارة التحولات المؤسسية الناتجة عن الانضمام والتناقضات التي يولدها هذا التحول. وتظهر محددات الانضمام إلى المنظمة فيما يلي:

[1] - Fatiha TALAHIT & al , **Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC**, document de CEPN , n ° 2009-05, p 8.

[2] - سمير اللقماني ،مرجع سبق ذآره ،ص 58 .

[3] - Mehdi ABBAS ,**Le processus d'accession à l'OMC. Une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie** , op.cit,p5.

[4] -Ibid., p 3.

2 -4-2-1 -تعليمات نظرية التجارة الدولية:

ترتبط المجموعة الأولى من المحددات التفسيرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتعليمات نظرية التجارة الدولية وذلك من حيث صلتها باستغلال المزايا النسبية. فالبلد المصدر لمنتج يملك فيه ميزة نسبية، لديه كل المصلحة في الانضمام إلى النظام التجاري للمنظمة العالمية للتجارة والذي يقوم على منطق زيادة الصادرات في إطار احترام مبدأ المعاملة بالمثل. كما تؤمن العضوية في منظمة التجارة العالمية لصادرات بلد ما إمكانية النفاذ إلى الأسواق، حيث ستتمتع هذه الصادرات بحقوق الدولة الأولى بالرعاية النافذة المفعول على المستوى المتعدد الأطراف. وبطريقة مماثلة، و انطلاقا من أن أحد آثار عملية الانضمام هو تخفيض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية ،فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الواردات. والنتيجة هي، من جهة ،تحسن منتظر في رفاه المستهلك ناتج عن تغير هيكل الأسعار النسبية أو عن زيادة الأصناف المتاحة له.و من جهة أخرى،هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى خفض تكلفة المدخلات والسلع الوسيطة المستوردة من قبل البلد.

وبالنظر فيما سبق يتضح أن عملية الانضمام من شأنها أن تحسن الفعالية و الكفاءة الإنتاجية لاقتصاد البلد وذلك من خلال وجهتي نظر سواء من خلال تعزيز الميزة النسبية والتي كانت أساس طلب الانضمام أو عن طريق خفض تكاليف الواردات الضرورية لإستراتيجية بناء قدرة صناعية و تنويع صناعي. و مع ذلك ينبغي أن تكون هذه الحجة نسبية . فالسؤال الذي يطرح هنا هو: هل يمكن تحقيق الهدف المعلن والمتمثل في تنويع العرض من السلع والخدمات وهيكل الصادرات من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟هذا ليس مؤكدا ،لأن عملية الانضمام ليست مرصودة لهذا الغرض. فالتنويع الإنتاجي لا يتحقق إلا في إطار سياسة صناعية، بل سياسة تنموية، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس مرادفا لا لهذا ولا لذاك.

2-4-2-2-الاعتبارات المؤسسية:

المجموعة الثانية من المحددات تعود لاعتبارات مؤسسية، وهذه الأخيرة يمكن أخذها على مستويين:

1-**المستوى الأول من الاعتبارات المؤسسية" المشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية"** من بين الحجج التي يستند إليها عموما لدعم الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية هي المشاركة في وضع قواعد التجارة الدولية، والذي من شأنه أن يشجع البلدان على الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف ، و بالتالي الحد من الانشقاقات ومخاطر النزاعات التجارية .حيث أن قدرة التأثير على جدول أعمال المفاوضات التجارية والمشاركة بفعالية في صياغة قواعد التجارة الدولية مشروطة بوضعية العضو الكامل في منظمة التجارة العالمية،فالجمود الحالي للمفاوضات لن يستمر إلى الأبد .كما أنه من المحتمل أن تصل مع الوقت، مسائل هي اليوم خارج إطار منظمة التجارة العالمية، إلى طاولة المفاوضات،خاصة القضايا المتعلقة بالطاقة (تحرير الخدمات النفطية ،تحرير الوصول إلى الموارد).و يضاف إلى ما سبق أن الوسيلة الوحيدة للاستفادة من إجراء تسوية النزاعات التابع للمنظمة العالمية للتجارة هي العضوية فيها.

حيث يمثل إنشاء هذا الإجراء الابتكار المؤسسي الرئيسي فيما يخص تنظيم التجارة الناجم عن إنشاء منظمة التجارة العالمية . فهو يسمح للدولة بحماية مصالحها التجارية من الممارسات التجارية لشركائها. إضافة إلى ذلك يؤمن هذا الإجراء توقعات هؤلاء الشركاء فيما يخص الوصول إلى أسواق مقدم الطلب . فهم يملكون تحت تصرفهم إجراء فعالا في حالة ما إذا لم يقم مقدم الطلب ،والذي سيصبح مستقبلا عضوا كاملا ،بتنفيذ الالتزامات التي سوف يوقع عليها في المفاوضات الجديدة.

ويظهر من خلال ما سبق أن وجود بلد ما خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف ، في ظل اقتصاد دولي متكامل،يؤدي به إلى تحمل تكاليف تسمى« بتكلفة الاستبعاد ». هذا و يشكل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للمتعاملين الاقتصاديين الدوليين ضمانا لاحترام مبادئ وأحكام القانون التجاري الدولي و بإمكانه أن يشكل عاملا إيجابيا يجعل من إقليم مقدم الطلب جذابا .

2-**المستوى الثاني من الاعتبارات المؤسسية ينبثق من مساهمة النظرية المؤسسية :** حيث أظهرت هذه الأخيرة دور المؤسسات والتغيير المؤسسي في نوعية الأداء و الفعالية الاقتصادية للدولة، كما تدل على أهمية ترابط و تماسك التنظيمات المؤسسية على الصعيدين القطاعي والكلي. وبدون مبالغة في أهمية العامل المؤسسي ،وبإتباع أعمال Hall و Soskice ،تجدر الإشارة إلى وجود رابطة قوية بين الهيكل المؤسسي للدول،ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تتخصص فيها ،مؤكدين بذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات في بناء الميزة النسبية وفي جاذبية الإقليم .

2-4-2-3-القيام بالإصلاحات الاقتصادية :

تبرز أهم محددات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جانب الاقتصاد السياسي المحلي. فعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا تأخذ معناها كاملا إلا من خلال ربطها بالإصلاحات الاقتصادية التي يولدها ويشرعها هذا الانضمام . في الواقع ،يمكن أن يستغل الانضمام في بداية عملية الإصلاح لتبرير التغيرات المؤسسية، والتنظيمية والهيكلية التي تحملها الإصلاحات الاقتصادية (أمام المجموعات الاجتماعية _الاقتصادية الاجتماعية _ والسياسية). فالتذرع بالقيود الدولية وبالامتثال للمعايير والضوابط الدولية المفروضة من الخارج يخفض من التكلفة الاجتماعية السياسية (sociopolitique) لعملية الإصلاح . والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيكون بمثابة ضمان للإصلاحات الداخلية التي تقوم بها الحكومة كما سيكون بمثابة إشارة للمجتمع الدولي والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين باستحالة الرجوع إلى الوراء فيما يخص التحرير والإصلاح ، وهو ما سيمنح مصداقية للإصلاحات المعتمدة من طرف الحكومة .

يجب الإشارة إلى أن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتوقف، إضافة إلى المحددات السابقة الذكر، على التفاعل بين بلدان فريق العمل ومقدم الطلب، ونوعية التزامه والمسائل أو القضايا الكامنة وراء اندماجه في النظام التجاري المتعدد الأطراف.[1]

[1] -Ibid., pp: 5-9.

2-5- تقدم وحدود النظام التجاري للمنظمة العالمية للتجارة:

قامت المنظمة العالمية للتجارة بعدة أعمال،لكنها في نفس الوقت تعرضت لعراقيل حدت من تقدم أعمالها:

2-5-1-تقدم أعمال المنظمة العالمية للتجارة :

عرفت أجندة المنظمة العالمية للتجارة ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :تبدأ من المؤتمر الوزاري لمراكش (1994) إلى غاية مؤتمر سياتل (1999) وهي مرحلة تقوية وتعميق التحرير ، و كان من المفترض أن تؤدي إلى انطلاق مؤتمر الألفية؛

المرحلة الثانية :تبدأ من سياتل وتمتد إلى غاية مؤتمر الدوحة .و هي تشكل مرحلة حرجة للمنظمة العالمية للتجارة ،حيث تظهر بدون هدف ؛

أما **المرحلة الثالثة** ، فتبدأ بمؤتمر الدوحة (2001) مع انطلاق جولة طموحة من أجل التنمية.
وقد صادفت هذه الأخيرة عدة عراقيل ذات طبيعة نظامية صاحبتها تناقضات داخلية للدول الأعضاء.

و يمكننا تبيان المراحل السابقة بمزيد من التفصيل و ذلك اعتمادا على المؤتمرات الوزارية المنعقدة خلال طول فترة عمل المنظمة العالمية للتجارة و ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 3 :المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

المكان	التاريخ	المواضيع الرئيسية المتناولة –اتفاق بشأن التجارة في
سنغافورة 1996	9–13 ديسمبر	منتجات تكنولوجيا المعلومات؛ إنشاء مجموعات عمل:تجارة و استثمار،تجارة و سياسة المنافسة،شفافية الأسواق العمومية (الشفافية في المشتريات الحكومية)،تسهيل المبادلات؛ –إقرار بتهميش البلدان الأقل نموا.
جنيف 1998	18 –20 ماي	+الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للنظام التجاري المتعدد الأطراف ؛ –الإعلان عن تنفيذ أحكام خاصة لصالح البلدان النامية المثقلة بالديون؛ –وضع برنامج عمل يخص التجارة الإلكترونية .
سياتل 1999	30 نوفمبر – 03 ديسمبر	–حركات احتجاجية قوية مناهضة للمنظمة العالمية للتجارة ؛ –تعارض بين الولايات المتحدة /الدول النامية حول مسألة الشرط الاجتماعي؛ –فشل إطلاق جولة الألفية .
الدوحة 2001	10–14 نوفمبر	–انضمام الصين ؛ –اتفاق بين البلدان الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية ،سويسرا)و دول الجنوب (البرازيل ،الهند ، جنوب إفريقيا) بشأن الحق في إنتاج و بيع الأدوية الجنيسة المضادة للإيدز ؛ –إطلاق برنامج الدوحة للتنمية .
كانكون 2003	10 – 14 سبتمبر	–تعارض بين الشمال و الجنوب بشأن ملفات سنغافورة ؛ –تعارض بين الدول الصناعية و الدول الإفريقية بشأن مسألة القطن ؛ –تعارض في الملف الزراعي بين مجموعة العشرين بقيادة البرازيل و الولايات المتحدة و الإتحاد الأوربي ؛ –عدم القدرة على التقدم في المواضيع المتعلقة بجولة التنمية .
هونغ كونغ	13–18 ديسمبر 2005	–تبني حزمة إجراءات التنمية الموجهة للدول الأقل نموا ؛ –اتفاق من حيث المبدأ على إلغاء الإعانات المخصصة للصادرات الزراعية (2013) ؛ –اتفاق على صيغة لخفض التعريفات الجمركية في النفاذ لسوق المنتجات الصناعية ؛ –اتفاق حول طرق التحرير في الخدمات .
جنيف	30 نوفمبر– 02 ديسمبر 2009	–استعراض أنشطة المنظمة العالمية للتجارة بما في ذلك برنامج عمل الدوحة ؛ –مساهمة منظمة التجارة العالمية في دفع النمو و التنمية ؛ (هذا المؤتمر لم يكن جلسة تفاوض ،بل منبرا لاستعراض سير عمل المؤسسة ،مع التركيز على أهمية الإسراع باختتام جولة الدوحة)

المصدر : Mehdi ABBAS ,**Du GATT à l'OMC .Un bilan de soixante ans de libéralisation des échanges de l'OMC**, op.cit,p8 ,et le site officiel de l'OMC

2-5-2- حدود النظام التجاري للمنظمة العالمية للتجارة:

عرف النظام التجاري للمنظمة العالمية للتجارة عدة عراقيل نوضحها فيما يلي :

2-5-2-1-غياب الطريقة العملية للتنازعية الدولية للأسواق :

يصعب إيجاد طريقة عملية للتنازعية الدولية للأسواق (أو المنافسة الدولية على الأسواق) لعدة أسباب:

-لم تأخذ الدول في الحسبان الصعوبة والتعقيد التقني للمفاوضات فالسنوات الماضية في إطار المنظمة العالمية للتجارة شكلت مرحلة للتدريب على المفاوضات؛ -طبيعة المفاوضات المتعددة القطاعات ،والتي تؤمن في إطار المفاوضات التقليدية، الحصول على تسوية

بين عرض وطلب النفاذ إلى الأسواق تظهر هنا عديمة الجدوى. فتعقد مسائل المنافسة ، و المسائل التنظيمية و القانونية أدى إلى جعل المفاوضات تتم على أساس قاعدة قطاعية . وهذا ما أدى إلى تقليص إمكانية التسوية.

- التنازعية الدولية للأسواق(أو التنافس الدولي على الأسواق) تتم حسب منطق أحادي الطرف أكثر منه متعدد الأطراف: فالبلد يعلن عن فتح قطاع للمنافسة الدولية ثم يرى ما سيحدث .و كنتيجة لذلك هناك إحساس بفقدان السيطرة على عملية المفاوضات والتحرير، يضاف إلى ذلك أن آلية تسوية النزاعات للمنظمة العالمية للتجارة تعرض الدولبصفة دائمة لخطر إجراء ما. فالوسيلة الأفضل لتجنب هذين الظاهرتين هي عدم إدراج قطاعات جديدة في جدول أعمال التحرير أو تبني إستراتيجية تجميد.

2-5-2-2- إشكال المكاسب المرتبطة بالتحرير :

خرجت المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود في وقت ساد فيه جدل حول نموذج التبادل الحر. فالأزمة الآسيوية من جهة و زيادة عدم المساواة في البلدان المصنعة من جهة أخرى،إضافة إلى إعادة النظر في الجانب النظري للعلاقة السببية "تجارة حرة/نمو"،ساهمت في الوصول إلى هذه الحالة.ومنذ ذلك أصبحت المنظمة العالمية للتجارة المستقبلة الأولى للانتقادات. ومن بين هذه الانتقادات هناك انتقادين يتعلقان بالأثر الناتج عن النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ اعتماده وليس عند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة فحسب:

-غياب التقارب بين الشمال والجنوب بعد حوالي ستين سنة من التحرير ،أدى إلى تخفيض دعم بلدان الجنوب للتحرير حيث كانت جولة أوروجواي بالنسبة إليهم مرادفا لعدم التماثل وعدم المساواة.و هو ما شكل خللا في نشأة المنظمة العالمية للتجارة لم تتمكن من تصحيحه. ولهذا كان إطلاق جولة من أجل التنمية يسمح للمنظمة العالمية للتجارة باسترجاع شرعيتها بالنسبة للدول النامية .و لكن هذه الجولة تحولت إلى مفاوضات حول النفاذ إلى الأسواق في حين أن هذا لم يكن كافيا للاستجابة لا لرهانات التنمية و لا لإصلاح ظلم النظام.

فكما تظهر السنوات السابقة للمنظمة العالمية للتجارة صعوبة وضع طريقة عملية للتنازعية الدولية للأسواق (طريقة عمل للتنافس الدولي على الأسواق) ، فإن تطور جولة الدوحة كان كاشفا لعدم قدرة

الدوللأعضاء على إعطاء إجابة مرضية عن العولمة وعلاقتها بالتنمية .فالدول النامية أصبحت تميل إلى الإقليمية وحتى الثنائية، و دون أن يضمن لها ذلك معاملة أفضل.

– أضعفت الآثار الخارجية السلبية للعولمة التي تخص تقسيم المداخيل و الديناميكية الإنتاجية بطريقة معتبرة قدرة المجموعات الداعية للتجارة الحرة في التأثير على السياسة التجارية المتعددة الأطراف لحكوماتهم .

و إلى جانب النزاع التوزيعي الذي تصاحبه زيادة عدم المساواة ،يوجد نزاع إنتاجي ناتج عن كون العولمة مرادف لإعادة توزيع التخصصات .ففي سياق تغير الميزات النسبية[1] يميل المتعاملون الاقتصاديون إلى مقاومة التحرير ،وهذا بالرغم من قدرتهم على المنافسة ،وذلك بسبب خوفهم من خطر التعرض لفقدان التنافسية الناتج عن الانفتاح المتزايد، و عدم ضمان أن يؤمن لهم التحرير التجاري أرباحا إضافية لاحقا. فالإيمان بتجارة خارجية مربحة بصورة مطلقة أصبح غير قائم نظريا [2].

رغم انضمام غالبية الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا أن هناك مجموعة صغيرة من الدول لا تزال خارج هذه المنظمة، تسعى للحاق بالدول الأخرى. و الجزائر واحدة من هذه الدول، رغم أنها سبقت العديد من الدول المنضمة في تقديم طلب انضمامها. وسنتعرف فيما يلي بمزيد من التفصيل على مسارها في هذا المجال، و أسباب تأخر انضمامها .

[2] - Mehdi ABBAS, **Du GATT à l'OMC. Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges**, op.cit, pp :7-9.

خاتمة الفصل الأول:

إن المشاكل والصعوبات التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي زادت حدتها مع الحرب العالمية الثانية كانت الحافز الأساسي للاتفاق على إنشاء OMC التي جاءت لتغطي النقص الذي تميزت به اتفاقية GAAT، إذ تم توكيلها بجملة من المهام والأهداف المسطرة بالاعتماد على مبادئ واضحة المعالم، وهيكل تنظيمي يضم أجهزة وآليات جديدة لم تكن موجودة في عهد اتفاقية الجات، لتضمن بذلك القوة والفعالية والصرامة لإجبار جميع الدول الأعضاء على الالتزام بالقواعد الأساسية التي تقوم عليها، لكن في المقابل تسهر على حماية حقوقهم وخدمة مصالحهم، مما استقطب الكثير من الدول النامية التي استفادت من معاملة تفضيلية، وذلك بمنحها الحق في الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالقواعد الأساسية التي تقوم عليها، والتفاوض في إطار OMC يتحدد في شكل اتفاقيات وقوانين يجب السير عليها بالنسبة للدول العضوة.

الفصل الثانـي:
آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

مقدمة

شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية، صاحبتها جملة من التحضيرات والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، من أجل الإندماج الاقتصادي المبني أساسا على قاعدة تتعادل الفرص بين الدول والتكتلات، وكذا الارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق.

وبالنظر إلى البنية الهشة التي تطبع قطاعات المختلفة، فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة **OMC** بات أمرا ضروريا لمواكبة التطورات الراهنة في ظل غياب استراتيجية وطنية للتأهيل الاقتصادي.

لكن الإندماج من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والإنتاج التجاري في إطار الانضمام إلى **OMC** تترتب عنه العديد من الآثار والإنعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الناتجة عنها.

ومن أجل هذا، تم التركيز في دراستنا لهذا الفصل على الانعكاسات المتوقعة على القطاعات الاقتصادي الوطني، والمترتبة عن الالتزام بالاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات،و غيرها من الاتفاقات.

المبحث الأول: آثار انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الزراعي.

يعتبر القطاع الزراعي بالجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسعى الدولة الجزائرية دوما إلى تطويره بحكم أنه يغلب عليه طابع التقليدي (الاعتماد على الأمطار)، مما ينعكس سلبا على مردوديته وعجزه في تحقيق الاكتفاء الذاتي، فما مصير هذا القطاع انضمام الجزائر إلى **OMC**؟.

المطلب الأول: وضعية القطاع الزراعي في الجزائر و مكانته في التجارة الخارجيـة.

أ- وضعية القطاع الزراعي في الجزائر

تعاني الزراعة الجزائرية بغض النظر عن المشاكل التنظيمية، مشاكل هيكلية تحول دون تطورها ونموها بالشكل الذي يسمح لها بالمساهمة بالشكل الفعال في التنمية المحلية ويمكن تحديد هذه المشاكل كما يلي:[1]

أولا. المساحة الصالحة للزراعة:

من إجمالي 238 مليون هكتار نجد فقط 17% منها مستعملة في الزراعة أي ما يعادل 47 مليون هكتار.

في حين نجد أن النسبة المستغلة من هذه المساحة المخصصة للزراعة لا تتعدى 8 مليون هكتار، أي 0.25 هكتار للمواطن في حين نجد أن هذه النسبة كانت تساوي 0.7 هكتار للمواطن سنة 1967، وتعاني هذه المساحة المستغلة من مشاكل الري، ذلك بسبب عدم الاهتمام باستعمال التقنيات الحديثة بشكل واسع، ومن بينها السدود مثلا وتقنيات الري الحديثة كالري بالتقطير. وقد تفاقمت أزمة الري في الجزائر في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف وقلة الأمطار.

ثانيا: إن المشكلة الثانية التي تعاني منها الزراعة هي مشكلة طغيان المناطق الجافة وقلة أو عدم كفاية مردودية المناطق المستغلة، حيث أن المناطق ذات الإنتاجية الكبيرة لا تغطي سوى 1.4 مليون هكتار، ونجد أن المناطق التي تتلقى كميات كبيرة من الأمطار لا تتعدى ربع المساحة المزروعة (أكثر من 450 مم في السنة)، وأن المساحة المسقية هي 450 ألف هكتار كمساحة متوسطة سنويا، ولا تخص سوى 5% من المساحة المستغلة.

[1]. تقرير وزارة التجارة 2001 (ناتج التجارة الخارجية الجزائرية سنة 2000).

ومنذ سنة 1975 عانت الجزائر من جفاف واسع وشديد، اثر بشكل سلمي على الزراعة، وذلك أن الدولة الجزائرية واجهت نقص كبير في المياه، مما استوجب إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات المتزايدة للسكان على حساب الزراعة طبعا.

ثالثا: المشكلة الثالثة وهي مشكلة كبيرة تتمثل في الثبات النسبي لمردودية الأراضي الزراعية وذلك على المدى الطويل، وهذه الوضعية، يمكن ملاحظتها في الجدول أدناه:[1]

الجدول رقم 4: مردودية الأراضي الزراعية/الوحدة (قنطار للهكتار).

المنتوج	1964	1972	1980	1990	1995	1999	متوسط الفترة 1999/1990
القمح الصلب	5.29	5.52	6.9	6.36	10.11	10.12	9.66
القمح اللين	5.41	9.08	8.05	6.1	6.16	11.8	9.59
البطاطا	69.63	53.6	77.76	79.26	137.6	153.2	117.04

المصدر: تقرير المركز الوطني للإحصاء .سلسلة رقم 82

يوضح الجدول أعلاه وبشكل جيد هذا الثبات في المردودية.

حيث أنه بعد الثبات الذي عرفته المردودية بين سنوات 1962-1990، بدأت في الارتفاع إنطلاقا من سنة 1990 إلى سنة 1999، وهذا راجع إلى بعض الإجراءات والاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ 1987 وقدرت المساحة المستصلحة سنة 2001 حوالي 8458000 هكتار.

ولكن يبقى هذا أقل من الطلب المتزايد من قبل السكان، الذي ينمو بشكل كبير (المرور من 10 مليون نسمة 1962 إلى ما يفوق 31 مليون نسمة سنة 2000.

وتأكيد على أن مردودية الزراعة في الجزائر ضعيفة لابد من مقارنتها مع مثيلتها في دول الجوار والعالم وهذا يظهر جليا في الجدول التالي:

الزيادة المتوسطة في مردودية الأراضي في الدول التالية (الحبوب):[1]

[1]. تقرير المركز الوطني للوثائق والمعلومات التابع للمديرية العامة للجمارك، 1996.

[1]. مجلة الجمارك في خدمة الاقتصاد.

الجدول رقم5: متوسط مردودية الأراضي لبعض البلدان الوحدة/(قنطار/هكتار).

البلد	متوسط المردودية من 1978 إلى 1981	متوسط المردودية من 1998 إلى 2000
المغرب	8.1	7.8
تونس	8.8	11.5
فرنسا	47	72
الولايات المتحدة الأمريكية	41	58
باقي العالم	16	10

المصدر: تقرير وزارة المالية سنة 2000.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن منطقة المغرب العربي بشكل عام بتقي بعيدة عن باقي العالم فيما يخص المردودية، وأن دولا كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمردودية كبيرة وهذا ربما يعود الوسائل المستخدمة والتقنيات الحديثة وكذلك استخدام البحث العلمي في مجال الزراعية.

رابعا: توجه الجزائر مشكلة حديثة الظهور تخص الزراعة، تتمثل في الانفتاح على الأسواق الخارجية خصوصا والجزائر في اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتستعد لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يستلزم من إجراءات تطبيق على السلع الزراعية كإلغاء الدعم على المنتجات الزراعية، هذه المشكلة يمكن القول أنها نتيجة حتمية للمشاكل السابقة الذكر.

هذه الاتفاقيات من الممكن أن تشكل عائقا كبيرا في وجه الزراعة الجزائرية، إن لم يحسن الطرف الجزائري التفاوض مع الشركاء الأجانب والحصول على أكبر الضمانات منهم.

ب- مكانة الزراعة الجزائرية في تجارتها الخارجية.

أحسن طريقة لإظهار هذه المكانة يكون من خلال الجدول التالي: [1]

الجدول رقم6 : المبادلات الزراعية / الوحدة : مليون دولار.

متوسط خمسة سنوات	1971 إلى 1975	1976 إلى 1980	1981 إلى 1985	1986 إلى 1990	1991 إلى 1995	1996 إلى 2000
الصادرات الإجمالية	2685	8119	13209	9188	10732	14416
الواردات الإجمالية	3041	8018	10516	8505	9040	9105
الصادرات الزراعية	152	126	66	34	74	54
الواردات الزراعية	591	1317	1856	1818	2287	2521
الصادرات الزراعية من الواردات	%26	%10	%4	%2	%3	%2
الواردات الزراعية علىالواردات الكلية	%19	%16	%18	%21	%25	%28
الميزان التجاري الإجمالي	-357	99	2693	682	1691	5310
الصادرات خارج المحروقات	251	296	270	325	455	546
عدد السكان	14.303	16.78	20.543	23.774	26.871	29.491
الواردات الزراعية	41	78	90	76	85	85
الميزان الزراعي	-357	99	2693	682	1691	5310

المصدر: **تقرير وزارة المالية سنة 2000.**

يمثل الجدول المبين أعلاه نمو المبادلات الزراعية خلال الفترة الممتدة 1971 إلى 2000 والملاحظة هو الارتفاع المذهل للواردات الزراعية خلال الفترة الممتدة 1976 إلى 1980 بنسبة تفوق

[1]. تقرير المركز الوطني للإحصاء سلسلة رقم 83.

123%، حيث تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي الأمر الذي ترك انطباعا بوفرة الأموال وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد كحل وحيد لتغطية الطلب الداخلي المتزايد من المواد الزراعية.

ولكن أثر هذه السياسة لم يظهر إلا عندما انخفضت المداخيل المالية، حيث تواصل النمو الديمغرافي، وبالتالي تزايد الطلب الداخلين في حين لم توجد سياسة تنموية زراعية تسمح بتغطية هذه الزيادة، وبالتالي إزدادت التبعية الغذائية إلى الخارج ومنه زيادة الأموال المقدمة لتغطية الديون، هذه الأموال تقتطع حتما من الخزينة العمومية الأمر الذي يؤثر على البرامج التنموية المستقلة.

ونلاحظ كذلك أن الصادرات من المواد الزراعية تتقلص بشكل متواصل إلى أن تصل إلى أن تمثل نسبة ضعيفة جدا من إجمالي الصادرات حوالي 2% خلال الفترة الممتدة من (1996 إلى 2000)، أما فيما يخص النسبة التي تمثلها من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات فإنها لم تتعد 10% خلال (1996-2000)، في حين كانت حوالي 60% بين (1971 إلى 1976)، هذا التراجع الرهيب يعود كما ذكرنا سابقا إلى فشل السياسات التنموية الموجهة لقطاع الزراعية.[1]

وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة، كما جاءت على لسان المدير المركزي لوزارة الفلاحة السيد "أحمد علي":

***الثروة الحيوانية:**

- الخرفان: 187000.000 رأس.
- الماعز 3180000 رأس.
- البقر: 1450000 رأس.

***العتاد الفلاحي:**

- 85000 جرار 8200 حاصدة.

***عدد العمال الذين يمتهنون الزراعة:**

[1]. تقرير المركز الوطني للإحصاء رقم 83.

- حوالي 6900000 عامل منهم 2112000 عامل دائم.

– 1071000 رجال يتجاوز عمرهم 60 سنة وحوالي 2.1% نسبة النساء في هذا القطاع الإنتاجي الزراعي، انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 1.3% سنة 2002، كما انخفضت اللحوم الحمراء بنسبة –1.4% الزيتون بنسبة –1.4%، والتمور بنسبة –16.8% ويعود الانخفاض أساس إلى موجات الحرارة وانخفاض الأمطار المتهاطلة، زيادة الإنتاج الحوامض بنسبة 10.5% والطماطم بنسبة 11% والبطاطا بنسبة 22%.

المطلب الثاني:الانعكاسات لانضمام الجزائر الى OMC على السياسة الزراعية

أ– الآثار المتوقعة المتعلقة بالواردات.

باعتبار أن الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء (الاستيراد)، وهي مقبلة على الانضمام إلى OMC فلاتفاقية السلع أثرين مزدوجين على اقتصادها خاصة في ظل استمرار السياسات الاقتصادية الحالية وهما:

1. الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.
2. الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني.

1– الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات:[1]

تشكل السلع الغذائية نسبة هامة من الواردات الجزائرية تصل إلى الثلث (حوالي 3 مليار)، فيما لو أتيح للمستهلك الجزائري أن يلي احتياجات الكفائية.

وإن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وستتحمل معظم البلدان المستوردة للغذاء خسائر سنوية، قدرت بالنسبة للبلدان العربية حوالي 5 مليار دولار لا يقل نصيب الجزائر منها 300 إلى 400 مليون

[1]. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى ، المتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتسيير، 30/29 أكتوبر 2001، ص152.

دولار، وحسب دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع البنك الدولي فإن آثار ارتفاع أسعار السلع الزراعية ستكون كما هو مبين في الجدول اللاحق.[1]

الجدول رقم 7: تقديرات ارتفاع في أسعار بعض السلع الزراعية.

السلعة	نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002	القيمة المطلوبة لاسترداد كل سلعة / دولار للطن
الحبوب منها القمح	%9	25
السكر	%17	26
الخضر	%47	152
الفاكهة	%12	42
اللحوم	%12	47
الألبان	%18	255

المصدر: عبد الواحد الغفوري، العولمة والخات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، ط1، ص190.

وهذا يعني بأن فاتورة الواردات الغذائية سوف ترتفع بشكل محسوس أو تبقى ثابتة بزيادة معدلات الفقر.

ومن جهة أخرى فإن الآثار الإيجابية لهذا التحرير للسلع الغذائية من شأنه أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة الحافز الاستثماري الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الزراعية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية، إذا ترافق هذا الوضع الجديد المتوقع من سياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعة إذا ترافق تدعمها الدولة.

إضافة إلى ذلك الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار أن الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء، ويعاني الاقتصاد الزراعي من تدهور كبير فهو رهين التغيرات في الظروف

[1]. عبد الواحد الغفوري، مرجع سابق، ص190.

المناخية، ولذلك نلاحظ تدهور الإنتاج الزراعات الأساسية مقارنة بمتوسط العشرية 1999/90، فإنتاج الحبوب انخفضت بنسبة 62% سنة 2000.[1]

والحبوب الجافة بنسبة 53%، وإنتاج الزيوت بنسبة 23%، وإنتاج التمور انخفض بنسبة 8% ... الخ، إن هذا الوضع المزدوج التأثير فمن جهة سترتفع أسعار المنتجات الزراعية الأساسية ومن جهة أخرى نلاحظ تدهور الإنتاج النباتي وما يترتب عليه من زيادة الحصيلة المخصصة للواردات الغذائية وبالتالي التطور التبعية والاعتماد السلبي على المصادر الخارجية للغذاء.

إن هذا الوضع سيكلف خزينة الدولة خسارة تتراوح بين 500 مليون دولار إلى 1 مليار دلار في حالة تحسن القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

2-آثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني:[1]

لقد ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبدات في السعي إلى إلغاء معظم أشكال التقييد الجمركي الإدارية بقانون المالية 2002، ومن جهة أخرى لقد إزدادت وتيرة الانفتاح التجاري المتعلق بالواردات السلعية فارتفع بذلك عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة، وع اقتراب استكمال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تلتزم الجزائر بمعدلات التخفيض المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو السلع الزراعية ... الخ.

وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة يترتب عنها التأثير السلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية بوضعيتها الحالية غير التنافسية، فيشكل ذلك مناخا يصعب فيه إقامة الأنشطة الإنتاجية الهامة لحساب الهامشية التي تقل فيها المخاطر، وتتميز بقصر فترة الاسترداد

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص153-154.

[1]. نفس المرجع، ص152-153.

بها، وهذا لا يساعدنا على بناء اقتصاد إنتاجي يقوم على منظومة مؤسسية تزداد إندماجها وتكاملا وترابطا في ظل غياب استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وقد أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن :" عدم وجود استراتيجية كفيلة بإعادة تنظيم الجهاز الوطني الإنتاجي أدى إلى خنق المؤسسات التي بلغ العديد منها الخطورة".

ب- الانعكاسات السلبية لانضمام الجزائر إلى OMC على السياسة الزراعية.

يعتبر مجال الزراعة من أهم مواضيع التفاوض الأكثر تعقيدا وحساسية في جولة أورغواي نتيجة لتباين مصالح الدول المشاركة في المفاوضات، ويعتبر الاتفاق على تخفيض قيمة الدعم على المنتجات الزراعية بمثابة حل توفيقي بين مصالح الدول المختلفة، ونظرا لأهمية هذا القطاع نسجل الآثار التالية:

- باعتبار أن القطاع الزراعي في الجزائر يعتمد وبصفة أساسية على الأمطار، وأن قيمة الدعم الحكومي لا تتجاوز 2%، وأن رقع هذا الدعم من شأنه أن يحدث آثارا سلبية خاصة على المدى القصير وإذا علمنا أن مجموع الصادرات الغذائية لا يمثل سوى 1.08% من مجموع الصادرات الكلية، كما أن التجهيزات الزراعية لا تمثل سوى نسبة 0.06% من مجموع الصادرات، إضافة إلى ذلك وجود عجز واضح في الميزان التجاري للمواد الغذائية، ونتيجة لهذه العوامل السلبية نقول أنه من الصعب على الجزائر أن تحقق أمنها الغذائي، فكيف يمكنها أن تكون طرفا فاعلا في التجارة والسوق العالمين.

- وخلال اللقاء الذي انعقد في الفترة الممتدة من 13-1997/10/15 بالجزائر أعلن أحد الخبراء فيما يخص القطاع الزراعي أن الجزائر تحتاج إلى مخطط زراعي جديد لأن النظام الحالي لا يتسفيد منه إلا المصدرين للجزائر وأن التعريفة الجمركية التي تتراوح بين 5% و 6% بالنسبة للحبوب والحليب لا يمكنها ترقية النظام الجمركي وتفاديا لهذا الانعكاسات على قطاع الزراعة لابد من:

1. استخدام التقنيات المتطورة في القطاع الزراعي.
2. الزيادة في الاستثمارات الزراعية تفاديا لارتفاع الأسعار.
3. دعم الفلاحين والمزارعين نقدا وعتادا.

4. تطهير العقار الفلاحي ووضع قانون للعقارات الفلاحية.
5. الزيادة في الدعم الممنوح للزراعة.
6. استصلاح الأراضي في الصحراء وتشجيع إقامة مشاريع استثمارية زراعية بها والقضاء على مشكل التزويد بالكهرباء من خلال إنشاء محطات تشغيل بالطاقة الشمسية.
7. تشجيع تربية المواشي والأبقار والدواجن من خلال تقديم الدعم وتسهيل إجراءات الاستثمار في هذا الميدان وإقامة مراكز متخصصة تكون قريبة من المربين وتكوين مسيرة من طرف إطارات متخصصة في ذلك كالبياطرة ومنهدسي الزراعة.
8. دعم سياسة الترويج والدعاية والاشهار.
9. خلق جهاز تسويقي فعال.
10. بناء السدود وحفر الآبار خاصة في الصحراء.
11. تشجيع التعاونيات الشبانية والفلاحية بتوفير جميع الإمكانيات المادية والمالية وحتى المعنوية.[1]

ج- الانعكاسات الإيجابية لانضمام الجزائر إلى على السياسة الزراعية.

إن الآثار الإيجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تأتي على المدى البعيد والمتوسط، أي أن فتح السوق الزراعي الجزائري على العالم سوف يؤدي حتما إلى جلب مختلف الشركاء الأجانب الراغبون في توسيع نشاطهم، وذلك إلى ما تمتمع به الجزائر من إمكانيات في الأراضي الصالحة والمياه الجوفية، وكذلك اليد العالمة كذا فإن تخفيض التبعية الغذائية للخارج سيمنح الجزائر أكثر استقرار وضمانا من حيث ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، زيادة أن المنافسة تحسن من إنتاجية المزارعين الجزائريين.

أما فيما يخص الدعم التصديري، فإنه يسمح للدول النامية كالجزائر لتقديم الدعم للصادرات الزراعية وهذا غير مسموح للدول المتقدمة، وقد يأخذ الدعم شكل تخفيض تكلفة التسويق الصادرات

[1].Dr. Nerabri Houari, Programme pour une nouvelle algerie, édition DAREL, Gharb, 05/2001. .

وتكاليف النقل الدوري أو تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل من تلك المطبقة على شحنات الاستهلاك الداخلي.[1]

ومن خلال المحتمل كذلك أن يكون لتخفيض الصادرات المدعمة أثر إيجابي على حجم الإنتاج في بلادنا والدول النامية بصفة عامة لأن الآثار الظرفية للصادرات المدعمة التي يجب أن تنخفض ستؤدي إلى جذب الاستثمار في القطاع الزراعي.

وفي حالة ما إذا تحسنت هذه الوضعية ستفرز فائض في الإنتاج ل غرض تصديره فإن الاتفاق سيضمن إمكانية دخول الأسواق الخارجية بسهولة شريطة أن تكون منتوجاتنا قادرة على المنافسة.

المبحث الثاني: آثار انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الصناعي.

يحتل القطاع الصناعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ولذلك يستوجب على الهيئات المعنية بمفاوضات انضمام الجزائر إلى OMC دراسة الوضعية العامة لهذا القطاع ومعرفة مختلف نقاط القوة والضعف فيه، من أجل الحصول على أكثر الضمانات والمزايا من الأطراف المفاوضة للجزائر.

المطلب الأول:مكانـة الصناعة في التجارة الخارجية بالجزائر

1- تطور القطاع الصناعي في الجزائر

لم تنتج المرحلة التي عرفتها الجزائر قبل الاستقلال أية نشاط هام، حي تميز قطاع الصناعة على بعض النشاطات المتعلقة بالمناجم كاستخراج المعادن. وبعض النشاطات الخاصة بتحويل المعادن (ورشات صغيرة) وكذلك بعض مصانع إنتاج المواد الغذائية (القمح مثلا). ويرجع كل هذا إلى أن القوة المستعمرة اعتمدت على الجزائر باعتبارها محلقة بالاقتصاد الفرنسي تستعمل لاستخراج الثروات وإرسالها إلى فرنسا.

أي أنها لم تفكر في استراتيجية صناعية متمركزة، ويظهر هذا من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الخام حيث أنه لم يتعد 91 مليار دينار سنة 1950 في حين كانت مساهمة القطاع

[1]. نايت الزوبير، محجوب محمّد، عميمر أحمد، انضمام الجزائر OMC وأثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، 2004/2003، البليدة.

الزراعي 102 مليار دينار/ P267.604 وبعد الاستقلال انتهجت الدولة الجزائرية سياسيا صناعيا مختلفة كانت تهدف على أساس إلى توفير مناصب العمل عن طريق القطاع الحيوي.

ففي سنة 1967 بدأ العمل بالنظام الاشتراكي القائم على مبدأ التخطيط فكانت البداية بمخطط ثلاثي ثم بعد ذلك مخططات رباعية (1970 -1973 /1974-1977). وتواصل ذلك بعد سنة 1980 وقد كانت هذه السياسة ترتكز على القطاع الحكومي منذ 1974 اعتمادا على الموارد المالية الضخمة المتأتية من قطاع المحروقات التي عرفت أسعارها ارتفاعا ضخما في تلك الفترة، مما مكن الجزائر من الحصول على عائدات مالية ساعدتها على بناء الصانعات الضخمة وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها الصناعة الجزائرية.[1]

1-1.**ما بين 1962 و 1967:** تميزت هذه الفترة على المنتجات الزراعية الموروثة عن العهد الاستعماري (صناعة الخمور) والاعتماد على المناجم والبترول بشكل أقل.

1-2. **ما بين 1967 و1978:** كما تم الإشارة إليه أعلاه، فان هذه الفترة امتازت بارتفاع أسعار البترول وانتهاج سياسة التأميم مما سمح للجزائر بالحصول على موارد مالية عامة سمحت لها بتغطية التكاليف الضخمة الناتجة عن الصناعات الثقيلة (مركب الحجار مثلا).

1-3.**منذ 1979:** امتازت السياسة الصناعية في هذه الفترة بالعقلانية في اختيار التجهيزات الموجهة للتصنيع (التقليل من التكاليف والتبعية) ومنح الزراعة أهمية أكبر في التنمية، والاهتمام كذلك بإنشاء مختلف المنشآت ذات الطابع الاجتماعي (المستشفيات والتكوين) وكذلك تطوير قطاع البناء، وانتهاج سياسة الاستثمار في الإنتاجية تظهر هذه المراحل وخصوصا مراحل السبعينات أن الدولة احتكرت جميع الاستثمارات الصناعية مهملة بذلك القطاع الخاص، وهذا راجع إلى توفير مختلف الإمكانيات الحكومية بسبب انتهاجها سياسة تأميم واحتكار التجارة الخارجية، حيث أن القطاع العام كان يشغل حوالي 45% من اليد العاملة النشطة(منذ سنة 1973). ليصل هذا الرقم إلى نسبة 70% سنة 1977. ومن المهم التذكير أن هذه النتائج تعود أساسا إلى الموارد المالية الضخمة الآتية من صادرات المحروقات، ولكن بمجرد انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية (أزمة 1986) بدأت المشاكل تظهر وتزداد تأزما مما

[1]. Ahmed Henni, économie de l'Algérie indépendante, ENAQ, édition, Alger.

دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات كانت إجبارية.وفي نفس الوقت كانت مأساوية على العمال(تسريح العمال)ويمكن ملاحظة هذه الأزمة من خلال مقارنة معدل النمو المحقق ما بين 1984 و 1986 والمقدر ب6 % ،ومعدل النمو المحقق سنة 1987 المقدر ب 3% ،وكذلك ارتفاع الديون إلى 6 مليار دولار في سنة واحدة.[1]

ولقد قدرت الخسائر التي لحقت بالجزائر جراء انخفاض أسعار البترول إلى 17.5 دولار للبرميل بحوالي 9 ملايير دولار وهذا بالطبع سيؤثر مباشرة وسلبا على سياسة التصنيعية للجزائر لأن الخسائر تؤثر على خزينة الدولة وبالتالي عدم القدرة على سداد الديون، وبالطبع هذا لم يغب على المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي / البنك العالمي) التي سارعت إلى إغراق الجزائر بالديون ومطالبتها بأكثر ضمانات، فبدأت تتدخل بالسياسات الداخلية خاصة الحيوية منها كالصناعة.

هذا فيما يخص المراحل الأولى للصناعة الجزائرية بإنجازاتها ومشاكلها، وسوف نتعرض إلى بعض المعطيات الخاصة بالصناعة قبيل الانضمام إلى المنضمة العالمية التجارية:

على الرغم من اعتبار التدابير المتخذة في إطار الأوامر الصادرة في: أوت 2001 كحل للعديد من المشاكل الكبرى التي عاشتها المؤسسات العمومية وكوسيلة للمشاركة أكثر ديناميكية للقطاع الخاص في الإنعاش فإنها لم تترك أي أثر إيجابي على إعادة انطلاق الأنشطة.

وبالفعل سواء تعلق الأمر بالأشكال الجديدة لتنظيم تسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتطوير المشاريع الاستثمارية، من الملاحظ حسب مختلف القطاعات المكلفة بهذه الميادين والمقاولين العموميين والخواص بأن المحيط الاقتصادي ما زال يتسم بعدم الوضوح في إدارة عمليات التسيير الاقتصادي بصفة خاصة . وفيما يلي بعض المؤشرات والمعطيات الخاصة بقطاع الصناعة (القطاع العام):

- فرع الحديد والصلب: نسبة النمو قدره 8.6% سنة 2001 مقارنة بنسبة سنة 2000 مؤشر الإنتاج تراجع بنسبة 17.9% خلال السداسي الأول من سنة 2002.
- فرع الميكانيك والتعدين: تراجع بنسبة –10.4% خلال سنة 2002 مقارنة مع نسبة +22% سنة 2000.[1]

[1]. نايت الزبير، مرجع سابق، ص30.

[1]. تقرير المجلس الوطني الاقتصادية والاجتماعي (لجنة التقييم السداسي الأول 2002).

- فرع الخشب والورق: تقلص الأنتاج فيه إلى 8.7% (الخشب-3.2% ، الورق -13.3% ، الفلين -6.2%).
- فرع الكهرباء والإلكترونيك: تمكن من تحسين نتائجه، إذ سجل نمو قدره 7.8% مقابل 5% سنة 2001.
- فرع مواد البناء: ارتفعت نسبة إنتاج الإسمنت +4% .
- فرع الجلود والنسيج: تسجيل تحسن معتبر قدره نمو 2.7% كمعدل نمو، في حين كان سنة 2001 قد عرف تراجعا ب 14.7% مقارنة مع سنة 2000.
- فرع الكيمياء والصيدلة و والأسمدة: ما زال يعرف نمو موجب +7.5% حيث أنه يعادل نفس النسبة المسجلة سنة 2001 مقارنة بنسبة سنة 2000.
- الصناعة الطاقوية التحويلية:سجلت مختلف فروع هذه الصناعة إنجازات متذبذبة ومتفاوتة من فرع لآخر، وكانت النتائج المسجلة في السداسي الأول لسنة 2001 كما يلي:

الطاقة:+4.8%، المحروقات:+1.3%، التكرير:-0.7%، تحويل الغاز:+3.3%

البيتروكيمياويات :28.8 % ، المناجم والمحاجر:+6.8 %

2-مكانة الصناعة في التجارة الخارجية بالجزائر.

إن أحسن طريقة لإيضاح للمكانة التي تحتلها الصناعة في الجزائر هي من خلال مختلف الجداول التحليلية:

الجدول 8: صادرات وواردات الجزائر من المواد الصناعية.

القطاعات	الصادرات		الواردات		نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
	متوسط 2000/1992 الوحدة: مليون	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	متوسط 2000/1992 الوحدة : مليون	النسبة من إجمالي الواردات (%)	
المناجم والمحاجر	25.7	5.55	95.87	1.22	27
صناعة الحديد، الكهرباء والميكانيك	136.61	29.52	4146.71	52.68	3
كمياء ومطاط وبلاستيك	242.45	52.38	1197.07	15.21	20
الصناعة الغذائية والتبغ	26.02	5.62	1521.47	19.33	.....

والكبريت					
صناعة النسيج	10.69	2.31	198.77	2.53	5
صناعة الجلود والاحذية	9.98	2.16	31.07	0.39	32
صناعة الزجاج والرخام والبناء	0.87	0.02	193.08	2.45	.....
صناعة الخشب والفلين والورق	8.78	1.9	420.6	5.34	2
صناعات مختلفة	1.74	0.38	66.71	0.85	3
إجمالي المبادلات الخارجية	526.53	.....	9186.15	.....	6

المصدر:1 تقرير المركز الوطني للإحصاء .سلسلة رقم 83.

يوضح الجدول أعلاه مساهمات مختلف الفروع الصناعية في التجارة الخارجية الوطنية خارج قطاع المحروقات، الشيء الملاحظ هو العجز الكبير في الميزان التجاري، حيث أن الصادرات لا تغطي سوى 6% من حجم الواردات،وأن القطاعات التي تشكل نتائجها دفعا كبيرا للصادرات هو فرع الكيمياء والبيتروكيمياء (20%) والمناجم والمحاجر (27%) والجلود (32%).[1]

الجدول 9: هيكلة الصادرات الصناعية.

المواد الصناعية	**المبالغ/ مليون دولار**	**النسبة (%)**
زيوت ومنتجات النفط	187.6	32
أمونياك	59.4	10
الكحول ومشتقاته	43.3	7
الهيدروجين و الغازات النادرة	26.8	5
منتجات نصف مصنعة من الحديد والصلب	21.4	4
الفوسفات	20.3	3
منتوجات صناعية أخرى	179.1	34
منتوجات بترولية	24.6	4
إجمالي الصادرات الصناعية	581	100

المصدر: تقرير وزارة التجارة 2001 (ناتج التجارة الخارجية الجزائرية سنة 2000)

[1]. تقرير النركز الوطني للإحصاء سلسلة رقم 83.

الجدول 10: تطور التجارة الصناعية للجزائر.

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الصادرات الصناعية خارج المحروقات /مليون دولار	397	422	276	436	809	483	320	420	592

المصدر: تقرير وزارة المالية سنة 2000.

هذا الجدول يبين التطور الذي مرت به التجارة الصناعية الخارجية للجزائر خلال العشرة سنوات الأخيرة.

الجدول 11:إنتاج الجزائر من النفط والغاز الطبيعي.

السنة	النفط		إنتاج الغاز الطبيعي
	إنتاج ألف برميل يومي	قيمة الصادرات مليون دولار	مليون متر مكعب سنوي
1995	752	9400	137.7
1996	806	9160	137.8
1997	846	8800	148.9
1998	827	5970	153.5
1999	766	7928	153.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000 – 2001.

المطلب الثاني : آثار إنضمام الجزائر إلى OMC على المنتجات البترولية والغازية والسلع الصناعية.

أ-آثار انضمام الجزائر إلى OMC على منتجات بترولية والغازية

النفط الخام: تحتل صادرات الخام الجزء الأكبر من حجم الصادرات حيث تشكل حوالي 65% في المتوسط من قيمة الصادرات لعام 1999، ولكن في الواقع أن كل ما يتعلق بقيمة الصادرات البترولية بالنسبة للكمية المصدرة والأسعار تخضع لإعتبارات خارجة عن إرادة الجزائر، فكمية الإنتاج والصادرات للبترول الخام تخضع لنظام الحصص الذي تحدده منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) حيث حددت حصة إنتاج للجزائر في حدود معينة وصلت إلى حوالي 766 ألف برميل يوميا في المتوسط لعام 1999، وبالتالي لا تستطيع الجزائر زيادة حصة الإنتاج والتصدير إلا بموافقة منظمة الأوبك كما أسعار البترول الخام تخضع أيضا لتقديرات منظمة الأوبك للأسعار الآجلة لفترة زمنية محدودة وتخضع لتغيرات جذرية في حدود اتجاه الأسعار في الأسواق الحاضرة للبترول، وفي الواقع أن أسعار النفط تخضع لتغيرات جذرية في حدود تذبذب كبير من فترة لأخرى، ويرجع ذلك إلى الدول المستهلكة للبترول الخام من الدول الصناعية تحاول دائما زيادة المخزون الاستراتيجي لديها من مخزون النفط مما يدفعها إلى التقليل الطلب مع تزايد العرض من قبل الدول المنتجة والمصدرة واتجاه أسعار السوق الحاضرة للانخفاض لفترة زمنية معينة مما يضطر منظمة الأوبك كأكبر مصدر للبترول الخام إلى تعديل سقف الإنتاج وتعديل حصص دول المنظمة الأوبك كأكبر مصدر للبترول الخام إلى تعديل سقف الإنتاج وتعديل حصص دول المنظمة وتعديل أيضا الأسعار الآجلة للمنظمة، وبذلك الصراع مستمر بين الدول الصناعية المستهلكة للبترول ومنظمة الأوبك في محاولة السيطرة على اتجاهات أسعار البترول الخام.

وبذلك من الصعب على دولة الجزائر أن تضع سياسة لإنتاج وتصدير البترول الخام مستقلة عن سياسة منظمة الأوبك التي تسعى دائما لتحسين إيرادات الدول الأعضاء ككل من صادرات البترول ويمكن للجزائر في حالة تحمل أعباء إضافية مالية في الميزان التجاري بسبب احتمال ارتفاع أسعار السلع

الغذائية المستوردة عن تطبيق الاتفاقية أن تطالب منظمة الأوبك بالسماح بزيادة حصتها في إنتاج وتصدير البترول الخام لتعويض جزء من تلك الأعباء المالية المتوقعة وخاصة أن الجزائر لديها احتياطي كبير في النفط يقدر بحوالي 10 مليار برميل لعام 1999.[1]

كما أن الجزائر تتمتع حاليا بمزايا تفضيلية حيث أن صادرات الطاقة لا تخضع عند دخولها الجماعة الأوروبية للتعريف الجمركية الموحدة أو أي قيود تجارية أخرى.

ولاشك أن قيمة صادرات المنتجات البترولية تحقق عائد أفضل من تصدير البترول الخام فضلا على أن صناعة تكرير البترول تمتص العديد من القوة العاملة وتساهم في حل مشكلة البطالة وتزيد من قيمة الناتج المحلي، والجزائر لديها 5 مصانع لتكرير البترول وتستخدم حوالي 522 ألف برميل يوميا في صناعة التكرير، ويمكن للجزائر التوسع في تكرير البترول وزيادة صادرات المنتجات البترولية باعتبارها لا تخضع لقواعد وحصص منظمة الأوبك فضلا عن المزايا التفضيلية للجزائر عند تصدير المنتجات البترولية لأسواق الاتحاد الأوروبي.

الغاز الطبيعي: تعتبر الجزائر من الدول الكبرى المنتجة للغاز الطبيعي في العالم العربي كما أنها تمتاز بقربها من أسواق الاتحاد الأوروبي الخالي تماما من إنتاج تلك السلعة، ولقد وصل إنتاج الغاز الطبيعي للجزائر حوالي 153 مليون مكعب عام 1999، كما تم تقدير الاحتياطي بحوالي 4.5 مليار متر مكعب، وتساهم صادرات الغاز حوالي 30% من حجم الصادرات وبذلك تحتل صادرات الطاقة من البترول الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي حوالي 97% من قيمة الصادرات بالجزائر لعام 1999.

وفي الواقع أن الغاز الطبيعي أصبح منافسا قويا للبترول وخاصة بعد نجاح طرق تسييل الغاز وسهولة نقله لاستخدامه كوقود صديق للبيئة في العديد من الأغراض مثل وقود السيارات باختلاف أنواعها بدلا من البنزين كوقود في العديد من المصانع وغير ذلك من الاستخدامات.

[1]. علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتوقعة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 29-30 أكتوبر، 2001، ص169-170.

وتسعى الجزائر إلى التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي وتسليله وتصديره وبالذات للاتحاد الأوروبي، وفي سبيل ذلك، قامت الجزائر بإجراء اتفاق شراكة مع الحكومة الألمانية في عام 1996، وبمقتضاه حصل قطاع الأعمال الألماني على أولوية لتنفيذ عدد من المشروعات في مجال تشغيل الغاز وتصنيع مضخات تكرير، ويمكن للجزائر التوسع في إجراء اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة إنتاج الغاز الطبيعي وتسييله، كما يمكن أيضا الاتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي للقيام بإنشاء وسائل سهلة ورخيصة لنقل الغاز الطبيعي بعد تسييله مثل خط أنابيب وخلافه.[1]

ولاشك أن التوسع في إنتاج وتسييل الغاز الطبيعي يعتبر من أهم الحلو ل الاقتصاديّ السريعة التي تساعد الجزائر على حل مشاكل الميزان التجاري عند تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن صادرات الغاز الطبيعي لا تخضع لقواعد منظمة الأوبك، كما تتمنع بمزايا تفضيلية عند التصدير للاتحاد الأوروبي. [2]

وتجدر الإشارة في الختام أن سعي الدول إلى إنضمام يرتبط في كثير من الأحيان بالحوافز المتعلقة بحرية الدخول إلى الأسواق، وضمان منافذ في السوق الدولية، وخاصة سوق البلدان المتقدمة، ولما كانت المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني بأن 99% من صادرات السلع الجزائرية لا يستفيد من أي مزايا يتيحها الانضمام، وأن

البلدان المتقدمة المستهلكة باعتبارها مشتري محتكر تفر رسوما عالية بدعوى ترسيد الاستهلاك والتحفيز على إيجاد مصادر بديلة، وأصبحت تلك الرسوم والفرائض تشكل عائدا ماليا هاما بالنسبة للدول المتقدمة، وتبين إحدى الدراسات بأن سعر المنتجات البترولية المصنعة والمقدر بـ 96 دولار للبرميل لا تزيد فيه حصة البلدان المصدرة عن 18% بينما تبلغ حصة البلدان المستهلة المتقدمة 66% وتصل تكاليف

[1]. علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص170.

[2] . نفس المرجع، ص170.

وأرباح الشركات البترولية إلى 16% أي أن أكثر من 80% من التركيب السعري يعود للدول المتقدمة المستهلكة وشركائها، كما هو مبين في الجدول التالي:[1]

الجدول 12: التركيب السعري للمنتجات البترولية.

الدول	أوروبا الغربية		اليابان	
الفترة	1984	1997	1984	1997
تكاليف وأرباح الشركات البترولية (%)	17	17.24	30	41.5
الرسوم والضرائب المفروضة من قبل الدول المستهلكة(%)	35	63.6	25	37.1
حصة دول الأوبك (%)	43	19	45	21.4
سعر برميل المنتجات البترولية (%)	60	96.24	65.1	92.8

المصدر: Nicolacs Sarkis ,S-Prevoir l'evolution du pris ,de pétrole,un exercice délicat,problemes économiques.N° 2586/1998,P :09

نلاحظ بأنه في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار البترول الخام من 28 دولار /برميل، سنة 1984 إلى أقل من 19 دولار سنة 1997، ارتفعت فيه أسعار المنتجات البترولية المصنعة من 60 دولار إلى أكثر 96 دولار/برميل خلال نفس الفترة.

وهذا يعني بأن الجزائر لا تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع والخدمات بحكم محدودية وضعف الصادرات غير المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1.8% من إجمالي صادرات السلع.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار بعض التوقعات المتعلقة بالعشرية الحالية والتي تؤكد على انخفاض أسعار البترول إلى أقل من 20 دولار للبرميل إذا أخذنا بعين الاعتبار الإنتاج المستقبلي للعراق، ومنطقة بحر قزوين كما هو مبين في الجدول التالي فإن التأثيرات السلبية ستزداد.[1]

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص151.

الجدول رقم13 : تقديرات البنك الدولي لأسعار البترول (الوحدة دولار/برميل).

المؤشر	1988	2010
البترول الخام	12.57	13.70

المصدر: S : C. Philippe, Geopolitique des ressources naturelles prospective 2020, RAMES, 2000, P100.

وبالتالي فإننا نتوقع المزيد من الاستنزاف الكمي لهذه الثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات لصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية، هذا الوضع يستدعي ضرورة تبني استراتيجية لتنمية بدائل للصادرات تمكن الاقتصاد الجزائري من تعظيم مكاسب الانضمام إلى OMC.

ب- آثار انضمام الجزائر إلى OMC على السلع الصناعية والمعادن الأخرى.

1-السلع الصناعية:

إن تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الفنية والإدارية وإلغاء الحصص الكمية للتجارة الدولية للسلع الصناعية للدول الأعضاء في OMC سيؤدي إلى زيادة النفاذ للأسواق العالمية، رغم أن صادرات الجزائر من السلع الصناعية بخلاف السلع الإستخراجية لا تتعدى حوالي 2.5% من حجم الصادرات لعام 1999، وبذلك فالجزائر مستورد ما في للسلع الصناعية ويمكن تلخيص أهم الآثار المتوقعة عند تطبيق معاهدة الاتفاقية العالمية بالنسبة للسلع الصناعية فيما يلي:

- تخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية على تجارة السلع الصناعية سيساعد على محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني بالجزائر، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل و التخصص مما يؤدي إلى خفض التكاليف الأسعار وزيادة الطلب العالمي على السلع الصناعية بالجزائر، ولكن قدرة الصادرات الجزائري على اقتحام الأسواق الخارجية سيعتمد على عدة اعتبارات متوقعة أهمها الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه الأسواق ومعدلات النمو

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص152.

الاقتصادي ومعدلات المرونة السعرية للطلب على الواردات في تلك الأسواق ومقدار منافسة الدول الأخرى.

- يستفيد المستهلك في الجزائر من الحصول على سلع صناعية بأسعار منخفضة طبقا لسياسة خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية مما يساعد على زيادة الرفاهية الاقتصادية للمستهلك بالجزائر.
- سياسة خفض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية يعتبر سلاحا ذا حدين فتطبيق قواعد الاتفاقية سيؤدي إلى خفض أسعار الواردات وزيادة الرفاهية للمستهلك، وفي نفس الوقت سيؤدي ذلك إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق المحلية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى تخفيض خسائرها واضطرارها للتصفية لعدم القدرة على المنافسة، وقد يترتب على ذلك انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي، وانخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي انخفض مستوى الرفاهية الاقتصادية، فالمعادلة صعبة وتحتاج إلى حصر دقيق للمكاسب والخسائر المتوقعة واستنتاج الصافي من هذه المعادلة، وهذا بالطبع لا يمكن حصره بدقة إلا عند ممارسة الفعلية والإندماج الحقيقي.[1]

وتعبيرا آخر، يمكن القول فيما يتعلق بالسلع الصناعية بأنه رغم الإجراءات المتعلقة بتخفيض الرسوم والدعم والقيود إلا أنها ستشهد نموا تدريجيا في الأسعار خاصة في الفروع والأنشطة الصناعية الأساسية، وذلك لأسباب كثيرة لعل من أهمها: التركيز والاندماج المؤسسي والهيئة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريا، وهذا يعكس بشكل سلبي على معظم الاقتصاديات لمحدودية التنافسية في بعض المجالات الاستراتيجية، مع العلم بأن لم تعالج بشكل دقيق الدور الخطير للشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها الاحتكاري السلبي على كفاءة الأسواق وحرية المنافسة، وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية والنصف مصنعة في ظل ضعف الاقتصاد الوطني عن تطوير بدائل الواردات وتفكيك منظومة الإنتاجية الصناعية في ظل السياسات الاقتصادية المطبقة وقلة العناية من قبل السلطات العمومية في مساعدة المؤسسات العامة والخاصة وترقيتها والحماية غير الكافية للإنتاج الوطني وكذا الصعاب المترتبة عن محيط نشاط

[1]. علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص171-172.

المؤسسات (لاسيما البنوك)، كلها عناصر تعود كل مرة للتعبير عن استمرار الضغوط التي تعاني منها المؤسسات العمومية والخاصة ... (ضغط جبائي، انفتاح مطلق للسوق، وعدم حماية الإنتاج الوطني).[1]

2-المعادن الأخرى:

تتمتع الجزائر بوجود احتياطي لمجموعة من المعادن ذات الطلب العالمي، فحسب البيانات المتوفرة لدينا لسنة 1999 والمبيعة في الجدول رقم 5، توضح أن إنتاج الحديد 4.1 ألف طن سنوي والفوسفات 2.1 ألف طن سنوي، والزنك 14 ألف طن سنوي، والرصاص 2 ألف طن سنوي، والنحاس ألف طن سنوي، والفحم الحجري 15 ألف طن سنوي، وتستطيع الجزائر التوسع في إنتاج تلك المعادن وتصديره للدول الصناعية المتقدمة وبالذات الاتحاد الأوروبي، خاصة أنه سيتم خفض الرسوم الجمركية على تلك المعادن والمواد الخاصة بصفة عامة بنسبة 61% طبقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة OMC، مما يزيد سهولة النفاذ للأسواق.

غير أنه يجب مراعاة أن نأخذ في عين الاعتبار صادرات الجزائر من المعادن التي تدخل سوق الاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية، ومن المجرح أن خفض معدلات الرسوم الجمركية على لمعادن سيطبق على جميع دول العالم استنادا إلى قاعدة الدولة الأولى بالرعاية ومن ثم يمكن أن يحدث تحول في التبادل التجاري تماشيا مع سياسة سهولة النفاذ للأسواق مما قد يزيد من شدة المنافسة للصادرات الجزائرية في هذه الأسواق.[1]

ج- آثار انضمام الجزائر إلى OMC على المنسوجات والملابس.

طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية OMC تم إلغاء اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف السابق وتحرير تجارة المنسوجات والسماح بفرص أوسع للنفاذ للأسواق أمام الدول المصدرة، ويعتبر قطاع المنسوجات والملابس ذو أهمية استراتيجية بالنسبة لبعض الدول العربية التي تعتمد عل هذا القطاع في صادراتها مثل مصر وسوريا وتونس والمغرب، حيث أن إلغاء حصص الاستيراد والقيود الأخرى التي كانت تفرضها الدول المستوردة للمنسوجات في ظل الاتفاق السابق، وكذلك إخضاع قطاع المنسوجات

[1]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، منذ سنة2000، ص1.
[1]. علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص171-172.

لنظام التخفيضات الجمركية في ظل الاتفاق السابق، وكذلك إخضاع المنسوجات لنظام التخفيضات الجمركية للقطاع الصناعي سيزيد من فرص النفاذ= للأسواق أمام الدول المصدرة، وسيزداد استفادتها من التجارة الدولية، وفي نفس الوقت ستساهم فرص النفاذ للأسواق وخفض الرسوم الجمركية في خفض الأسعار بالنسبة للدول المستوردة للمنسوجات وزيادة المنافسة بين الدول المصدرة.

والوضع بالنسبة للجزائر فهي مستوردا صافيا للمنسوجات وممكن أن تستفيد من احتمالات خفض السعار العالمية لهذا القطاع بسبب زيادة المنافسة للدول المصدرة، أما بالنسبة لصادرات الجزائر من المنسوجات فإنه رغم قلة تلك الصادرات وانخفاض نسبتها في جملة الصادرات فإن صادرات المنسوجات لدول المغرب العربي مثل تونس والمغرب والجزائر ممكن أن تتأثر بدرجات متفاوتة حسب حجم الصادرات عند تطبيق قواعد اتفاقية التجارة العالمية للعوامل التالية:

- خفض وإلغاء المعاملة التفضيلية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي سيجعلها تواجه منافسة أشد نتيجة تحسن فرص نفاذ الدول الأخرى إلى أسواق الاتحاد الأوروبي على أساس قاعدة الدولة الأولى بالرعاية، مثل الدول الآسيوية المنافسة وكذلك منافسة دول أوروبا الشرقية القريبة من الأسواق الأوروبية والتي تقوم حاليا بإعادة هيكلة المنسوجات.
- القدرة التنافسية قد تؤدي إلى تحول جانب من التبادل التجاري الأوروبي المغربي العربي بصفة عامة في صناعة المنسوجات إلى دول أخرى.[1]

[1]. علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص171.

المبحث الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى OMC على قطاع الخدمات.

انضمام الجزائر إلى OMC يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات، مما يستدعي تأهيل الاقتصاد الوطني وترقية منظومة المؤسسية لتعظيم مكاسب الانضمام وتقليل المخاطر المحتملة، وهذا راجع أساسا لأهمية هذا القطاع، فيا ترى ما هي المخاطر المستقبلية للتحرير في تجارة الخدمات؟.

المطلب الأول: واقع الخدمات في الجزائر

أ- أهمية ومجالات التجارة الخدمات.

يعد مجال التجارة في الخدمات من المجالات الهامة والجديدة التي تعرضت لها حوله أورغواي، وشملتها الاتفاقيات الجديدة، وأضحت الميادين التي تشرف عليها OMC من خلال تطبيق الاتفاقية المتعلقة بها والسعي على توسيع الأنشطة التي يشملها التحرير.

فقطاع الخدمات يشهد نموا متسارعا في مختلف الاقتصاديات، إذ أنه يشكل 60% إلى 70% من الناتج في الاقتصاديات المتقدمة، وأكثر من 50% في الاقتصاديات النامية، الأمر الذي يؤكد حجم التوسع المتوقع في التجارة الدولية المرتبط بتحرير تجارة الخدمات التي تشكل حاليا أكثر من 20% من حجم التجارة الدولية بمبلغ يزيد عن 1200 مليار دولار.[1]

وبما أن هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية يتميز بمستويات تطور متفاوتة بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تتميز بالضعف الكبير في درجات التقدم للنشطات الخدمية، فإن التحرير المشروع لهذا القطاع يعني تعويم أشكال من المنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى، وبين الأطراف الضعيفة كالجزائر بمؤسساتها الأضعف وستكون نتائج تلك المنافسة المزيد من الإصطفاء

السوقي لصالح المؤسسات القوية، فيؤدي ذلك إلى اختراق انتشاري واسع للنشاط الاقتصادي الخدمي في البلدان النامية، ولهذا كانت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تدفع بقوة من أجل

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص154.

إخضاع هذه التجارة للتحرير ورغم محدودية اتفاقية التجارة من الخدمات حيث ستغطي حوالي 25% من قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة ونسبة 7% في البلدان النامية حاليا، إلا أن أهميتها تتجلى في كونها أساس المزيد من المفاوضات المتعلقة بتحرير هذا القطاع.[1]

ولكي نتصور حجم الآثار الإيجابية أو السلبية التي ستترتب عن التحرير السريع لهذا القطاع، لابد من إبراز الأنشطة الخدمية التي يشملها والتي تضيفها إلى ما يلي:

1. **خدمات الأعمال:** وتشمل الخدمات المتخصصة (القانونية والمحاسبية والضريبية والهندسية والصحة والبيطرة ...)، وخدمات الحسابات الآلية وما يرتبط بها (مثل خدمات التركيب، وخدمات تنفيذ البرامج وقواعد البيانات، ومعالجتها ...)، وخدمات البحوث والتطوير في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى، والخدمات العقارية، وخدمات الإيجار والتأجير (السفن، الطائرات وغيرها، الآلات والمعدات ...)، وخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلان والتسويق والاستشارات الإدارية والعلمية والفنية والتحاليل، وتلك المتصلة بالزراعة والصيد والتعدين والتصنيع والطاقة والصيانة والتصوير والطباعة والنشر ... .
2. **خدمات الاتصالات:** وتشمل خدمات البريد والاتصالات بمختلف أنواعها (مثل البريد السريع، وخدمات الهاتف، والفاكس والتلغراف ونقل البيانات بالإرسال السريع، وبالإرسال السريع وبإرسال الدائرة والبريد الالكتروني والبريد الصوتي، وتحويل الرموز والشفرات، ونظم المعلومات الآنية ومعالجة البيانات ...)، وخدمات الرسائل السمعية والبصرية (مثل خدمات إنتاج وتوزيع وعرض الأفلام التلفزيونية وشرائط الفيديو ...).

3. **الخدمات الإنشائية:** وما يرتبط بها من خدمات هندسية، وتشمل خدمات أعمال إنشائية عامة للمباني وللهندسة المدنية، وخدمات التركيب والتجميع وخدمات إتمام البناء وأعمال التشطيب.
4. **خدمات التوزيع:** وتتضمن خدمات الوكلاء بالعمولة، خدمات تجارة الجملة والتجزئة، خدمات حقوق الامتياز التجارية...

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص145-155.

5. **الخدمات التعليمية:** بما تشمله من خدمات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وتعليم الكبار.
6. **خدمات البيئة:** مثل خدمات المجاري، وخدمات التخلص من النفايات، وخدمات الصرف الصحي... .[1]
7. **الخدمات المالية:** وتشمل خدمات التأمين (التأمين على الحياة، والتأمين الصحي، والتأمين ضد الحوادث ...)، خدمات إعادة التأمين ورد التأمين، خدمات المساعدة التأمينية بما فيها السمسرة والوكالة والخدمات المصرفية والمالية مثل: قبول الودائع والإقراض، والتأجير التمويلي، خدمات الدفع وتحويل الأموال والضمانات والالتزامات والإيجار لحساب المنشأة أو لحساب العملاء في البورصة أو في سوق الأوراق المالية غير المسجلة وما يتصل بذلك، المشاركة في إصدار الأوراق المالية بكافة أنواعها بما فيها أعمال الضمان والاستثمار الجماعية، وإدارة صناديق المعاشات وخدمات ودائع الكفالة والأمانة، خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية، الخدمات الاستثمارية المالية وغيرها من الخدمات المساعدة ...
8. **الخدمات الصحية والاجتماعية:** وأهمها خدمات المستشفيات، وخدمات الصحة البشرية الأخرى والخدمات الاجتماعية.
9. **خدمات السياحة والأسفار:** وأهمها الفنادق والمطاعم والتموين المرتبط بها، وخدمات وكالات السفر والسياحة، وخدمات الإرشاد السياحي.
10. **الخدمات الرياضية والثقافية والترفهية:** ومنها خدمات الترفيه عن طريق الغناء المباشر والمسرح والسيرك، وخدمات وكالات الأنباء، والمكتبات والمتاحف وغيرها من الخدمات الرياضية والترفهية الأخرى.
11. **خدمات النقل:** بما فيها من خدمات النقل البحري، النقل المائي الداخلي، النقل الجوي، والنقل الفضائي، والنقل بالسكك الحديدة والنقل البري، وخدمات النقل بالأنابيب، والخدمات المساعدة: لجميع وسائل النقل (وكالات نقل بالبضائع، التخزين والمخازن، ...)، وهناك خدمات استثنيت من الاتفاقية وهي الأكثر ارتباطا بالسيادة الوطنية مثل خدمات الدفاع والأمن والعدالة ...

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص155.

وتلك الفروع التي أشرنا إليها تبين أهمية هذا القطاع، والتي على أساسها سوف نتطرق إلى الوضعية العامة التي تميز قطاع الخدمات في الجزائر.[1]

ب- واقع قطاع الخدمات في الجزائر.

إن دراسة واقع قطاع الخدمات أو الوضعية العامة له في أي بلد من يستدعي بالضرورة التطرق إلى النواحي التالية:

1-**مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام:** وذلك منذ 1975 إلى سنة 2000 من خلال:

الجدول رقم 14: نحو مساهمات القطاعات الكبرى في الناتج الداخلي الخام.

السنوات / القطاعات	1976	1980	1984	1988	1992	1996	2000
الزراعة (%)	11	9	7	11	14	12	9
الصناعة خارج المحروقات (%)	12	11	15	13	14	9	8
قطاع المحروقات (%)	32	36	25	15	27	33	44
الخدمات (%)	40	37	44	52	36	36	32
PIB (مليون دينار)	62.3	143.3	252.3	355.2	918.6	2256.7	3667.3

المصدر: تقرير المركز الوطني للإحصاء، سلسلة رقم 83.

يوضح هذا الجدول بشكل شديد، مدى مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام والمكانة التي يتحولها، حيث تبين النسب المختلفة مدى مساهمة وضخامة القيمة المضافة التي ينتجها أمام جل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإنه يحتل المرتبة الأولى منذ 1976 إلى غاية 2000 حيث عوضه قطاع المحروقات بسبب ارتفاع المداخيل من البترول نتيجة ارتفاع الأسعار العالية.

2-**نسبة اليد العاملة التي يشغلها:**

يمكن تبين نسبة التشغيل في هذا القطاع من خلال الجدول التالي:

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص155-156.

الجدول رقم 15 : نسبة التشغيل في مختلف القطاعات (مارس 2001).

القطاعات	عدد العمال / مليون عامل	النسبة
الزراعة	1013	% 21
الصناعة	861	%13.8
(البناء)	650	%10
التجارة والخدمات	3406	%54.6
الإجمالي	6180	%100

المصدر: تقرير المركز الوطني للإحصاء، سلسلة رقم 83.

يوضح هذا الجدول أن قطاع الخدمات يبقي المصدر الوحيد لخلق مناصب الشغل، فبالنسبة الكبيرة من اليد العاملة فيه والبالغة 54.6% تعتبر أحسن معيار لا يضاح المكانة التي يحتلها هذا القطاع، وحتى إذا استثنينا الخدمات الإدارية، يبقي مع ذلك في صدارة ترتيب القطاعات المشغلة لليد العاملة الجزائرية.

3-**بنية تجارة الخدمات الجزائرية:** إن المعيار الثالث الذي يجب دراسته لمعرفة واقع قطاع التجارة في الجزائر هو بنية تجارة الخدمات الجزائرية من خلال معرفتنا لنسب صادرات قطاع الخدمات وكذا نسب وارداته.

4-. نسب صادرات قطاع الخدمات:

يمكن أن نوضح تطور مختلف النسب من الصادرات في قطاع الخدمات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 16: نسب صادرات قطاع الخدمات.

	1986	1989	1992	1995	1999
النقل البحري	32%	30%	26.6%	24.4%	24.6%
النقل	11.4%	16%	18.4%	8%	20.1%
التأمينات	2.1%	2.8%	1.3%	0.8%	1.4%
الرحلات	23.4%	18.3%	12.2%	4.1%	7.6%

الاتصالات	0.9%	1%	0.8%	0.2%	0.5%
الأشغال الكبرى	1.1%	0.1%	0.4%	0.5%	9.7%
مصاريف بنكية	5.4%	3.7%	2.2%	2.7%	1.6%
خدمات أخرى	23.7%	28.1%	38.2%	59.3%	34.5%
المجموع:	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: تقرير وزارة المالية سنة 2000.

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

- فرع النقل يطغى بشكل كبير على الصادرات الجزائرية من الخدمات، حيث أن النقل البحري ينمو بشكل كبير إضافة إلى النقل الجوي.
- هناك فرع آخر يحتل مرتبة لا بأس بها وهو فرع الرحلات، على الرغم من التراجع الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية.

5-. نسب واردات قطاع الخدمات:

يمكن أن نوضح أيضا تطور مختلف النسب من الواردات بإتباع نفس الدراسة من خلال عرضنا للجدول التالي:

جدول رقم 17: نسب واردات قطاع الخدمات.

	1986	1989	1992	1995	1999
النقل البحري	%29.1	%37	%35.2	%33.8	%26.4
النقل	%5.7	%10.7	%4.7	%3.9	%4
التأمينات	%2.5	%2.4	%2.6	%3.7	%1.3
الرحلات	%19.2	%15.2	%11.5	%11.3	%10.2
الاتصالات	%0.3	%7.	%0.8	%0.7	%0.7
الأشغال الكبرى	%11.7	%10.9	%5.6	%16.8	%39.3
مصاريف بنكية	%0.3	%1	%0.8	%0.9	%0.6
خدمات أخرى	%31.2	%22.1	%38.8	%28.9	%17.5
المجموع:	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: تقرير المركز الوطني للإحصاء، سلسلة رقم 83.

يمثل هذا الجدول حجم الواردات من الخدمات إلى الجزائر، وهذا منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1999 حسب وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء، والملاحظ من خلال هذا الجدول أن:

نفس الفروع التي نجدها في الصادرات هي التي تحتل المراتب الأولى في الواردات، وذلك راجع أساس إلى ارتباطها بتجارة السلع، أي أنه كلما زادت تجارة السلع كلما زادت خدماتها (النقل البحري يتأثر مباشرة بالصادرات والواردات من السلع).

الفرع الآخر الذي يجلب الانتباه هو فرع الأشغال الكبرى، الذي يمثل تدخل المستثمر الأجنبي في المشاريع الوطنية، أي حجم الاستثمار الأجنبي، حيث بدأ يهتم بالقطاعات خارج النطاق الاتصالات الذي عرف نموا طفيفا نتيجة دخول المستثمرين الأجانب واستغلال رخص الهواتف النقالة مثلا: جيزي.

6-.مكانة قطاع الخدمات من إجمالي الصادرات والواردات:

بعد تعرضنا لمختلف الصادرات والواردات الجزائرية من الخدمات، يجب أن نوضح المكانة التي يحتلها القطاع مقارنة بإجمالي الصادرات والواردات. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 18:مكانة قطاع الخدمات من إجمالي الصادرات والواردات. (الوحدة: مليون دولار)

	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الصادرات من الخدمات	587	524	516	608	516	750	864	910
الواردات من الخدمات	2325	1853	1511	1433	1124	2150	1706	2360
صادرات السلع والخدمات	8657	8143	13396	12118	3406	13960	10990	22594
واردات السلع والخدمات	10855	9543	11181	9733	10282	11248	10335	11705
ميزان المبادلات من السلع والخدمات	1738-	1328-	995-	825-	608-	1400-	842-	1450-
نسبة الخدمات من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات	%7	%6	%4	%5	%5	%5	%8	%4
نسبة الخدمات من إجمالي الواردات من السلع والخدمات	%21	%19	%13	%15	%11	%19	%17	%20

المصدر : تقرير المركز الوطني للإحصاء، سلسلة 83، وتقرير وزارة المالية سنة 2000.

فمن خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة الخدمات من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات تعتبر ضئيلة جدا، حيث عرفت ثبات نسبي قدره 5% ،في حين نجد أن الواردات من الخدمات تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات للسلع والخدمات وهذا خلال الفترة المعتبرة. ونلاحظ أن نسبة الصادرات من الخدمات عرفت ثبات نسبي بين سنتي 1986 حتى سنة 1996 أين عرفت ارتفاعا متوسطا، وتواصل الارتفاع سنة 2000.

المطلب الثاني: آثار انضمام الجزائر إلىOMC على الخدمات المالية والمصرفية.

أ-آثار انضمام الجزائر الى OMC على خدمات مالية:

إن انضمام الجزائر إلى OMC يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات، وفي ظل استمرار المؤسسات والأوضاع الحالية، فإن المؤسسات الجزائرية سوف تكون في وضعية تنافسية، وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وخدماتها وضعف مستويات أدائها. وإذا أخذنا الخدمات المالية بأهم فروعها وهي البنوك وشركات التأمين، فان الجزائر منها العامة والخاصة لا تستطيع منافسة البنوك الكبرى وشركات التأمين العالمية التي تتميز بقدرتها وجودتها وتنوع خدماتها وكفاءتها الإدارية وقدراتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع.وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتيجيتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري، رغم ما يترافق مع هذا من فرص استفادة المستهلك لهذه الخدمات من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات، حيث تقوم المصارف الدولية الكبرى بتقديم أكثر من 360 خدمة لعملائها، بينما لا تقدم البنوك في البلدان النامية في أحسن الأحوال أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء ضعيفة وخدمات مدنية. فإذا أخذنا البنوك الجزائرية فهي أقل من ذلك بكثير، الأم الذي يشكل مخاطر وتحديات أكية على الاقتصاد الوطني وعلى قطاع الخدمات تحديدا، الذي يبقى رهين الخدمات المحدودة المدنية، أو يندمج بشكل سلبي ومتسرع ويصبح تحت تصرف المصارف والبنوك الدولية، وبالتالي في خدمات المصالح المالية الدولية.[1]

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص156.

فآثار الانضمام إلى OMC في مجال تحرير الخدمات المالية والمصرفية تختلف حسب تباين الظروف المحيطة بصناعة الخدمات المصرفية المالية ولتزامتها الثنائية ومتعددة الأطراف. والجزائر باعتبارها دولة تقتصر فيها ملكية المؤسسات المصرفية والمالية التجارية على المصالح الوطنية حكومية كانت أو خاصة، فإنها مضطرة في البدء إلى فتح أسواقها على موردي الخدمات المصرفية والمالية من الـدول

الأعضاء، وذلك بموجب الالتزامات المدرجة في الاتفاقية الخاصة بالخدمات، وبهذا فإن النتائج ستكون مكلفة، إذا أنه من جملة الآثار السلبية نذكر ما يلي:

- تأثير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية، حيث يؤدي تلك التدفقات في العادة إلى زيادة التوسع النقدي، وكذلك الزيادة في سعر الصرف الحقيقي وما قد ينتج عنه من تراجع في موقف الحساب الجاري.
- مواجهة مشاكل إضافية متعلقة بقيمة سعر الصرف، وأثره الكبير على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وذلك في حالة عدم توفر سوق لتداول الأوراق الحكومية.
- تزايد المخاطر على المنافسة المحلية في ظل توفر المصارف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق، هذا ما يؤدي إلى وضع المصارف المحلية تحت وطأة ضغوط المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في أنشطة تتسم بالمخاطر العالية مما يعرضها لاحتمالات الفشل والخسارة، لكن هذا لا يمنع وجود آثار إيجابية للانضمام، والتي سندرجها في النقاط التالية:
  - تطوير القطاع المصرفي الجزائري، وذلك نتيجة لانفتاح الأسواق الجزائرية بشكل فعال أمام موردي الخدمات المصرفية، وتواجد المصارف الدولية التي تعبر عن درجة كبيرة من التقدم، وذات ميزة نسبية في حقل صناعة الخدمات المالية الاستثمارية.
  - تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات القائمة، وذلك عن طريق توفير الخبرات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.
  - توسيع التوجيه التصديري للخدمات المصرفية، ولك نتيجة لزيادة شفافية ووضوح الإطار التنظيمي للخدمات المالية في الدول المتقدمة ومساهمتها في تحسين قنوات نفاذ خدمات

الدول النامية، وذلك بإنشاء مراكز لتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية.[1]

ب- آثار انضمام الجزائر إلى OMC على الخدمات الأخرى.

لقد أصبح قطاع الخدمات يحتل أهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي، ويأتي هذا الاهتمام كنتيجة طبيعية ومتوقعة للتطور الطارئ على خصائص النشاط الاقتصادي الدولي الذي يشهد ثورة المعلومات والاتصالات.

وفي الواقع، كلاهما متصل بالآخر، فالاتصالات لا تكتسب أهميتها البالغة إلا من خلال قدرتها على نقل المعلومات، ولقد انعكس هذا التطور بشكل واضح على النشاط الاقتصادي الدولي، وبالنسبة للجزائر، تعتبر واحدة من الدول المستوردة بالدرجة الأولى للخدمات، ومصدرة في نفس الوقت ولكن في حدود ضيقة جدا.

ويمكننا دراسة آثار انضمام الجزائر إلى على مختلف جوانب قطاع الخدمات من خلال النقاط التالية متعرضا لكل خدمة على حدى:

1-بخصوص الخدمة السياحية: فالجزائر لم ترقى بعد لأن تكون بلد سياحي، حيث نجد قطاع الخدمات السياحية يعاني كثيرا سواء بسبب نقص المرافق السياحية أو لغياب ثقافة السياحة ببلادنا، وبالتالي فالجزائر لن تستفيد كثيرا في مجال الخدمات السياحية في الأجل القصير، لكن إذا ما نجحت خطة تدعيم القطاع السياحي المنتهجة من قبل الحكومة كتشجيع إقامة المرافق السياحية كالفنادق وغيرها، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي وسيسمح للجزائر بتحقيق بعض الاستفادات.[1]

[1]. نابت زوبير، محجوب محمّد، عميمر أحمد، مرجع سابق، ص64-65.

[1]. فريد كورتل، مرجع سابق، ص185.

لكن تجدر الإشارة إلى أن التوسع الانتشاري للوكالات السياحية والشركات الولية المرتبطة بها في ظل غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة، وضعف مساهمتها في هذا الميدان سيؤدي إلى إنشاء جزر نموذجية لوحدات متقدمة في أوساط الفقر ومحيط الحرمان والترشيد، فضلا عن التحولات المختلفة السلبية التي سوف تستنزف تيارا متدفقا من القيم المضافة والعملات الصعبة من خلال تحويلات الشركات لأرباحها للخارج ...[1]

2-**بخصوص الخدمات الاستشارية والدراسات:** فإنه يتوقع عدم حدوث أي تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية بالجزائر حيث أنه يستبعد أن تقدم هذه المكاتب خدماتها في السوق المحلية بتكلفة أقل من الخدمة التي تقدمها المكاتب القائمة، الأمر الذي قد يجعل المكاتب الاستشارية الأجنبية تحاول اللجوء إلى الموظفين والكوادر المحلية لتأهيلها وإحلالها محل الأجانب في الإدارة نتيجة رخصها، وهذا يعتبر مكسبا للاقتصاد الجزائري حيث يستفيد الجزائريون من التكنولوجيا المتقدمة التي تجعلها تلك المكاتب علاوة على تدريب الخبرات المحلية على استخدامها بالإضافة إلى أنها توفر فرص العمل للجزائريين.

3-**بخصوص خدمات الاتصال ونظم المعلومات:** فإن الجزائر تعتبر بلد مستورد لمثل هذه الخدمات، وبالتالي فإن تأثيرها سلبا أو إيجابا يتوقف على الأسعار التي ستسود في السوق العالمية[2]، لكن يمكن القول بأنه ما دامت قوانين OMC تشدد على مبدأ عدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب في عملية استغلال شبكة الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة وبدون تمييز بينهم، وذلك بالنسبة للقطاعات التي تلتزم الدولة بتحريرها، فإن أثر الانفتاح على الخدمات بالنسبة للجزائر سيكون إيجابيا على المدى الطويل بسبب الشراكة والاحتكاك مع الخبرات الغربية. [3]

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، ص156.

[2] . فريد كورتل، مرجع سابق، ص185.

[3] . نابت زوبير، محجوب محمد، عميمر أحمد، مرجع سابق، ص68.

4-**بخصوص خدمات اليد العاملة:** إن اتفاقيات OMC لم تتناولها وبقي شأنها شأن النفط لأن البلدان النامية عموما والجزائر خصوصا تمتاز بتوفير الأيدي العاملة الرخيصة.[1]

لكن فيما يخص انتقال الأفراد الموردين، فيقضي الاتفاق بالسماح للأعضاء بالتفاوض فيما بينهم لاتخاذ التزامات رفع القيود التي تعترض انتقال الأفراد الطبيعيين لتقديم خدمات في الدول الأعضاء بصفة مؤقتة وذلك وفقا للشروط التي تحددها كل دولة دون الالتزام بمنحهم حق الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية، فالجزائر بفعل انضمامها المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة ستجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ ومراعاة جداول الالتزامات المبنية في اتفاق تجارة الخدمات، وبالتالي تستلزم بتحرير تجارة الخدمات، وذلك من خلال فتح أسواقها أمام موردي الخدمات الأجنبية، وذلك بالسماح لأفراد دولة ما لخدمة إقليمها الوطني في قطاعات خدماتية معينة كالخدمات السياحية التعليمية والعلاجية، أو عن طريق السماح بالتواجد التجاري للموردين الأجانب، وذلك بإنشاء شركة أو فرع مكتب تمثيل له في إقليم الدولة المستوردة للخدمة، أو عن طريق السماح للأفراد الأجانب بالعمل في مشروعات خدماتية تلتزم الدولة بتحريرها وفتحها للمنافسة الدولية. [2]

ج- آثار انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الجمركي.

إن الانضمام إلى OMC سيكون له بدون شك آثار على جوانب عديدة، ومن المعروف أن السياسة الجمركية تختلف باختلافات الأنظمة الاقتصادية التي تتبانها كل دولة والجزائر كدولة نامية انتهجت النظام الجماعي الجمركي لأجل حماية منتجاتها الداخلية من المنافسة المتطورة التي قد تفرضها مؤسسات وشركات دولية عملاقة ذات منتجات عالية الجودة، وخبرة أعماق في مجال تسيير المؤسسة، هذا يفرض على الدولة الجزائرية المحافظة على هذه الأهداف ولو في بداية مرحلة الانضمام ولكن في

الحدود التي تسمح بها المنظمة، وبالتالي يترتب على هذا آثار مختلفة على الوسائل التي يستخدمها الجمركي في حماية الصناعة والزراعة الناشئتين في الجزائر:[1]

[1]. فريد كورتل، مرجع سابق، ص185.

[2] . نابت زوبير، محجوب، عميمر أحمد، مرجع سابق، ص169.

[1]. مجلة الجيش، "انضمام الجزائر إلى "، العدد 495، أكتوبر 2001.

1-الآثار المترتبة على نظام التقييد:

هناك مجموعة من الآثار السلبية والايجابية نستعرضها فيما يلي:

1-1-الآثار الإيجابية: تتمثل فيما يلي:

- يفرض على إدارة الجمارك التقييم السليم والحقيقي للسلع والخدمات الداخلية والمنطقي للقيمة بدلا من الرجوع إلى قيم وهمية لا تعبر عن القيمة الحقيقية لهذه السلع والخدمات.
- يمنح الإدارة الجمارك الوسيلة القانونية الدولية للاتصال.
- تجعل إدارة الجمارك طرفا مساهما في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الدولية، وذلك عن طريق الإحصاءات والمعلومات الخاصة بهذا المجال.
- السماح لإدارة الجمارك بوضع إجراءات مراقبة فعالة وسريعة للتجارة الدولية.
- تسهيل المبادلات التجارية الدولية عن طريق القضاء على مختلف العراقيل والحواجز البيروقراطية.
- التحديد الأكثر دقة لوعاء الرسوم والحقوق الجمركية.

1-2-الآثار السلبية: تتمثل فيما يلي:

- ضياع نسب من حقوق الخزينة (عائدات).
- عجز هذا النظام في بعض الأحيان على دعم التجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بعناصر تحديد القيمة لدى الجمارك.
- الخطأ في تقدير الحماية.
- عدم وجود إطارات كفئة ومؤهلة لاستعمال التقنيات الحديثة في مجال الرقابة الجمركية.

- المتابعة الدولية واليومية لكل الملفات الخاصة بالقيمة والإحصائيات العالمية يعرقل عملية الجمركية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه لهذا النظام محاسن له مساوئ، ولذلك يجب التوفيق والتكامل بين هاتين المسألتين لتحقيق هدف النظام في دفع التجارة الدولية والمبادلات التجارية.

2-**الآثار على نظام التسهيلات:** تعتبر هذه الأخيرة من متطلبات الانضمام وعموما تتمثل هذه التسهيلات في الدور الذي تلعبه كطرق مشجعة وحامية للاقتصاد الوطني:

– تسهيل الإجراءات الجمركية: باعتبار الجمارك أحد الأقطاب الأساسية خاصة في دعم الاستثمارات فإن عليها وضع برنامج عمل مكثف قصد توفير المعلومات وتبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية، وخاصة التخفيف من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة مكوث البضائع في الموانئ والأرصفة والمستودعات بهدف دعم المتعاملين على الإنتاج أو التصدير، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، وبالتالي خفض سعر تكلفة إقامة البضائع بالإضافة إلى التسهيلات التي يستفيد منها المتعاملون في إطار استعمال الأنظمة الجمركية خاصة ما يتعلق بمستودعات التخزين.

- إمكانية المستورد في تقديم تصريح غير كامل (التصريح المؤقت): في حالة افتقاره أو عدم استفاء للمعلومات الضرورية لتحضير تصريحه المفصل وعدم حيازته على جميع الوثائق المطلوبة.
- إمكانية طلب إلغاء التصريح المفصل بغرض الاستفادة من تخفيضات جديدة مبسطة للتخليص الجمركي في الحالات:
  - الاستيراد المكرر للبضائع ذات القيمة المنخفضة.
  - الاستيراد والتصدير لوسائل النقل الجوي.
  - إمكانية الترخيص بتفتيش البضائع في محلات المستورد.
  - تبني أنظمة اعتماد الدفع، ومهلة الدفع كاستثناء من الدفع الفوري للحقوق والرسوم الجمركية.

خاتمة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه بعد عرضنا لهذا الفصل أن مسار الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعد طويلا إذ يتطلب منها تحضيرات وتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، وكما لا حظنا بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، تطورت فيه آليات الفساد وأصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، ومازالت المديونية ترهق كاهله.

ورغم أن هذه العراقيل تؤثر في حجم منافع الانضمام المتوقعة في فعاليتها، إلا أنه يجب عليها القيام بإصلاحات جذرية تقوي من كفاءة وقدرة إنتاجها على المنافسة.

وعموما فالمنظمة العالمية للتجارة تبدو لنا استراتيجية تسعى من خلالها الدول إلى اندماج أسواق العالم جميعا في مجال تجارة السلع والخدمات وحركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال تكنولوجيا المعلومات، على أساس من نظام اقتصاد السوق الحر الذي يفتح المجال واسعا أمام الفرص الاستثمارية للاستفادة من المزايا النسبية، لذا على المؤسسة الاقتصادية أن تستجمع قواها وتواجه تحديات المستقبل بخطى ثابتة.

الفصل الثالــث:

معوقـــات انضمام الجزائر المرتقب إلـــــى المنظمة العالمية للتجارة

صفلال الثالث: انضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالميــة للتجارة

ديهمت :

قراجتلا ةيلودلا تناكا لاو تلاز ملاحرو يسيئرلا ءارو روطت شاعنإو قاتصاايدت ودلا،لدقف مهاسا ماجتلاا وحن ريرحت قراجتلا ةيلودلا طسقب ريبكا يف ومن داصتقلاا لاعيملا .

يف اذه الإراط، ربتعت ةمظنم قراجتلا ةيملاعلا ىدحإ زئاكرلا ةيساسلأا ماظنلل يداصتقلاا يملاعلا ديدجلا ، يهو ةبحاصم صاصتخلاا يف رييست علاقلاات اق قلاقتصادةي ةيلودلا من جأل ميظنت فانملاسة . و وه ما عفد مظعمب ودلال ىلإ طارخنلاا يف هذه ملانةمظ يتلا تحبصأ رطيست ةبسنب ةريبكا ادج ىلع قراجتلا ةيملاعلا. و لاجازرئ ثملاه ثمل معظم ودل ملاعلا ثلاثلا ،ىعست نأب قفرت الإتاحلاصم ةيداصتقلاا يتلا موقت اهبا ، دعاوقب معل ةثيدح مءلاتت و تايضتقم داصتقلاا يلودلا و ىلع رأاهسا نلاضمام ىلإ ظنملامة ملاعلاية قراجتلل .

و اذإ كانت ةسايسلا ةيلاحلا يتلا اهجهتنت رئازجلا لاتي لطبت مامضنلاا ىلإ لامةمظنم ةيملاعلا قراجتلل يعت اديج راثلآا ةيباجيلاا ةيبلسلاو لكلذ مامضنلاا يذلا كشيل دحأ نكارأ ةملوعلا ،هنوكس ميةيكرح علسلا تامدخلاو ،اهنإف ةلودكا ةيوقاط فرعت جياد أن قوسلا وقاطلاية لا ازتل ةجراخ عن ماظن ملانةمظ ةيملاعلا قراجتلل .وربتعي فلم مامضنا رئازجلا إىدحت افلملا ةكئاشلا من حيث وطل هتدم يتلا واجتزت 20 ةنس ذنم وأل بلط مامضنلاا .

مبحث الأول: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاصلاحات المعتمدة:

قوفتم عبنيب بلط مامضنلاا ىلإ ظنملامة لاعةيملا قراجتلل عن رارق يدايس ةطلسل دلاول . و وه ما ضرتفي أن ةموكحل اذه دلبلا ىرت أن دئاوفلا ةلمتحملا نلااتةج عن امضنلاام و ةقلعتملا ذافنلاب ىلإ وسأاق ءاكرشلا لاخسرئا لامحتقلم ةقلعتملاو ةلماعملاب ثملابل اميف يخص حتف اهقوس ادلاخيل. و حمست ةلحرم لامتاضوافم يتلا فلتخت اهتدم من دلب رخلآ، كلل بدل بلاط مامضنلاا وذكلك ءاضعلأ ةمظنملا ةيملاعلا قراجتلل دكأتلاب نم أن اذه مامضنلاا نوكيس وذ ةعفنم ةلدابتم نيفرطلل.ولاخل هذه ةلحرملا عتمتيس دلبلا ةفصب دلبلا بقارملا يف ةمظنملا لاعلامةي للتاجتر.

اميف يخص رئازجلا،دقف تمدق اهبلط مامضنلاا ىلإ قافتلاية اعلامة يف ناوج 1987 ،معبود يضم 24 ةنس دعب كلذ مل نكمتت من صحتلال ىلع ةيوضعلا في ظنملامة لاعةيملا قراجتلل . و ربتعي وطل هذه قرتفلا اديرف من هعون و وه ما ينكم مريسفت دويقلاب قارعلاويل ةيلخادلا فعةيلم انلاضمام بلطتت اطتبق وأ متايش اددع من نيناوق ةمظنأو بلالد حشرملا عم كلت لامةقبط يف نادلبلا الأعاضع يف لامةمظنم ةيملاعلا قراجتلل، يلاتلابو لكما نكا لافقرا يف ظنلأامة نيناوقلاو اريبكا املكا اكنت فقرت افملاوتاضف أطول.

ةبسنلاب للستاطا ةيرئازجلا، ودبي هنأ مت صوتلال ىلإ قفاوت يف ءارلآا نأشب ةجاحلا ثملل هذه ةيوضعلا.

[2] - Mehdi ABBAS, **Du GATT à l'OMC. Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges**, op.cit, pp :7-9.

و عم كلذ ىقبي اؤسلال حول ةحلصم رئازجلا من وخدل ظنملامة ةيملاعلا ةراجتلا احورطم،سءاو من حثي راثلآا ةلاقتيداصو أ ةيتاسسؤملا.

بلطملا ولأال: الاصلاحات المعتمدة في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

تعسر رئازجلا مامضنلال ىلإ ملانةمظ ةيملاعلا تللجاتو و يف راطإ كلذ تررم ةدعب حارمل و تماق ديدعلاب نم تاحلاصلإا :

أ-وةيعضو داصتقلاا يرئازجلا دنع وأل بلط مامضنا ىلإ الاةيقافتةماعلا تافيرعتلل و ةراجتلا :

تفرع رئازجلا دنع وأل بلط مامضنا ةيعضو ةصاخ ،و يحضت كلذ اميف يلي :

1- ريثأت ةمزأ 1986 ىلع داصتقلاا يرئازجلا:

فرع داصتقلاا يرئازجلا ةنس 1987 ،و يه سنة وأل بلط همدقت رئازجلا وصحلل ىلع ةيوضعلا يف الاقافتية ةماعلا تافيرعتلل ةيكرمجلا و ةراجتلا ،أزهم قريطخ انتضفخ ىلع اهرثإ يقمة تاراداصلا ةبسنب 55,5 % نيب 1984 و 1987 ،اهلاتض افخنا يف اولارتاد ةبسنب 54 %نتيةجب ريبادتلل فشقتلاية ةذختملا .[1] ةجيتنف ةمزلأل الاداصتقية للعةيملا ةنسل 1986 حبصأ فعضلا يلكيهلا داصتقلاا يرئازجلا احضاو، حثي تزربأ هذه ةمزلأا قرم ىرخأ ىدم ةشاشه داصتقلاا يذلا لا ازيل هطابترا علابومال جراخلاية قايو :97 % من تادئاعلا ةيجراخلا ةجتان عن ريدصت تاقورحملا .

و دق تفرع هذه دئاوعلا ةردقملا بـ12.5 رايلم درلاو يكيرمأ ةنس 1985 ، اناضافخ اداح ةبسنب 43 % بابسلأل لاتلاية :

-اضافخ مجح و راعسأ تاراداصلا من تاجتنملا ةيلورتبلا ؛

- ضافخنا رعس رلاودلا؛

-إةفاضب ىلإ راثلآا بلسلاية ةجتانلا عن طبر رعس لاغز رعسب ورتبلال ، و وه ما ىمسي سيئقتلاب دقو تحضتا هتروطخ دنع قدايز ةصح زاغلا يف داصلارتا ةيرئازجلا . [2]

نم لاخل يلحتل هذه الأةمز تلكشت ةرظن حيضوتية فادهلأ ةيلمع مامضنلاا ىلإ قافتلاية ةماعلا تافيرعتلل ةيكرمجلا و ةراجتلا مث ىلإ ةمظنملا للعالمةي ةراجتلل .وكشبل رثكأ اديدحت ،نإف ةيلمع اذلاضمام نوكت رثكأ احوضو من لاخل ءاقلإ ءوضلا ىلع تاهاجتا ويعضا تاساسلسا نيررقملاو ، يتلاو نكمي رصحها يف نيراية امهـ " رايتلا صلاني عا " و "رايتلا يلاملا "، نذاللاو نارهظيكشبل هبش مئاد يف قانملاشتا لاتي تقفار ةبرجتلا ةلاتداصية رئازجلل لامةلقتسم.

-ارايتلا اولأل عضي يف ةيولولأا اجمل رامثتسلاا يعانصلا قنول لاتايجولونكت تلسعير ةيلمع لاتقيمز ،يميول ىلإ امهإل اداعبلأ ىرخلأا،امب يف كلذ ويقلاد ةيدقنلا لاملاوية، و كلذكـ دعاوقلا نيناوقلاو .و ارظن مدامتعلا ريبكلا ىلع تدخل ةلودلا ،نوكي اذه رايتلا اعوفدم عافترابـ راعسأ زاغلا ورتبلاو ،ل فعضو ادويقل ةيلاملا

[1] - Fatiha TALAHIT & al ,op.cit ,p 4.

[2] - Abdelouhab REZIG , **Algérie, Brésil, Corée du Sud, trois expériences de développement**, OPU, Alger, 2006, pp: 103-104.

ةيلخادلا ةيجراخلاو .

-أما ماجتلاا يناثلا ، زكريف ىلع ضقرور مارتحا تانزاوتلا لماملية لخادلاية ةيجراخلاو ،ءاوس ىلع ىوتسم داصتقلاا لكيلا أو زجلائي، وبقفصد ةماع قدعاو ريس داصتقلاا ككل .

نم ةهجو رظن رايتلا الأول دوعي سبب ةمزلأا ىلإ يلختلا عن تارامثتسلاا ةيعانصلا اوتسلاتارامثا في اجمل زاغلا ي ةيادبت اونس 1980،يف نيح أن رايتلا ثلاثي ذ ىري أن تامدصلا جراخلاية م مقت ىوس فشكلاب عن قافخلإا ماعلا ماظنلل.

حبصأ لاتطخيط يزكرملا لاخل هذه ترتفلا عضوم ؤاستل ، فقوة ةمدصلا و مجح وضةماخ اهراثآ عجل من لاتطيطخ ىلع اىدمل طسوتملا يوطلاول يدقف امنعم.وةجيتنك كلذل مت لاتيلخ عن ططخملا امخلاسي (1985-1989) ، هأفدهف م دعت قافاوتت عم افورظلا ةدئاسلا ، ملو نكي ي عسو ططخملا يدعتل تاططخملا ي ف ثمل كلت ةئيبلا ةمتعملا. هذه ةمزلأا تدقفأ طيطختلا يزكرملا ةيقادصم، لحيل قوسلا مظنملا ايجيردت يدبكل هل كما تأدب رتتسخ تركفلا ةلئاقلا نأب تامدصلا ةيلورتبلا م مقت ىوس عيرستب ةمزأ ةيلكيه ةريطخ ،بلطتي الخجور اهنم القيام صإبلاتاحا داصتقاية ةقيمع.

2-ةهجاوم ةمزلأا:

تذختا تاطلسلا ىلع وهج ديدحتلا نيفقوم ةهجاوملا ةمزلأا:

-في ادبلاية تأر ةموكحلا أن اذه لاوضع تقؤم، نأو راعسأ رتبلاول دواعتس عافترلاا. ايجيردتو حبصأ داصتقلاا كبامل اعيني ةلاح من لشلال. و ارظن وكلا تادراولا ةيرورض عاطقلل صلاانيعا (اتلاخدلا ، علس تلاجزيه) من ةهج ،للوحوصل ىلع داوملا ةيئاذغلا ةيساسلأا ةيودلأاو اهريغو من تايرورضلا ةيساسلأا من ةهج ىرخأ، نكاب بجي ىلع رئازجلا ءوجللا ىلإ نويدلا للحفظا ىلع اهتادراو من علسلا "ةيجيتارتسلإ". و اذه أظرهم اظنلا ي داصتقلاا لماطبق ي ذلاو يدمتع ىلع جمارب ةيرامثتسا مكقفلا ، ةبوعصي ف ةموقم تامدصلا ةيجراخلا يتلا وه ةضرع اهلكشبل خاص ارظن هتيعبتل قراجتلا ةيجراخلا (اتادراولا تاداصلاو).

- اما درلا لاثينا ىلع لأازقم، ءاجف من فرط ةسائر ةيروهمجلا يتلا تلكشت اعومجم معل ةفلكم عضوب عورشم ماشل ءاهنلإ هذه ةمزلأا.و من لاخل هذه ترداباملا دلو رايتلا لاميمس "بنييحلاصلإا ". فنم ي رفيف 1986 ىلإ غاية جويلية 1987 ،م اقءاربخلا انيذلا نوطشني نمضت اعومجم معلال لامقلكش (انويداصتقلا ،اجرل نوناقلا ،نويرادلإا ،ملاتصصخون ي ف لامتيلا،ي ف نمألا ،في لاصتح ،و ي ف ميلعتلا، خلا...) عضوب ةعومجم عيراشم صإلاح ي لكيه ي ف كل تلااجملا تقلااصتيدا و ةيعامتجلاا.[1]

وبمغرلا من أن عورشم حلاصلإا أبيق ي ف ةيرس ةمات ةبسنلاب نييرئازجلا ىلإ غاية مرشن ،لإ أن احلال م نكي كلذكل لابنةبس دنصلوق دقنلا ي لودلا كنبلاو ي ملاعلا.ذنمف 1987 أدب نويحلاصلإا ي ف ضوافتلا عم نيتمظنملا حول جمانرب عتديل ي لكيه مغر مدع مهلوصو دعب ىلإ ةطلسلا .ودقو ىوتحا اذه جمانربلا ىلع

[1] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit, pp :4-5.

ريرحتلا يلخادلا ريرحتلا يداصتقا يجراخلا .

درجمب امكإ لصالاتا حلا ىلع قرولا دادعتسلاا و اهذيفنتل ،صحتلل نويحلاصلإا ةعرسب ىلع مهعد نم فرط تاسسؤملا ددعتملا الأطراف اهريغو من لجاهتا ىرخلأا ملاانةحاو ملأل ذيفنتل ريرحتلا يداصتقلاا لداي لخلا. دقو انصحرت نقطة كاكتحلاا قديحولا عم تاسسؤم نوتيرب زدوو يف قريتو دعمول ضفخ ةمية ةلمعلا .ثيح حرتقا كل من قودنصد دقنلا يلودلا نبلاوك للاعلامي ضيفخت فينع قليقم ةلمعلا يللاوحب 40 % من جأل وصولال ةعرسب يقلمة رانيدلا يف سلاوق ءادوسلا . و دقم تو بقل هذه ةبسنلا دعب تاونس من فرط ةموكحل ىرخأ،و وه ما عجل رئازجلا ةجيتن لكلذ ةلهؤم ريرحتلل يداصتقلاا يجراخلا.[1]

و دق راشأ ديدعلا من نيبقارملا ىلإ لاشومل طبارتلاو يذلا اتمس به عورشملا يذلا فدهي ىلإ قداعإ سيسأت كل تاسسؤملا ةيداصتقلاا دلبلل. امكف بتكم جروج قمر[2]: « حلاصلإا يرئازجلا لم متيت حت طغضل اجهتلا اخلارجيخ ةحنامل اوملأل سرارمل ببسب قداعإ ةلودجلا لاتتملاية ةينويدملل اخلارجيخ . و نكلان اكرتمش قيرفل سناجتم و ممحلات معل اديعب من ةيأ ةيلآ ةيمسر و ةيطارقوريب ةعباتم يظنتلا يراد إ».[3]

يف ةنس 1989 مقر نويحلاصلإا رشنب مهلامعأ يف ةسمخ أجهاز تمت اهتنوزخ «تريراقم حلاصلإا» و يه ةقيثو يوتحت ىلع 800 ةحفصب ابيرقت[4]، تمت للاخها ةنياعم كل بناوج قايحلا الاقيداصتقا و لاقيعامتج دلبلل ةقدب ،ةيللاقتسلا تاسسؤملا ،نصادقيملاسةمها،ضيفخت ةميق رانيدلا تاقلاع معلال ،ماظن راعسلأا يخادملاول ، نملأا يعامتجلاا قرجتلاو جراخلاية . و دقم تدامتعا نيناوقلا ىلولأا يف جانيف 1988 ، تسمو دلابرقجلأا ىولل ةعارزلا (نم لاخل قداعإ عيزوت يضارلأا ةممؤملا بوقطسا قروثلا ةيعارزلا يذلاو تناكه لا راثآ ةيباجيإ ةعيرس يف بناج نلإاتجا يعارزلا)،مث تاسسؤملا علامةيمو تقلااصتيدا ،عم نوناقلا صاخلا ةيللاقتسا بتاسسؤملا .و ثميل يوحتل سأر امل تاسسؤملا إىل تادنس سماهةم قريسم ةطساوب نصادقيه هاسممة ةيمومع قوطخ وحنز حاتفذلاا ىلع نيمهاسم من قلاطع صاخلا ، لاميلخ وأ يبنجلأا.و مع كلذ مل نكي مايقلا ةيلمعب الخصخصة احومسم هب عبد. دقو تمدطصا هذه تاحلاصلإا تاموقبو قية ،ثيح بجوت راظنتا فصتنم 1989 ،دعب ضلااطرتابا ةيسايسلا يتلا تعبت هاظمرتا ربوتكأ 1988 ،ةيؤرل انيبحلاصلإ يف ةموكحلا .

3-وأل بلط ناضمام ىلإ ةيقافتلاا تماعلا تافيرعتلل ةيكرمجلا و قرجتلا:

نم نيب ىلوأ ريبادتلا ةذختملا من فرط عورشم حلاصلإا روكذملا اقباس لإغا راكتحا لادقلو قرجتلل جراخلاية هوذا ةجيتن ماجتلال حضاولا نوح ثحبلا عن جامدنا طيشن يف داصتقلاا علاايملو.وجتيسد اذه يف عقاولا يف إزقلا اوعلائق في وهج تلاجاتر ترحلا ،ءاوس خادل وأ جراخ دلبلا .و ديل بلط مامضنلاا ىلإ

[1] - Rachid TLEMÇANI ,**Etat, bazar et globalisation, l'aventure de l'infitah en Algérie**, Ed. El Hikma,1999, pp 24.25.

[2]-خبير استشاري لبناني معروف فيما يخص المشاكي المتعلقة بالعالم العربي ،قام بالاشراف على فرق العمل في باريس

[3] - Fatiha TALAHIT & al, op.cit ,p 6.

[4] - Rachid TLEMÇANI, op.cit,p26.

قافتلاية امعلمة تافيرعتلل قيكرمجلا و قراجتلا ذنم قنس 1987 ىلع قبغر ققباس امهناولأ يف قعيطقلا عم ماظنلا يداصتقلاا دئاسلا يف كلت قرتفلا.و جسيل اذه بلطلا يف راطإ قيلمع امزتلا يف روط عورشملا ، ثيح أن ريبادتلا ىلولأا علمقيلد ريرحتلا مل ذختت لاإ في 1988. و من اذه انكميض ارتفا أن فدهلا من بلط مامضنلاا وه صحلاول ىلع قفقو مع تاسسؤملا قيلودلا يفما صخي تاحلاصلإا لاتي تناك رضحتةي أ أنه ناك قرابع عن رشؤم.امأ فدهلا ثلاثي ذ ثمتيفل يف امعدل لااخرجي يذلا همدقي مامضنلاا ىلإ قافتلاية ، ثمتمال يف عيرست قيلمع حلاصلإا .

بجيو ريكذتلا أن لاانقيفاق قماعلا مل نكت مشتل ىوس قراجت علسلا، امك أن الضغط يذلا يهلكشي مامضنلاا ىلإ كلت قيقافتلاا ،لا كرتشي في ءيش عم ضلاغط جتانلا عن مامضنلاا ىلإ ملانقمظ قيملاعلا قراجتلل مويلا . ملفن كي هناك طغض ريبك ىلع تاسسؤملا دعاوقلاو أ نيناوقلا قيلخادلا نادلبلل ،وهو ما كرت قيللاقتسا قريبك يف مايقلا تاحلاصلإاب.و دق امدعت ابيرقت مويلا شماه رحلاكة وأ قرادلإا دجاوتملا اقباس .[1]

ب-بابسأ عفاودو بلط رئازجلا قيوضعل قمظنملا قيملاعلا قراجتلل :

داصتقا دوت رئازجلا من لاخل قغايصب بلط اهمامضنا إىل ظنملامة للعقيملا قراجتلل زيزعت معدو قبغرلا يف حاتفلاا ىلع قراجتلا خلاارقيج،اخصة دعب أن تعرش يف تاحلاصلإا الاتقصيدا اقتلاول ىلإ قوسلا،يذلا بلطتي ريرحت قراجتلا اخلارقيج .[2]

دلبلاف كراشملا يف قيلمع مامضنلاا ىلإ ظنملامة سابتعاط رايتخلاا نيب نيرمأ :

-امعتسل مامضنلاا كعرشم زفحمو للإتاحلاصل ؛

-أو هلامعتسا من جأل قيندت ريثأتلا نلااتج عن وحتلال .

رئازجلاو اهناكمإب مادختسا مامضنلاا قطقنك داشرإ تاحلاصلإل قيداصتقلاا لاتي موقت اهب من جأل صوتلال ىلإ نيناوق ءاجرإو ميظنت يداصتقا قافوتت عم ماظن ملانقمظ قيملاعلا قراجتلل املكناك كلذ انكمم .

و فدهلا وه فيفخت راثآ مامضنلاا ،وتبنجت كهفيلا بلاهتظ سنلابة تمللعنيلما نيبداصتقلاا نيبنطولا.و اذه رايخلا يدمتع ىلع دعاوق قمظنملا للعقيملا قراجتلل ،يتلا لا تجرب حشرملا ىلع فقسدحم اميف صخي حلامقيا قلاتقيداص ،حبيث نوكت قجيتنلا قرابع عن دحي ىندأ من ريرحتلا وبقمال من فرط ءاضعأ رفيق معلال.و تدملا يتلا اهقرغتست رئازجلا مامضنلاا ىلإ ظنملامة للعلمقي قراجتلل تدل ىلع أن اذه رايخلا وه دمتعملا من فرط قموكحلا . [3]

قفصبو قماع نكمي جمل فادهلأا لاتي ىعست رئازجلا اهقيقحتل من ءارو مامضنلاا يفما يلي:

1-روحملا ولأال " عيونت قراجتلا ":

كلذو زواجتب قفصد دلبلا يداحلأا لاتصريد دمتعملاو ىلع داوملا الأقيلو ، سيلف كاذه كش في أن ريدصت

[1] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit ,p6 .

[2] - محمد متناوي،ناصر دادي عدون،مرجع سبق دكره،ص134.

[3] - Mehdi ABBAS , **L'accession de l'Algérie à l'OMC , entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**, note de travaille de LEPII, n° 3/2009, p8.

تاجتنم ةقاطلا ثمل رتبلاول زاغلاو داوملاو ةقتشملا ىقبيس جوز حيايو من تاجقر رئازجلا ةيجراخلا لاخل نيرشعلا وأ نيثلاثلا ةنس ةلبقملا .و عم كلذ ،رهظي هذأ من ةيمهلأا رثكأ رثكأف ةدافتسلاا من قوة اذه طاشنلا يداصتقلاا ملضتفعا روسج تلادابملا ،لادبو من عقوقتلا يف ص صخت يلود ضيق .

و من لاخل ةهجو رظنلا هذه رهظي أن ةعانقلا قرورضب ريرحت قراجتلا ةيلودلا عبنت من ثحبلا عن قرورض عيونت لاصادتار ىلع ىدملا الطسوتم عبلاويد ،يلاتلابو تعيوذ جاتنلإا .

2–روحملا يناثلا "رعف ىوتسملا هاجلا قردقللا ةيسفانتلا عاطقلل يعانصلا":

و ضرغلا من كلذ وه مريضحت جاوملهة راثآ ةسفانم رثكأ رثكأف قوة، ةجتاذ عن دجاوت علسلا ةيبنجلأا يف قاوسلأا ةيلحملا.[1]

و دق يدؤت هذه ةسفانملا ىلإ شاعنإ داصتقلاا لاوطين ،اهدوجوف نكمي هامعتسا ةادأك ضطغ ربجت نيجتنملا ييلحملان ىلع نيسحت مهتاجتنم من ثيح اقدوجل رييستلاو من جأل قبلااء يف سلاوق.

و من ةهج ثانية قدايز ملابتلادا راجتلاية دق حمست كاكتحاب تاجتنملا لامةيلحلا ةيبنجلأاب ،وبلاتيلا قدافتسلاا نم ايجولونكتلا ةثيدحلا و تاينقتلا قروطتملا ةلمعتسملا يف ةيلمع جاتنلإا،و وه ما مهاسي يف إنشاء ثعبو داصتقلاا لاوينط . [2]

و دق تدهم جمارب يدعتلال تقلالصاد يرئازجلا ،يتلا رجأيت نوعتلاب قيثولا عم قودنصد دقنلا يلودلا كنبلاو لاعلامي ، الرطيق كشبل ريبك لريسل يف اذه ماجتلاا .فغلإاء زجاوحلا غريد ةيكرمجلا يف وهج قراجتلا ، وضيفخت ىوتسملا هاجلا عتللرتافيد ةيكرمجلا لاكشةطقنلا ةيروحملا هذه جمارلبا .

و متنت ةلصاوم هذه ايسلاسة عم يدعتل تاضيفختلا تلادةيجير ةيامحلا رمجلاكية بتعا مدقتلل يف ءادأ نيجتنملا نييعانصلا نييلحملا.[3]

3– روحملا ثلاثلا زيفحت شتوجعيد تارامثتسلاا :

طبترين تشجعيد تارامثتسلاا اهزيفحتو حاجنب صلإالاتاحد قلاانةيداصد يف رئازجلا ،يتلا تقلطنا يف رخاوأ تانيناثلا .وي اذه اددصل دقد تمدق رئازجلا قدع ايازم نيرمثتسملل ءاوس نييلحملا وأ بناجلأا،نوناقو دقنلا قلاوضر 90–10 رداصلا يف ةنس 1990 نمضت قدع تازيفحت ،ةاواسملاك بنيد ثتسملامنير اجلأانب نييلحملاو في اجل تازايتمالا تاءاعفلإاو ةيبيرضلا ،لاإ هذأ مل يمتد صوتلال ىلإ فدهلا دوشنملا ،ذإ من نيبد عومجم تافلملا ةعدوملا ىدل ةلاكولا نطولاية لريوطتد رامثتسلاا يتلا غلبد اهددع 48 فلأ ةنس 1993 ،ىتح سنة 2001 متد يسجت 10 % فطق .ولابتيلا إفن امضنا رئازجلا ىلإ هذه ةمظنملا دق حتفي اهماماً اجملال و ميناهد رفصة أربك بلجل لاستارامثتد ةيبنجلأا ترشابملا ،و كلذ من لاخل اهتدافتسا من قافتلاية ةصاخلا تارامثتسلاابد في ماجل قراجتلا ،يتلاو دق دوعتد تارامثتساب ةمهم ىلع رئازجلا.

---

[1] - Tayeb Mohamed MEDJAHED ,**le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale**, Ed.Houma, Alger ,2008,p. 118 .

[2]-محمد متناوي،ناصر دادي عدون،مرجع سبق دكره،ص 135.

[3] - Mohamed Tayeb MEDJAHED, op.cit,p 118 .

4- روحملا عبارلا " قدافتسلاا نم ايازملا يتلا حنمت ودلل ةيمانلا ءاضعلأا ةمظنملاب ":

نم مهأ ازملايا يتلا دق تحنم ودلل مانلاية ءاضعلأا يه امحية جوتنملا طولاني من فانملاسة ،ةصاخ يف يدملا لاقصري ،سلابمحا لاه لإابيعاق ىلع ةفيرعت ةيكرمج ةعفترم اعوذ ما ،كلذكو قدم ريرحتلا يتلا دق صتل يلإ رشع تاونس لادبو من تس تاونس ودلل ملاتةمدق .

و دق منحت ودلل ةيمانلا دنع مضناماه يلإ هذه ةمظنملا ،ممجوعة من يتملاااتاز فدهها وه ةجردلاب يلولأا تيهسل مازتلا ودلال مانلاية بأحكام ظنملامة في راطإ ريرحت قراجتلا ةيلودلا .امك ربتعت هذه تازايتملاا بمقباث زفاوح دعاست ودلال ةيمانلا ىلع قداعإ ةلكيه اهتايداصتقا ،و يدعتل اهتاعيرشت و اهتسايس ةيراجتلا ، حتى مءلاتتعم ركفلا ديدجلا لتريرحت قراجتلا ةيلودلا .[1]

مل فقوتت رئازجلا عن ذبل ريثكلا من دهجلا صحتلل ىلع ةناكمن مضه هذه ةسسؤملا ةيلودلا، اذهو من لاخل مارتحا دعاوقلا ئدابملاو ةيساسلأا يتلا كشتل أسسا فلتخم قافتلاايتا لاوتي تشكل اهرودب متجمعة ماظنلا يراجتلا ددعتملا فارطلأا.

يف اذه راطلإا، مل قيتصر مازتلا رئازجلا نيناوقلاب دعاوقلاو يتلا تمظن قراجتلا ةيلودلا وملاضةحاوبسقط تايقافتا ملانةمظ لاعةيملا قراجتلا ،بل هادعتي يلإ ةلواحم ماية رئازجلا ةنراقمب نافهس نادلبلاب نيذلا اوبستكا قربخ ةعساو يف قوسلا يملاعلا ،لا اميس يف اجمل قراجتلا ةيلودلا من لاخل لاشكار ةيئانثلا ةددعتملاو فارطلأا . [2]

<u>المطلب الثاني: حارملال ةعبتملا نم فرط رئازجلا يف هيعسا امامضنلاا يلإ ةمظنملا ةيملاعلا قراجتلا:</u>

ترم رئازجلا ذنم اهميدقت ولأل بلط مامضنا يلإ قافتلاية ةماعلا فيرعتلات ةيكرمجلا و قراجتلا اسباق، بقل أن حتتول اقحلا يلإ لامةمظن ةيملاعلا قراجتلا ةدعب حارم،ل امك تقلت ةليط راسم تاضوافملا يتلا تكرحت فعايل ماع 2001 امدعب تفقوت لاخل ةيرشعلا ءادوسلا، ما وبريل ىلع 1200 لاؤس.[3]

نكميو صيخلت تاءارجلإا حارملاول ةعبتملا من فرط رئازجلا فدهب مامضنلاا يلإ لانمظمة لاعةيملا قراجتلا يفما يلي:

أ-ةلحرملا يلولأا"1987 -1996" ميدقت طلب مامضنلاا :

أدبتو هذه ةلحرملا ميدقتب بلط مامضنلاا يلإ ةيقافتلاا اعلامة رعتلليتاف و قراجتلا ةنس 1987، يكشتول قيرف معلال صاخلا رئازجلاب يذلا مت هليوحت يفما دعب يلإ ظنملامة ةيملاعلا قراجتلا ،نكلو رئازجلا مل هقفرت بميدقت تركذم مامضنلاا[4]. ثيح أن مامضنلاا يلإ هذه قافتلاية مل دعيكشيل ةيولوأ سنلابةب وكحللمتا ةبقاعتملا كاذنآ ،و اذه ىلع مغرلا من أن حلاصإ قراجتلا اخلارةيج-و يلاتلاب جامدنلاا يلودلا لابللد- تحال ناجبا اريبك من تاحلاصلإا تدمتعملا يف كلت قرتفلا. افلإصلاتاح ضوملاوةع نيب يرفيف 1986 و ةيليوج 1987، تناك تبحث عن جامدنا طيشن يف داصتقلاا يلودلا من لاخل زيزعت و عيونت تاراداصلا.

---

[1]- محمد متناوي،ناصر دادي عدون،مرجع سبق دكره،ص ص:135-137.

[2] - Mohamed Tayeb MEDJAHED , op.cit,p 119.

[3]- سليم السعداوي،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،معوقات الانضمام وأفاقه،الطبعة الأولى،دار الخلدونية،الجزائر، 2008،ص53.

[4] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit, p8.

فـدهلاو يذلا تناك ىعست هيلإ من خلال عإديإ بلط مامضنلاا ىلإ قافتلاية اعلامة تافيرعتلل ةيكرمجلا و ةراجتلا وه عيرست ةيلمع حلاصلإا تفبح ةسفانملا يف قوسلا ةيرئازجلا دحلاو من تايناكمإ تلادخ ترشابم يف داصتقلاا حلاصلل لادتخلا ىلع أساس دعاوقلا .فمامضنلاا ىلإ الاقافتية –و هاذ ىقبي صحياح سنلابية ظنمللمة للعلمةي ةراجتلل –ييمل ىلإ ةدايز ةدحة ةسفانملا ،اقلاطنا من ةيضرف أن داصتقلاا تفملاوح ردلقلاو ىلع ةسفانملا وه ردقلأا ىلع قيقحتل ىلعأ تايوتسم ومنلا ارظن ىلإ رثلأا تملاوعق اميف يخص صيصختل دراوملا ديشرتو تارايخ ءلامعلا .

-أبابسأ ديمجت ةيلمع مامضنلاا :

تماد هذه ةلاحلا ىلإ ةياغ ليوجية 1996 ، وهو خيرات ميدقت رئازجلا اهتركذمل للاتراجية جراخلاية نمو نيبب بابسلأا يتلا أتد ىلإ كلذ ما يلي:

– ثدحلا ولأال اينمز " ةداعإ رظنلا يف عورشملا يسايسلا للإتاحلاصيهلاكلية": و كلذ بسبب تابوعصلا الاداصتقية لكلاية ،ةيعاطقلا ،و اهبقاوع الاقيعامتجلاو الوسةيساي و روهدت عضولا الأيئمي ف دلابلا . ءادتبافد من ةنس 1991 ، دختل ةسايسلا قلاالةيداصتقيرئازجلا يف مرةلحم بلقت ،لا بل كفكفت يتاسسؤم مويد دحلن آلا.و ةفاضإ ىلإ عضولا يئمولأا يذلا ناك هل بقاوع ةيداصتقا لا نهاهتسيا اهب، قوتفت ايئزج ىوقلا لخادلاية عن عفد ةيلمع الإحلاصا، ىلوتتل كلذ ؤلملاستاس ةيلودلا، و ةصاخ قودنصد دقنلا يلودلا.و يف راطإ كلذ تقبط رئازجلا ءادتبا من ةنس 1994 ططخم يدعتل هيلكي ،حبصأ ذيفنت من تايولولأا كلذو ىلع حسبا مامضنلاا ىلإ قافتلاية ةمعلا تافيرعتلل ةيكرمجلا و ةراجتلا وأ ةمظنم ةراجتلا للعلمةي، ارظن ةلاحلا زجعلا عن عفدلا لاتي اكنت دجاوتت يفها دلابلا. يفو ةملاابل ناكمن نيبب تابلطتم جمانرب يدعتلال يلكيهلا ةداعإ حتف فلم مامضنلاا ىلإ لامةمظن ةيملاعلا ةراجتلل . وهاذ ما ىدأ رئازجلاب ىلإ ميدقت ةركذم مامضنلاا يف ةيليوج 1996.

–اثدحلا اثلاثي " مدع لاغتسال رئازجلا ةصرفلا تضيوعةيقافتلاا ةمظنمب ةراجتلا ملاعلاية": لاتي تءاج ةجيتنكلمافوتاضةلوجي اوجوروأ (1986–1994) ، و يذلا ينكمه عاجرإ ىلإ ما يلي :

* ةلاقتسا ةموكحلا يتلا كنا مهسأرب ديسلا اضر مالك يف لاوتة ددحملا رمتؤملل يرازولا لمشكار (يرفأل 1994).فنظرا نوكل ريزو ةراجتو كحلامة ةليقتسملا ريغ وخمل كاذنآ عفدل رئازجلا يف ثمل هذ قافتلاية، مل متي دصتلايق ىلع ةيقافتا شكارم ةسسؤملا ةمظنملل ملاعلاية ةراجتلل ىلع رلاغم من أن ةيناكمإ مامضنلاا اكنت ةحوتفم ىلإ ةياغ 31 ربمسيد 1994 .

* من حجرلأا أن تاطلسلا ةيرئازجلا تناك ىرت أن ديقتلا يتيقافتابن نيتيلود(ةمظنم ةراجتلا ةيملاعلا ، قافتاو ارشلاكة عم داحتلاا يبرولأا)،ةفاضإ ىلإ بطتيق جمانرب يدعتلال يلكيهلاPAS ،قوفت اهتاردق و اهنكمي أن رثؤت قوقب يف ةعزعز رارقتسا تقلااصاد يسايسلا دلابلل. و كلذلذ دقف تماقبميكحت هتلمأ دويقلا تقلااصةيدا ةيلكلا لاومةيلا يتلا دجاوتت فياه دلابلا. دقو جتنا اذه رارقلا ايئزج عن ءوس ريدقت للطغض يتلا هلمحي ماظن ةمظنملا ملاعلاية ةراجتلل و اجآل يدعتلال يتلا ناكمن نكمملا أن ديفتست اهنم رئازجلا ةنس

. 1995

ربتعي رارق تاطلسلا ةيرئازجلا ثمتملال يف" ديمجت " ةيلمع مامضنلاا ىلإ الاقافتية لماعتما تافيرعتلل ةيكرمجلا و قراجتلا و مدعن كمتلا من لاغتسال فرقصا ذلاضمام ىلإ ايقافتات ةلوجي اوجرولأا ةئشنملا ظنمللمة للعلمامةي قراجتلل من زرب أءاطخلأا ةيجيتارتسلإا.فمامضنلاا وضعكي لصأ ناكن من هنأش أن يدؤي ىلإ ءانغتسلاا عن كل كلت تاءارجلإا،بنجتو قيقدتلا صفمللال اميف صخي قباطت مامظن رئازجلا عم دعاوق ظنملمامة للعلمامةي قراجتلل ،كمامن ناكن من هنأش أن حمسي مامضنلاابا دنو تامازتلا قريبكة.[1] ثيح أن اقتنلاال ىلإ ظنملمامة ةيملعلا قراجتلل ،ريغ من كشل ةعيبطو التيددعت جتلاارةي إضةفا إلى ءارجإ مامضنلاا يذلا حبصأ رثكأ اديقعت .

و ةجيتن لذكلذ ناكن من يروري للضرع لى رئازجلا مايقلا فيكتبي لكيه يتاسسؤمو ىلع نطاق عساو ، وهو ام صلقيطبرةقي قربتعم من ءاضفلا يسايسلا ةيجيتارتسلإا ةينطو ةيومنت .اذهو حتلال يمكلا يفيكلاو ةيددعتلل ةيراجتلا ،لا ودبي هنأ ناكن قوتمعا من بقل نيضوافملا نييرئازجلا،امبأ أن تركذم مامضنلاا ةنسل 1996 تركذملاو يحملانة لسنة 2001 لا زكرت ىوس ىلع قراجت علسلا (صةيعاذ ةيعارز) ،و مهتل تلاجملا ةديدجلا (تامدخ ،قحوق ةيكلملا،خلا).[2]

ب-**ةلحرملا ةيناثلا " ميدقت تركذم مامضنلاا":**

ميدقتب دعب هظور ظنملمامة للعةيملا قراجتلل ىلإ زيح دوجولا مت يوحتل فلم مامضنلاا من ةيقافتلاا لعلامة تافيرعتلل ةيكرمجلا و قراجتلا ىلإ ةمظنملا للعةيملا قراجتلل ةنسل 1995 ،و تماق تاطلسلا ةينعملا تركذم مامضنلاا لعفيا ىلإ هذه ةمظنملا يف ناوج 1996 ، دقو مت عيزوت هذه تركذملا من فرط ةيراتركسملانةمظ ىلع جميع ودلال ءاضعلأا ، دقو تحوتا هذه تركذملا تامولعم عن فلتخم بناوج داصتقلاا لاوينطو ،ةسايسلا لتاراجية دلابلل .[3]

ج-**ةلحرملا ةثلاثلا "ةلحر تاضوافملا 1996- ؟ ":**

دعب وبقل بلط مامضنلاا ميدقتو تركذملا وحل قراجتلا ةيجراخلا، مت حرط يلاوح 500 اؤسل من فرط ودلال ءاضعلأا .علىل اهرثإ، تمت صياغة عيراشم الأةبوجو تمدقو سلجملا كحلاوةم يذلا قداصاهيلع لاخل ةنسل 1997 . ىلع سأساس ةبوجلأ ةمدقملا ،مت دقعو أل عامتجا جوفل معلال فلكملا مامضنلاب رئازجلا يمو 22 و 23 يرفأل 1998 .

ربتعا فجو معلال أن هذه رملاحلة ةجضاف، وطبلا من رئازجلا ميدقت ضورع ةيلوأ وحل ةفيرعتلا قراجتو دخلامتا.و دقأ تد ةيلمع ةلئسلأا و وجلأابة ةقبطملا ىلإ ةعجارم متركذ قراجتلا ةيجراخلا رئازجلل ةنسل 2001، تلسرأو ةخسن نمها ىلإ امأنة ةمظنملا يف ةيليوج 2001 [4]،متيلا اهعيزوت يف ربوتكأ

[1]- Mehdi ABBAS, **L'accession à l'OMC, quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation?** Note de travail de LEPII , n° 8/2009,pp :4-5 .

[2] -Ibid. , p4.

[3]- محمد متناوي،ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره،ص143.

[4] -A partir du site du ministère du commerce :www .mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar/pdf , consulté le 04-04-2010 .

2002[1]، دقو تدهعت الرئازجلا دادعإب جمانرب عساو تلاوحتلا قينوناقلا تلاونقيميظ ،سمت ئاسملال قيلاتلا :

-حقوقلا قيكلملا ركفلاية ؛

-اتاواتلإ قيكرمجلا ؛

-ازجاوحلا قينقتلا قراجتلا ؛

-ائاسولل قينوناقلا قيامحلا راجتلاية ؛

-إتاءارجلا راحمبة لاغش صرقلاونة .[2]

دوعي رخآ حيقنت قركذملا راجتلاية ىلإ نواج 2006 ،امك أن رخآ ضارعتسا من فرط رفيق معلال هذهل قركذملا قحقنملا دوعي ىلإ يفناج 2008 .[3]

1-نيأ تلصو رئازجلا يف تاضوافملا :

يف 2008 تهنأ رئازجلا وافمضاهتا عم يزاربلال و ياوجوروأ و ابوكلايوزنفو ارسيوسو ،اهيلعو مايقلا بنسف ءيشلا عم لامةعومجم قيبرولأا ادنكو و ايزيلام ايكرتو قيروهمجو ايروكو روداوكلإا و تايلاولا قدحتملا و جيورنلا و ايلارتسأ و نابايلا .

اما يفما صخي مهأ لامتلااج يتلا أحرتز رئازجلا امدقت اهيف فهي كالتالي:

-ادحلا من زجاوحلا قينقتلا قراجتلا ؛

-بضعب لإاجرتاءا قلعتملا بالصفحة قحصلاو قيتابنلا ؛

-اقيكلملا قيركفلا ؛

-مقحفاكلإاغقار ،

-تاسايسلا الأراعسا؛

-تاسايس مييقتلا يكرمجلا ؛

-اداريتسلا تاجتنملا قيذلاديصلا شملاورتابولا لكلوحية ؛

-ريدصتلا موحلا راقبلأا مانغلأاو شأواجر يخنلال .

و ىلع امغرلا من ريبادتلا قيعيرشتلا قذختملا يف لاماجلات لاسقبا ،أشرا لأاعءاضىلإ هنأ لا ازيل هناك ريثكلا نيعتي مايقلا به يف لاجمتلا لاتلاية :

-اتاكرشلا قكولمملا قلودلا ؛

-رعسلا ملاحرتاقو ؛

-حقوقلا قيوستلا دجاوتلاو يراجتلا ؛

-امظنلا يبيرضلا (رضلايةبىلع قميقلا ملاضتفا و بئارضلكلاهتسلاا لأاخرى) ؛

-معدلا تارادصلا ؛

[1] - Fatiha TALAHIT & al, op.cit ,p 8.

[2] -A partir du site du ministère du commerce : www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar/pdf , consulté le 04-04-2010 .

[3]- Fatiha TALAHIT & al , op.cit ,p 8.

-إنفاض يلإ ضعب ريبادتلا لاصتيح ةحصلاو ةيتابنلا ،زجاوحلا ةينقتلا ماما تراجتلا ،اثتملاال قافتلايتا قوقحة تيكلملا ةيركفلا تملاعتقلا لابتقراج .[1]

2- ةيعضو داصتقلاا يرئازجلا يف حارملال ةيساسلأا ةيلمعلا مامضنلاا رظتنملا :

فرع داصتقلاا يرئازجلا ةدع تاريغت لاخل وطل هذه ترتفلا نختاهرصا اميف يلي :

أ-لافتقر ةدتمملا نم 1989 يلإ1991 "اماجتلا وحن ريرحتلا حاتفتلاو":

يف ةنس 1989 اكنت فورظلا ميهأة ذيفنتل صلإالتاح ةيسايسلا داصتقلااوية .يلعف مغرلا من أن افملاوتاضع "GATT " مل أدبت ايمسر ،لإ أن تارييغت ةمساح يلع يوتسم عيرشتلا ماظنلاو يداصتقلاا تلمع يلع بيرقت الجازرئ من لاذجوم صاخلا جـ"GATT" . يفف كلذ ترتفلا مل دعي ططخملا مظنملا يساسلأا داصتقلال، ثيح متءاغلإ تارازو ططخملا و ةضاعتسلاا عنها لابمسلج ينطولا للتطخيط و يه تارابع عن ةئيه قيسنت سبيقط . امك هفدهـ نوناق ضرقلاو رداصلا يف 1990 يلإ جعل ةطاسولا لاملاية " ةليسو طيشنت ثيدحتو داصتقلاا " .[2] و زربت مهأ تاءارجلإا ةذختملا فيام يلي:

1-تريرحت عسلأار:

اميف صخي راعسلأا دقف داس نظنا نلاصفنم :ولأال صخي راعسلأا يتلا لا ازتل ترادم ،اثلاوني صخي راعسلأا ترحلا .هاذ ريخلأا يمشل ةيبلغأ نملاتتاج ةيعانصلا.اما اميف صخي تائف اراعسلأ لامادقر يهف تسيل متقسناج؛ بفضعاه ةنومضم؛ و ىرخأ تاذ فقسدددحم، و راعسأ متاهريرحت كلون شماوهبـ ةددحم. من انه رهظي أن ريرحت راعسلأا سيل شاللام، حشي أن ةلسلس من نملاتتاج تاذ الاكلاهتسـ عساولا لا ازتل ةعضاخ ديدحتلل يرادلإا.

اما راعسأ علسلا تسملاوتدر، متف ءاقبلإا يلع علإاانتا يتلا كانت ومتل من لاخل "صندوق تاضيوعتلا" يذلا ىذغي مرودبـ ةطساوبـ "ةبيرضلا تلاعةيضيو " (taxe compensatoire) نكل، مغر ما قبسـ مركذ، نإف بطتيق ماظن راعسلأا ترررحملا ىدأ يلإ تادايز متقيلات ةفيذعو. يف ةنس 1991 ،راتتعف راعسأ تاجتنملا لاصتيعاد رثكأب من 76 % .ونيب ناوج 1991 و يفناج 1992 ،غلبـ ومنلا لإاجماي راعسلأا 39.4 %. و نكمي ريسفت ومن يوتسم راعسلأا سلابعي يلإ ادتكر فيلاكت نلإاتجا من طفر تاسسؤملا ةيموكحلا .[3]

2-يف اجملال يبيرضلا:

*ءاقبلإا يلع ةبيرضلا تلاعةيضيو: من نيب ريبادتلا ةذختملا من فرط نييحلاصلإا ،ءاقبلإا يلع ةبيرضلا ةيضيوعتلا ،يهو ةبيرض تمدختسا يومتلل قودنصـ تاضيوعت أسرامـ علسلا يساسلأاة[4]. امدعبف كانت ةضورفم نمذ ةنس 1982 يلع علسلا ةيلامكلا،مت عيسوت قاطن اهقيبطتـ بجومبـ نوناق ةيلاملا لسةذ 1991

[1] - **Le groupe de travail examine le projet de rapport sur le régime commercial de l'Algérie** , partir du site de l'OMC : www.wto.org/french/news_f/news08_f/acc_algeria_17jan08_f.htm ,consulté le 09-02-2010 .

[2] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit ,p 10.

[3] - Ahmed DAHMANI, **l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997**, Ed.Casbah,Alger,1999 , p127.

[4] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit ,p10.

ىلع علسلا لامتلوادتو داوملا ةيلوألا ءاوسةتناكتاذ تاجاتنإ يلحم وأ ةدروتسم.

ددحدعمل هذه ةبيرضلا بنيد 25 و 30 %،و تفيضأ ىلإ ارضلائبتافيرعتلاو ىرخألا يتلا تدأ ىلإ روهظ عمارةضمن بقل نيعاطقلا لاعلا صاخلاو للاذنا اهربتعا تاذ راثآ ةميخو ىلع طاشنلا يداصتقلا: ديمجة ضعب راتامتسلا ،فاقيإ ضعب اذلأشطة،وتقف تاعيبملا .نتيجة كلذل طالب ديدعلا من نيلعافلا نيبيعامتجلا ءاغلإب هذه ةبيرضلا،نكلعيمجت اموكحلا تملاعةبقا تضفر لارخوضه اذهل طلبلا،يذلا داعيل بسحمهيأر ءاغلإ مدعراعسلأا.و وه ءارجإ لا نكميمايقلا به يف ظل فورظلا ةدئاسلا يف لتك ةرتفلا.[1]

و لادبمن اهءاغلإ،ختساداهمنويحلاصلإا دسلةوجفلا نيبرعسلا يمسرلا رعسو هذه علسلا يف قوسلا ةيزاوملا ،فدهبف ازنتسا عويرلا قوسلا ةيزاوملا .ونكبلكبسح نيبيداصتقلا ،نإف هذه تادايزلا لن نوكيهايأ رثأ ىلع عويرلا قوسلا لامتلوتملا يف قوسلا لامتيزاو،لاوتي لا ديقت عسأراهاراسلابوق ةيمسرلا و نكل قوسبةلمعلا يف سلاوق ةيزاوملا .ويلاتلابنإف رلاارتاعافانةجتا يف رامعسلأا يدؤت ىلإ دحوث مخضت عفديسمرودبرامعسأبتلامعلا ىلإ عافترلاا يف هذه قاوسلأا.

* اخدإل ةبيرضلا ىلع ةميقلا ةفاضملا ةيلاحلاصإبرضيبيبم هاتمن هللاخ اخدإل ةبيرضلا ىلع ةميقلا ةفاضملا[2]ايتلا قبطتىلع جعيم ةطشنلأا يتلا فدهت ىلإ تقيقحتايلمعلا عيبلا، لأاعامل ةيراقعلا، ميدقتاتامدخلا و داريتسلاا، و اذه امهمنكعضولا ونافلاني لخشلأاص نيمئاقلا هذهب تايلمعلا و نود ذخألا رابتعلابا ةيعضو ءلاؤه يف صوصخ عيرشتلا قلعتملا بئارضلاب ىرخألا.

و ردجت قراشلإا ىلإ أن ةيلمع ما عضخت ةبيرضلا ةميقلا ملاضةفا ةيرئازجلا يف ةلاح ما إذ تناك ةيلمع ميلست بلاضةعا وأ امعتسال ةمدخلا وأ ةدافتسلاا اهنم متت يف رئازجلا.[3]

ةفاضإ ىلإ ما قبس، متصيلقتةفيرعتلا ةيكرمجلا ةيجراخلا ىوصقلا من 120 % ىلإ 60 % ،عم تويحد ةبيرضلا تلاعةيضيو ىلع تادراولا تاجتنملاو لاملحية .[4]

3 –تريرحقراجتلا ةيجراخلا :

يف ةنس1988، نكاكتحا ةلودلا للقراجتا اخلارةيجسؤملا يف تاونسلاتانيعب، افده ديدعلل من تاءارجإلا لاتفيفخية، نكلمن نود حاجز ريبك.حيث نكابجي راظتنا نونافلا قلعتملا "باقنلد ضرقلاو " و نونافلا لاملاية يليمكتلا لسةذ 1990 ،لاءافتسر هاظملا ىلولأا للرقبغ ةيقيقحلا ءاغلإ راكتحلاا ىلع قراجتلا اخلارةيج .[5]

و ريشف في اذه اجمالل ىلإ أن ةيادب حاتفذلاا يقيقحلا ىلع قراجتلا جراخلاية هترقأ قدامل 41 من نونافلا لاملاية يليمكتلا ماعل 1990 ،كلذكو موشنر ريزو داصتقلاا مقر 63 خرؤملا يف 1990/08/20 و يذلا

[1] - Ahmed DAHMANI, op.cit, p 127.

[2]- Fatiha TALAHIT & al ,op.cit,p 10.

[3] - **Guide investir en Algérie** ,rapport KPMG Algérie ,2009,p 122, à partir du site : www.algeria.kpmg.com /fr/Documents/Guide%20investir% 20Alg%C3%A9rie%20%202009.pdf ,consulté le : 01-01-2010 .

[4] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit, p10.

[5] - Ahmed DAHMANI, op.cit, p 134.

ددح طرق حنم دامتعلاا راجتلا لاجمتلا و اذكـ ق وقحلا و اولاجبتا ةقلعتملا مهب .و دقل حنم اذه روشنملا نيرمثتسملل راجتو لاجمتلا نيلصاحلا ىلع زايتما و نيدمتعملا من بقل سلجم ادقنلا ضرقلاو ،ازايتما راكتحلا داريتسلاا يف ماجل مهطاشنو يراجتلا رشيقط أن اونوكي نينثا رثكأف.و ولأل قرم و ذنم ةماقإ و قيبطتراكتحا ةلودلا قراجتلا خلااارقيج، حبصأ داريتسا علسلا مأرا احومسم هب نيلماعتملا نييراجتلا لإ نأ اذه حاتفذلاا ناكا له عباط يديقتي ئزجو. [1] و دعب رهشأ من كلذ متـ رادصإ موسرم حمسي يلأ ماعتمل يموكحو أ صاخ وخدلابل قوسلـ راولادتا ةطيرش اسءافتـ شرط دحاو ددح بكذ رئازجلا ،هو نيطوتلا يكنبلا يف رئازجلا .

4–ارامثتسلا يبنجلأا رشابملا:

رصنعلا رخلآا مهملا ايذل ىتأ هب نوناق" دقنلا ضرقلاو" وه حاتفذلاا عساولا ىلع سأر امال يبنجلأا و ةصاخ رامثتسلاا ابلااشر.[2]و ص نيـ نومضم اذه نوناقلا ،حامسلاب "ريغل نيميقملا" بالارامثتسـ رشابملا يف رئازجلا، و دقـ سركـ ةعومجم من ئدابملا سلأاالساقتي يف اجمل رامثتسلاا ركذن اهنم :

–تعيجش رامثتسلاا نجلأابي اذكو عاطقلا صاخلا ،مدعو ةقرفتلا هنيبـ نيبو عاطقلا ماعلا،إوزتلا يقارعلال ماأ رامثتسلاا يبنجلأا خصوصا.

–حتير يوحتل سوؤر الأاومل دعب قريشأت كنب رئازجلا يف قدم نيرهشـ،يأ أن كلذ متي دعب 60 اموي من ميدقت بلطلا ىلإ كنب رئازجلا.[3]

يف هذه ةلحرملا ، ارظنو جئاتنلل لاسةئي يسادسلل ولأال ةنسلـ 1990 ،رررقت يلختلا عن تلادجر يف تاحلاصلإا حلاصل رطلايقة ةعيرسلا . دقف تدارأ ةموكحلا لاغتسال عاضولأا ةيلودلا[4] ةدئاسلا يف كلت ةرتفلا و اقتدلاال ىلإ طقير ةمدصلا.[5] نكلو هذا لاوضع لم مدي لايوط ،حتي متـ ريخأت تاحلاصلإا ةجمربملا ،كما تمت اهتعجارم ىتحو اهؤاغلإ.حيث اكنت ةيادب ةدوعلا ىلإ داصتقلاا رادملا ،و كلذ ةدعل بابسأ من يبناه ريغ حلاكةمو .[6]

ب– قرتفلا ةدتمملا نم 1992 ىلإ 1993 "اقدوعل ىلإ نيناوق رثكأ ةمارص":

تأدب ةسايسلا ةجهتنملا يف هذه قرتفلا ةداعإب رظنلا في الإتاحلاصـ لاسةقبا ،حيث تمت اهتعجارم بل متو ديمجت اهمظعم .واذهل ضرغلا أتدع ةئيه ةنوكم من ةدع تارازو ، تفلكـ ةعباتمب قراجتلا جراخلاية . ةفاضلإاب ىلإ كلذ ،تترير قرظنلا اميف صخير ريرحت راعسلأا ،فوهـ لا ديفي يوس تاسسؤملا ةيراكتحلا يف بايغ ملانةسفا قيقحلاية .[7]

[1]- بلقاسم زايري،عبد القادر دربال،تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر،مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد 2005/2008،ص50.

[2] - Ahmed DAHMANI, op.cit ,p 138 .

[3]- عبد القادر بابا،سياسات الاستثمار في الجزائر والتنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط،جامعة الجزائر،2003-2004،ص144.

4-أزمة الخليج التي بدأت لغزو العراق للكويت،وهما عضويين مهمين في الأوبيك.هدا من شأنه أن يؤدي الى نقص في انتاج البترول في المنظمة وبالتالي ارتفاع الأسعار

[5] - Ahmed DAHMANI, op.cit, p 143.

[6] - Ibid. ,p 163.

[7] - Ibid.,p 173 .

يفو اجمل قراجتلا اخلارةيجقاتم حكقمو ديعلب دبع ملاسلا لإبغءا واحملات ريرحتلا لاتاجقر جراخلاية ةعوضوملا اقباس[1] ،حيث مت ءاغلإ ريبادت ريرحتلا ملاوةعوضحلاصلءلاكولا و راجتلا لجمةلا من لاخل نوناقلا لامةيلا ةنسلا 1992 .امكنتحمس تدادملا 21 من اذه نوناقلا قرادلإا لجماكلر "بذاختا ريبادت ةعنام وأ ةفقوم تادراولل من علسلا قرضملا ذلإابتجا يئطولا ".

و اميف يصخكنبلا يزكرملا دقف ضعب صالاتايحةحونمملا هل بمبجو نوناقلا دقنلا ضرقلاو و ةلثمتملا يف: حنم دامتعلاا نيرمثتسملل جلأاانب،وءلاكولل راجتلا لجمةلا ةفاضإ يلإ فارشلإا ىلع تايلمع قراجتلا ةيجراخلا[2].

ةفاضإ يلإ ما سبق، معتل ةئيهلا سلاابةقركذلا يسنتلابق عم ماظنلا يئكنبلا،"ىلع ديدحت ريياعم وصحلال ىلع تالاعملا ضورقلاو داريتسلال " (ةميلعت مقر 625 لـ 18 أوت 1992).هذه ةميلعتلا ذختت ررب كل سفن عفاودلا ةمدقملا نوناقلا 78-02 رداصلا يف ريفي 1978 اي ذلا سرك راكتحا ةلودلا قراجتلل جراخلاية و اي ذلا فدهلا عضولا دحلا ريذبتلل و عاضخإ تايلمع قراجتلا جراخلاية ططخلل ةيمنتلا. امك موقت هذه ةئيهلا ةسارد بكل ةيلمع، و موقت إبيءاد اهيأر اميف صخي ةعيبطلا اهليومت، وهي ةمهم ةليحتسم رظنلاب يلإ مجحلا ديقعتو تايلمعلا ةينعملا،وهو ما يدؤيس يلإ طعتلا زاهجلا يجاتنلإا .

نم ةهجو ىرخأ تمت ةعجارم صوصنلا ةقلعتملا للاقتسابية ةسسؤملا ضرغب ءاغلإ قيدانصلا ةمهاسملا ةداعإو ءانبتاساسؤملا حسب عورفةسناجتم لثمما كنا ادئاسيف تاونسلا 1970 .و ردجت قراشلإا يلإ أن نوناقلا عنمي خصخصة تاساسؤملا علامةيمو "ةيجيتارتسلإ" يف حنيأ أن تاكرشلا ىرخلأا لا نكمي أن زواجتي سأر املا لاخلا اهيف يئطولا وأ يبنجلأا49 %. [3]

ج- ءادتبا نم ةنسة1994 "اعوجرلا ةوقب يلإ ريرحتلا لااوناتف":

تررم الجازئ ءادتبا من ةنسة 1994 تدعب تاريغت ينكم اهرصح فيام يلي :

1-عقدو رئازجلا يلإ جمانرب يدعتلال يلكيهلا :

صول داصتقا رئازجلا يلإ عضو روهدتم ةياغلل ،زيمت بخات لالاتيف تلاوتانزا لخادلاية جراخلاوية [4].

ضافخنلاافديدجلا راعسلأ نلافط من 24,3 رلاود يمربلل ةنسة 1990 يلإ 17,8 رلاود ةنسة 1993 مث 16,3 رلاود ةنسة 1994 ،رثأ تدشب ىلع تانزاوتلا الاداصتقية لكلاية لامةقحلا اقباس من لاخل تاساسيس ةيفشقت ،فشكو قرم ىرخأ ىدم رثأت داصتقلاا يرئازجلا تابلقتب راعسلأا لودلاية نللفط .

غلبديصر ةينازيملا -6,3 % من جتانلا يلخادلا لخاملا ةنسة 1993 ،تلقتناو دخمة نيدلا من 66,4 % ةبسنكم من تاردا صعلسلا تامدخلاو سنة 1990 يلإ 86 % سنة 1993 .

و اذكه إفن زجعلا عن عفدلا مل دعيكشيل اديدهت و نكل اعقاو بجيهجاومته ،ةصاخ نوكب رئازجلا ةفنصم نمضن ادلبلا ارثكلأ طخرا من لاخل نادقفا اهتيقادصم يبن مظعم نينئادلا نييلودلا ،وخةصا

[1] - Ibid., 175.
[2] -Ibid.,p 166.
[3] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit, p 11.
[4]-محمد متناوي،ناصر دادي عدون،مرجع سبق دكره،ص118.

تاسسؤملا لامتيلا ةيلودلا .[1]

يف ثمل هذ ورظلاف، كنا من يرورضلا ءوجللا ىلإ تاسسؤملا ةيلودلا من جأل ةداعإ ةلودج نويدلا. ملنكت هذه ةرملا ىلولأا يتلا يضمت فياه رئازجلا افتاقا عم دنصوق دقنلا يلودلا،[2] نيبف 1988 و1992 تضمأ رئازجلا نيقافتا عم قودنص دقنلا يلودلا[3] ،مت عيقوت تلافقا ولأال(accord de confirmation) يف 31 ميا 1989[4] ،مت هقافرإ ةيلآب يومتل يضيوعت (mécanisme de financement compensatoire)[5] يف 3 نانوج 1991[6]،يتلاو تفقوت ةنس 1992 ببسب نسحت يف قوس الطفن .[7]

ءادتبا من ةنس 1994 ،تماق الجازئ عيقوتب نيقافتا عم قودنص دقنلا يلودلا:

قافتلاا اولأل دتمي من يرفأل 1994 ىلإ سرام 1995 و وه جمانرب تيبثتلا يداصتقلاا لاثتلا يذلا ربتعي ادادتما نيجمانربلل نيقباسلا، هيلي جمانرب عتلاديل يلكيهلا يذلا دتمي من 31 سرام 1995 ىلإ 01 يرفأل 1998 يذلاو رهظي هيف رودلا ريبكلا كنبلل يملاعلا[8] .و موقنس ضرعب ىوتحم نيجمانربلا اميف يلي نكلو بقل لذك موقنس فيرعتب كل من تيبثتلا الاقتصايد و يدعتلال لاهيلكيه.

-ممومفه تيبثتلا لاقيداصت يدعتلاول يلكيهلا : يساستا تيبثتلا يداصتقلاا يه كلت يتلا فدهت ىلإ صيلقت الطبل يلامجلإا ، و يه تختلف عن سياسات يدعتلال يهلاكيل يتلا فدهت ىلإ شاعنإ و زيزعت ضرعلا الإيلامج .فمغرلاب من امهنوك نيتلماكتم ،لاإ امهنأ نافتلتخم ىلع ىوتسملا يداصتقلاا . ىلولأاف امهيدل راثآ ناكةيشام فخمضة عيماجملل (اضافخنا لانتاقف للعقما تللشيغل و رامثتسلاا ،ضيفخت تادراولا ةفاضإ ىلإ ضافخنلاا يف كلاهتسلاا صاخلا). اما القيناث فيبجي أن نوكت امهل آثرا شاعنإ جاتنلإا بجيو نأ يدؤت ىلإ ةداعإ صيصختو حنو تارادصلا ،وحنو عاطقلا اصاخلو وحنو رامثتسلاا . نم ةهج أخرى ، نإ جمارب رارقتسلاا وأ تيبثتلا يداصتقلاا يتلا فدهت ىلإ ضيفخت بلطلا يلكلا ىلع ىدملا ريصقلا من جأل ةهجاوملا ةيروفلا لألزتم لامتيلا، تمت يف ريثك من نايحلأا نواعتلاب عم صنقود دقنلا يلودلا. يف يحن نأ جمارب يدعتلال يلكيهلا يتلا فدهت ىلإ قدايز ضرعلا يلكلا ىلع ىدملا ملاتطسو ديعبلاو، قداع ما نوكت ةموعدم من بقل كنبلا يملاعلا .

2- جمانرب تيبثتلا صتقلااي دق ترتفلا (أيرفل 1994 –ميا 1995):

2-1 –مهأ تاءارجلإا ذختملا : امكانركذ باسقا ،يطغ اذه لااتقاف مربملا بني رئازجلا قودنصو دقنلا يلودلا ترتفلا ددتمملا نيب يرفأل 1994 و سرام 1995 .و يف اذه لإاطر تنكمت رئازجلا من صحتلال

---

[1] -Djamila KASMI**,Diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie Algérienne** ,thèse de doctorat en science économique ,université Lumière Lyon 2,2008, p 118 .

[2] - Salah MOUHOUBI,**l'Algérie à l'épreuve des réformes économique**, OPU,1998, p24.

[3] - Djamila KASMI, op.cit, p 103.

[4] - Hocine BENISSAD ,**Le plan d'ajustement structurel** ,revue confluences méditerranée ,n° 23 ,1997 ,p108.

[5] - Djamila KASMI,op.cit, p 103.

[6] - Hocine BENISSAD, **Le plan d'ajustement structurel**, op.cit,p 109 .

[7] - Djamila KASMI, op.cit, p 102 .

[8] - hocine BENISSAD , **Le plan d'ajustement structurel**, op.cit, p 112.

ىلع ةدعاسم ةيلام من صنقود دقنلا يلودلا ةميقب رايلم رلاود و يصحتل ما يقمة 500 نويلم رلاود يومتكل يئانثتسا معدل نازيم عوفدملاات من كنبلا للعيملا ،و داحتلاا يبرولأا وكنب نابايلا .

و مشتل تاءارجلإا يئرلاستي ةذختملا في راطإ اذه جمانربلا من جأل تقحيق لااسرارقة ما يلي :

-تضيفخ في ةمية ةلمعلا ةينطولا بـ40,17 % من جأل معد ريرحتلا ؛

-ريرحت ةراجتلا جراخلاية ؛

-تضيفخ زجعلا يف ةنزاوملا ىلإ 3,3 % من جتانلا يلخادلا لخام ؛

-ارارمتسلا يف ريرحت اراعسلأ رملابور من ماظن راعسلأا تاذ دحلا ىصقلأا (وأ تاذ فقسلا ددحملا) ىلإ ماظن لاهشماو تاذ دحلا ىصقلأا؛

-تضيفخ الإتاناع رصلايةحة ةينمضلاو ؛

-تضيفخ من دعمل ومنةلتكلا لانقيدة ىلإ 14 %؛

-رعفد دعمل قداعإ مصخلا ىلإ 15 % ،دعمل بحسلا ىلع فوشكملا ىلإ 24 % ،و دعملات ةدئافلا لدلئاقلا وأ ةقحتسملا من جأل عيجشت ئاعلالات ىلع راخدلا ؛ [1]

-ديشرت ماظن حلامقيا جلاتقيعامسملامى "بةكبشلا ةيعامتجلا " . [2]

زكتريو ذيفنت عيمج هذه تلادريبا ىلع تاسايس ةيدقن ةيلاومو إضفا ىلإ تاسايس ةصاخ فرصلاب .[3]

2-2 جئاتن جمانربلا : دقل حقق اذه جمانربلا ةعومجم من جئاتنلا اهدروذ اميف يلي :

-تم فاقيإ عجارت ومنلا يداصتقلاا ،حيث غلبد دعمل ومن جتانلا يلخادلا (-0,2 %) يف ةرتف جمانربلا ، امنيبن انك ةنس 1993 (-2 %) ،امك أن دعمل مخضتلا لم زواجتي 29 % عضو 40 % ةعقوتملا حبسب جمانربلا، و اميف قلعتي بزجع ةينازيملا ةيمومعلا دقف ضفخ من 8,7 % من جتانلا يلخادلا ماخلا ةنس 1993 ىلإ 4,4 % يف 1994 .

- اما ىلع أ ىوتسملا خلااريج ،دقف نسحت نازيم تاعوفدملا يذلا نكمي من تداز يطايتحلاا من ةلمعلا ةبعصلا رادقمب 2,4 رايلم رلاود ةنس 1994 ،باقمل 1.5 رايلم دورلا يف ماع 1993 . [4]

3- جمانرب يدعتلال يلكيهلا قرتفلل (أيرفل 1995 –مياً 1998) :

فدهي اذه جمانربلا يداصتقلاا وتملساط ىدملا ،عبد قيبطت جمانر تاينبثتلا يداصتقلاا و مدقتلا جسملال يف نيدلايملا ةفلتخملا ىلإ معد كلت جئاتنلا من لاخل ريبادتو كامر داصتقاية قيمعتو صلإالاتاح لكيهلاية.[5]

3-1-اتاحلاصلإ ةيلكيهلا ةدمتعملا : دسجتت اتاحلاصلإا ةدمتعملا اميف يلي:[5]

-تطيسبت عيسوتو اجمل ةبيرضلا ىلع قلايةم ملاضفا و دحلا من الإتاءافع ؛

[1] - Djamila KASMI, op.cit, p 128 .

[2] - Med Tahar HAMAMDA , **Ajustement et coopération au Maghreb,** thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat, université Mentouri Constantine,2003, p107 .

[3] - Djamila KASMI, op.cit, p 128 .

[4]-محمد متناوي،ناصر دادي عدون،مرجع سبق دكره،ص 121.

[5] - Med Tahar HAMAMDA, op.cit, p. 109.

-تديحو موسرلا ةيكرمجلا ؛

-ريرحت ةراجتلا جراخلاية و زربيب هذا ةنس 1996 حيث اقمت رئازجلا ميدقتب تركذم ةمامضنلاا ىلإ ظنملمة ةيملاعلا ةراجتلل ؛

-إءاشنإ قوسو فـرصلل الأجنبي ما نيب كونبلا ؛

-ريرحت راعسلأا لإوغءا امعدل(وأ علإاانتا) ؛

-خةصخصخ تاكرشلا لعامة يف طقلاعتا تلانةيسفا ؛

-تطيشنإ ةداعإو ةلكيهه عاطقلا يكنبلا ،خةصا كنبلا يرئازجلا ةيمنتلل قودنصلاو يطولا تللوريف طايتحلاا ةبغر يف منتية عاطق نكسلإا ؛

-إءاشنإ طتووريد قوسو سوؤر اوملأال و عيسوت قوسلا يدقنلا ؛

-تعيونإ اصلادتار جراخ تاقورحملا ؛

-نيسحتل لعفية ةكبشلا ةيعامتجلا .[1]

3-2- فادهلأا ةيداصتقلاا ةيلكلا قافتلاا : تعربت تاءارجلإا ةدراولا يف اذه جمانربلا ،و لاتي ىعست ىلإ نيسحت ئاتنلاج ىلع ىوتسملا يداصتقلاا يلكلا، ادادتما ماجتلاا لامظحلا يف جمانربلا اسلابق و رهظي اذه نم لاخلا ما يلي :

-اعافترا ةبسنو ومنلا ىلإ5,3 % يف ةرتفلا 1995-1996 ةمابل 1,1 %في اةرتفلا 1994-1995 ،و ىلإ 6,7 % خلال 1996-1997، و 4,2 % لاخلا ةدملا 1997-1998 ؛

-اضافخنا نسةبم خضنتلا ىلإ 5,7 % سنة 1997؛

-اضافخنا زجعلا يف ةينازيملا ىلإ 1,3 % من جتانلا يطولا جلإاميلا ،ةمابل 2,8 % لاخلا ةرتفلا 1994-1995 ،يذلاو هيلع ضئافلا يف ةينازيملا ردقب 1,1 % من جتانلا يلخادلا ماخلا ةرتفلا 1996 - 1997 و 2,6 %من جتانلا يلخادلا لاخلا ةرتفلا 1997-1998؛

-إءاغلا دويقلا ىلع راعسلأا بقل اهنية 1996.

لا بد من ةراشلإا أن مدقتلا زرحلما يف ذيفنت تاحلاصلإا يهلاكلية لا يغبني أن يغطي ىلع لاجبناو ةيلسلسلا نيذهل نيجمانربلا .و ىلع مغرلا من عيمج صئاقنلا ،نإف جمانربلا يدعتلال يلكيهلا حتفي قيرط ثحبلا عن جامدنلاا يف ةعومجم قاتةيداصم ميلقإية .[2]

د-وةيعضاوملا يرئازجلا دنع ميدقت ةخسنلا ةينانثلا نم ةركذم ةمامضنلاا ةنس 2002:

دنع ميدقت رئازجلا ةخسنلل ةينانثلا ةركذملا ةمامضنلاا ةنس 2002 ،تناك دقو مرت ةتس تاونس ذنم ميدقت وأل ةركذم ةنس 1996 .

اميف صخي ةيعضولا ةيلاملا رئازجلل فدقت تدهش انسحت حلمواظ، و تحبصأ ةموكحلا يتلا تصلخت من ةياصو قودنصو دقنلا يلودلا يف وةيعضو ضفأل ضوافتلل.امك يازتد مكارت تحلاايتاطا من علامتلا ةبعصلا و

[1] -Ibid .,p 110.
[2] -Ibid., pp : 110-111.

تأدب الجازرئ في دادسلا القبسم اهنويدلد جراخلاية .و غلب دعمل ومذ جتانلا يلخادلا ماخلا 3,1 % و تهرظأ ةينازيملا ئافضا قدر بـ1,6 % من جتانلا لادي لخا ماخلا امكـ ض فخنا دعمل مخضتلا ىلإ 1,4 %. ىلع يعصلاد يلخادلا ىقبتة ةيعضولا ةبعصد ،دعمبل ةلطب تقيرب من 30 % عاطقو يزاوم يف عسوت. ةفاضإ ىلإ ما قبسذكرم دقف اقمت رئازجلا عيقوتب قافتا شةكار عم داحتلاا يبرولأا ةنسد 2002 ،ولذي صنى لع نإشءا ةقطنمد حقر ءادتبا من 2015 نيبد نيفرطلا نيدقاعتملا.

في اذه سلايق ا تدكأ تلا رئازجلا تامازتلاا ةذختملا يف راطإ تلافا قم دنصوق دقنلا يلودلا ةنسد 1994 ةلصاوملا الإتاحلاصد (ةيكنبلا، ةيبيرضلا وقحوق لامةيكلا) ةفاضإ ىلإ ةصخصخلا ،وي فه اذه اجملال وعسد موسرم 2001 اجملال ىلإ عيمجد رشلاكتا ةيمومعلا ةيداصتقلاا امهمن اكد اجمل طاشنها .و ي فه اجمل وخلاصةصد امئاد،تعسد رئازجلا ىلإ خوةصصد حيلاو 700 ةسسؤم من عاطقلا ماعلا ي فه قأل من نيتنسد .

لاخل مفاوهاتاضد مع داحتلإا يبرولأا،تدشاذ رئازجلا اثبع فيفختلا من لاسأيب لإغءا حلامةيا ةيعانصلا اذخأ تعلاابار عضولا صاخلا صللنةعا ةيرئازجلا لاتي لا ازتل ي فه ةلحرم "إعقدا ةلكيهلا "اهنكلد صحتتل من داحتلاا روأبي لاإ ىلع بجمانر" يهأتلل" تاسسؤملا . يفو اذه سلايق امئاد ي فو ةنسد 2001 تصصخ رئازجلا يلاوح 7 رايلم درلاو ةطخلد تدمها ثلاثد تاونسد شاعنلإا داصتقلاا .و دقد ساتتمدخد هذه اوملأال أساسد شاعنلإا تاسسؤملا ةيمومعلا نكلد نود حاجنلا ي فه جراخإ عاطقلا يعانصلا من ةلاحدوكرلا. و اذه ردجتد قراشلإا هنأ مذن ةيامهذ جمانربد يدعتلال يلكيهلا مد دعيكاذه راطإ ماع يعجرم نتسب لإيه ةطشنلأا ةلاقتيداصد حلاكوةيم، حبصأو نوناق لامةيلا ةقيثولا لارمسية ةديحولا لاتي ددحت ايئزجتاهجوت هذه ةسايسلا.[1]

اقلاطنا امم قبسد نمو ةسارد فلتخم حارمل مامضنلاا و ةيعضو رئازجلا ي فكل مرةلحد نمها، يحضتد ولو ايئزجد سبب رخأت اذه لإاجءار. رهظيو كلذ ديزمد من يصفتلال ي فه لامبلط مداقلا صصخملا بعاصملل لامةهجاو ةفاضإ ىلإ لامتافا اسحلاسة ي فه ةيلمع مامضنلاا.

[1] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit , p 13.

المبحث الثاني: معوقات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: معوقات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها دولة نامية

الفرع الأول :1- مخاوف الدول النامية من سيطرة الدول الغنية علي منظمة التجارة العالمية .

هناك العديد من المخاوف التي تنتاب الدول النامية من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ذلك الانضمام الذي اصبح لا مفر لجميع الدول منه في عالم التجارة اليوم . إذ تختلف درجة استفادة الدول من تلك المبادئ والأسس التي قامت عليها هذه المنظمة تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانيا ا المالية والتكنولوجية ، فكلما ارتفعت درجة تقدمها وإمكانيا ا زادت مكاسبها والعكس بالعكس ، وعلي هذا الأساس تشعر البلدان النامية بأن هذا النظام الجديد لم يقم علي أسس واعتبارات إنسانية تم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادي لتلك البلدان ، بل انه يقوم علي المنافسة الحادة في جميع الميادين ، تلك المنافسة التي تفضي إلى تعقيد هذه المشاكل ، كما أنه لم يقم علي المساواة بين جميع الدول بل علي استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى علي الاقتصاد العالمي . [1]

كما أن هناك أدلة قوية تثبت صحة تلك المخاوف ، ففي الوقت الذي تتضاعف فيه حجم التجارة العالمية ، تتراجع بصفة خاصة حجم التجارة الخارجية للدول النامية. وعلي اعتبار أن الدول العربية من بين الدول النامية ، فإننا نجد انه في عام1980 كانت التجارة الخارجية لهذه الدول تشكل 85% من أجمالي نا تجها المحلي ، ولكن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير لتصل الي 42 % في عام 1990، كما أن الواردات من الخارج تحتل معظم هذه النسبة الأخيرة أمام تدني الصادرات ، وهذا يعني خللا واضحا في اقتصاديات الدول العربية . في حين حدث العكس تماما علي الصعيد العالمي خاصة في الدول الصناعية الكبرى وعدد من الدول الآسيوية

1-صباح نعوش ، مقال بعنوان " العرب ومنظمة التجارة العالمية " اقتصاد موقع الجزيرة نت،www.aljazeera.net

والأمريكية اللاتينية ، التي نمت تجارا الخارجية وخاصة صادرا ا بنسب متفاوتة خلال نفس تلك الفترة . [1]

وقد عبرت مجموعة الدول النامية والتي تشكل الأغلبية الساحقة في منظمة التجارة العالمية في اكثر من مناسبة عن رفضها إدراج المزيد من القطاعات الاقتصادية والثقافية تحت سلطة هذه المنظمة . كما كررت الدول النامية في مؤتمر سياتل أواخر عام 1999 بضرورة إجراء تقييم شامل لأثار اتفاقية مراكش علي ا الات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي هذه الدول ، وضرورة تعديل هذه الاتفاقية حسب نتائج ذلك التقييم . إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي قابلت جميع تلك المطالب بالرفض ، وقد جاء هذا الرفض في وثيقة صدرت في جنيف في 19 سبتمبر2001 . وتعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية من اشد الاتفاقيات التي تزعج الدول النامية ، ولذا تطالب دون جدوى بتعديلها حتي يتسنى لها إنتاج العقاقير والأدوية اللازمة في مصانعها المحلية لمواجهة العديد من الأمراض المتفشية فيها ، ولكن رفض الدول الكبرى يأتي من منطلق حماية مصالح شركا ا المنتجة للأدوية ، دون وضع شعوب الدول النامية في الحسبان . [2]

وتشعر الدول النامية بخوف متزايد من المحاولات المستمرة للدول الصناعية الرامية الي إدراج مزيد من البنود والأنشطة التجارية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وهذا الشعور أكدته تجارب الدول النامية مع الاتفاقيات الحالية لهذه المنظمة والمنحازة لصالح الدول الصناعية ، حين ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الاتفاقيات لا تتيح لمنتجات الدول النامية الوصول إلي الأسواق العالمية خاصة في ظل تدني قدرا التنافسية أمام منتجات الدول الصناعية . [3]

1-نفس المصدر السابق .

2-للمزيد هنا انظر : خليل السحمراني ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، دار النفائس ، بيروت 2003 .

3- حازم الببلاوي ، جريدة البيان ، دبي 24 مارس 2001 .

كما تعتبر الدول الكبرى هي المستفيد الأساسي من تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، حيث جأت الولايات المتحدة الأمريكية علي رأس الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بنسبة 70 مليار دولار عام 1998وتمثل بذلك نحو 12،6% من حجم التجارة العالمية في هذه المنتجات ، ثم جأت فرنسا في المركز الثاني بمبلغ 41 مليار دولار ثم هولندا وألمانيا وبلجيكا وهكذا علي التوالي الدول الزراعية والصناعية الكبرى ، و لم يشذ عن هذه القاعدة سوي دولة نامية واحدة وهي البرازيل التي بلغ مجموع صادراتها من المنتجات الزراعية 17 مليار دولار تمثل 3،1%من التجارة العالمية في هذه المنتجات. [1]

وفي مجال تحرير التجارة في مجال الخدمات فإن الدول النامية تشعر بخطر حقيقي من جراء تسارع إجراءات تحرير التجارة في هذا المجال، إذ أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة تبلغ 97% من براءات الاختراع العالمية، كما أن هذه الدول تسيطر علي قطاع خدمات الاتصالات والخدمات المالية والبنوك، وفي مقابل هذا يوجد في الدول النامية قطاع خدمات ضعيف لا يقوي علي الوقوف في وجه المنافسة القادمة من الدول الكبرى في حالة تحرير ذلك القطاع. وبصفة عامة وبعد انهيار

الكتلة الاشتراكية وهيمنة الرأسمالية علي نطاق واسع، حرمت العديد من الدول النامية مما كان يقدم لها من تسهيلات ومعونات اقتصادية، مما أدي إلي تراجع اقتصاديات هذه الدول في العقد الأخير. ففي أفريقيا التي تضم الجزء الأكبر من الدول النامية والفقيرة، كانت هذه القارة عام 1980 تساهم بنحو3،3% من حجم التجارة الدولية، وفي عام 2000 انخفضت هذه النسبة إلي 1،2% فقط. وفي مجال الاستثمار كانت أفريقيا تستقبل عام 1980 4،4%من حجم الاستثمارات العالمية،

1-انظر : الملف السياسي، مقال بعنوان" محاولات الدول النامية للدفاع عن مصالحها " في موقع : www.ppsc.info/File2003/6/f6.6

ولكن في عام 2000 أصبح ما تستقبله القارة من هذه الاستثمارات لا يزيد عن 1،8%.[12]

– تنامي الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

في خلال السنوات العشر الأخيرة أتضح أن تحرير التجارة العالمية لا يصب فقط في مصلحة الدول الغنية ، بل انه يصب بالدرجة الأولي فيمصلحة الأغنياء من أبناء هذه الدول وليس في مصلحة فقرائها ، حيث يزداد يوما بعد يوم عدد الفقراء والمهمشين في العالم في الشمال كما في الجنوب . كما أن تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة تتسبب للكثير من دول العالم الغني منه والفقير في هزات اقتصادية عنيفة ، ورمت بملايين من العمال إلي البطالة ، وتدفع بلدان بأكملها إلي إعلان إفلاسها . ولذلك فمن الملاحظ أنه في الحركات الشعبية المناهضة لاتفاقيات التجارة الحرة يجتمع علي سبيل المثال العامل الفرنسي والكندي مع العامل المصري والمكسيكي في رفض الضرر الواقع عليهم من جراء تطبيق نظريات العولمة الاقتصادية ، التي في ظلها أصبحت الشركات العملاقة العابرة للقارات هي التي تتحكم في مصير الملايين من عمال العالم الغني والفقير علي حد سواء .

ولم تجد الدول الكبرى والمستفيدة من تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أفضل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كذراع لتعميم مفاهيم السوق وإعادة هيكلة وخصخصة اقتصاديات الدول النامية ، تمهيدا للسيطرة علي أسواق واقتصاديات هذه الدول . ولذا تشتد معاناة الدول النامية بصورة واضحة من جراء تلك السياسات علي الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. وللتأكيد علي هذا نورد هنا بعض الأرقام الصادرة عن إحدى المنظمات(1)

1–نفس المصدر السابق

2-مخاوف الدول النامية من فقدان سيادتها:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم، ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و اليسر و الحرية.وإ館 محور النظام المعروف بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، هو اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي ناقشتها و وقَعتها غالبية دول العالم التجارية و أقر館تها برلماناتها، وتعد هذه الأخيرة القواعد القانونية للتجارة الدولية، و هي في أساسها عقود تكفل للدولالأعضاء حقوقا تجارية هامة،كما أنَها تلزم الحكومات بأن تحافظ على استمرارية سياساتها التجارية بما يتوافق ومبادئ هذه الاتفاقات. على عكس اتفاقية الجات لعام 1947، حيث كانت قاعدة " ***شرط القانون الساري***" في عهدها تسمح للدول الأطراف المتعاقدة بتطبيق قواعدها في ظل هذا القانون(**sous vigueur) en législation la de réserve** الأمر الذي كان يترك للدولة سيادتها الاقتصادية كاملة.

حيث كان بإمكان الدول الدخول إليها دون أن تقوم بتعديلقوانينها الداخلية و التي لاتتلاءم مع قواعد و مبادئ الجات. [1]

من هذا المنطلق، يثار مشكل إمكانية تأثير هذه الاتفاقات على سيادة الدولالأعضاء خاصة النامية منها.

---

[1]- **ROZIAK Patricia**,Les transformations du droit international économique, les Etats et la société civile Face à la mondialisation économique,Editions L'harmattan, Paris, 2003, p.237.

– ونظر كذلك إلى نص المواد 26 و 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة يوم 23 مايو سنة 1969 ، انضمت إليها الجزائر مع التحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 87– 222، مؤرخ في 13 أكتوبر سنة 1987،ج.ر،عدد 42، الصادر في 24 مايو 1987.

– و المواد 2/14 و 4/16من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي تنص **على وجوب احترام الدول لالتزاماتها الدولية و تنفيذها بحسن نية.**

الفرع الثاني:معوقات أخرى

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة "12"، و بسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة و واضحة، فقد فتح المال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة. دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة. و بالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها

و من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، و التي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة الانضمام نذكر: (1)

1-صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نموا : نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا، و كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا دف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية.

و أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين، فرفضتا ذلك و تمسكتا بصفة الدولة النامية.

1-محسن أحمد هلال ومحمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك 2001، ص 9.

2 –العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة . لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة. وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، وفي بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاما ا، بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أ ا دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الأورغواي.

3 –العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية: لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيودا كمية أو جمركية، الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا.(1) لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، و نجد من بين هذه الشروط، تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:(2)

أ– تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز ا الدول الأعضاء في المنظمة.

ب– تقديم تنازلات إضافية لـ دخول السلع وا لخدمات إ لى أسواقها، دون م راعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج– تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

1–الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، أمانة الكومنويلث، مركز التجارة الدولية، الاونكتاد/م.ت.ع.،1995.

2–جلاطو جيلالي، تقرير حول تحديات و رهانات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، "ا لس الشعبي الوطني" 2001. و ايضا ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 2000.

أ- تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج- تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

4- كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: لقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إحدى عشرة دولة حتى اية سنة 2001. وهناك خمس دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي: الجزائر، لبنان، المملكة العربية السعودية، السودان واليمن. وقد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد و التجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001 ، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي:(1)

أ- العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.

ب- التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء، و تقديم العون الفني لها، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة الأوروغواي.

ج- مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة، بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة "12" والخاصة بالانضمام، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي التزمت بها الدول المماثلة الأعضاء.

د- موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، على مساعدة الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية، وخاصة التدريب و رفع كفاءة المفاوضين، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الأطراف.

المطلب الثاني:معوقات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

- فشل الجزائر في القيام بإصلاحات الجيل الثانـي:

تم اعتماد اصلاحات الجيل الثاني بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية و يعد الاندماج في الاقتصاد العالمي

1-محسن أحمد هلال ومحمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك2001، ص 9.

إحدى المحاور التي دارت حولها هذه الإصلاحات . حيث ينظر إليه كوسيلة للخروج من التبعية للمحروقات و وسيلة لتحسين مستوى المعيشة ويعتبر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من الأولويات. [1]

ولكن على الرغم من نجاح الجزائر في القيام بإصلاحات "الجيل الأول" إلا أنها فشلت في تمرير إصلاحات الجيل الثاني (الإصلاحات الضريبية والمالية،تحرير وتنظيم الأسواق،تطور دولة القانون). و هنا تبرز الصعوبات التي واجهتها الجزائر في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية [2].

-1- التخوف من الجانب الدولي للإصلاحات:

في هذا الإطار يتم التخوف من الانفتاح التجاري و الانفتاح على الاستثمارات المباشرة خشية من فقدان السيادة . فصدمة خضوع البلد للوصاية المالية من طرف صندوق النقد الدولي في منتصف سنوات 1990 ، تعتبر محددة في فهم تصور الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . فالصدمة السابقة التي تعرضت لها الجزائر مع صندوق النقد الدولي تشرح المعضلة الإستراتيجية التي تتواجد فيها فيما يخص الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و لهذا، فإن الانضمام إلى هذه المنظمة ، و كل التغيرات التي تنطوي عليها هذه العملية يتم اعتبارها امتدادا للعلاج بالصدمة المطبق من طرف صندوق النقد الدولي.[3]

-2-عدم تحديد أي برنامج واضح وعدم دقة المعطيات المقدمة:

-هناك عدم دقة في المعطيات لا سيما الإحصائية ،فالملاحظ أن تضارب المعطيات المقدمة وتغير الحكومات و تعاقب القوانين من قبل الهيئة الجزائرية يفقد مصداقية الملف الجزائري ،نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي والإطار التشريعي و عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة و دقيقة.

كما أن البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائري ،حيث لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية .

- تأخر الترسانة القانونية في الميدان التجاري: حيث لا تتساير مع العصرنة في هذا المجال ،وقد اقتصر العمل في السنوات الماضية على تكثيف التكوين و التحسيس بأهمية الانضمام و الشروع في تحرير القطاع الاقتصادي إلا أن الإصلاح التشريعي يظل أهم شرط لتعجيل الانضمام.[4]

-3- تفضيل الانفتاح المحدود :

يبرز تفضيل الانفتاح المحدود في جانبين :

---

[1] - **Guide investir en Algérie** , rapport KPMG Algérie ,2006,p21 , à partir du site : www .algeria.kpmg.com /fr/Documents/Guide%20investir% 20Alg%C3%A9rie%20%202006.pdf ,le 01-01-2010 .

[2] - Mehdi ABBAS, **L'accession de l'Algérie à l'OMC ,entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**, op.cit,p 6. [3]

- Mehdi ABBAS, **le processus d'accession à l'OMC, une analyse d'économie politique appliquée à l'Algérie**, op.cit,p10.

[4]- سليم سعدوي ،مرجع سبق ذآره ،ص ص: 78-79 .

-أ-التفضيل الجغرافي للانفتاح الاقتصادي :

و هو ما يتناقض مع المقاربة غير التمييزية التي تمثل أساس مذهب التعددية التجارية للمنظمة العالمية للتجارة. فالانفتاح الإجباري للاقتصاد الجزائري الذي يمثل عقبة في حد ذاته ، تم وضعه انطلاقا من إستراتيجية وطنية لتنويع الشركاء الأجانب.والرغبة في السيطرة على هذه العملية تقود المقرر السياسي إلى الرغبة في "اختيار" شركائه و محيط الانفتاح وهو ما لا يتم استفاؤه في الإطار المتعدد الأطراف.

يبدو أن هذا الاقتراح يفسر جزئيا سبب اختيار الجزائر للمصادقة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي أكثر تشددا من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ،ولماذا تفضل التفاوض حول اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .فالضغوط المفروضة وخاصة الضغط التنافسي الذي تفرضه الاقتصاديات الديناميكية لآسيا وأمريكا اللاتينية لا تترك بدائل لشراكات التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية .

إضافة إلى تنويع الشركاء، تظهر مسألة تنويع الإنتاج التي تعتبر من بين الأهداف التي تسعى إليها الجزائر والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية الحالية .فالاقتصاديات الناشئة ،و على رأسها الصين ،تجعل إستراتيجية التنويع من خلالإنشاء فرع ذو قيمة مضافة كبيرة ،معقدا للغاية بل يكاد يكون شبه مستحيل . و هو ما يمنح تفسيرا ثانيا للتناقض الذي تشكله المصادقة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، كان من المفترض أن يتبع ولا يسبق اتفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، لأن الاستفادة من القرب الجغرافي لأوربا تشكل الميزة النسبية الرئيسية التي يمكن أن تنتفع بها الجزائر .

ب -تفضيل الانفتاح في قطاعات معينة:

تسعى الجزائر للقيام بإصلاحات تدريجية يكون الهدف منها السيطرة على شدة المنافسة في السوق الجزائري لصالح قطاعات معينة من الاقتصادي المحلي .ومدة العملية تجد تفسيرها في اختيار السلطات الجزائرية لطريقة للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال استقرار المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين الدوليين في القطاعات غير البترولية .فالجزائر تسعى لتحديد مكانة من (إعادة التوطين) الإنتاجية التي تميز المرحلة الراهنة من العولمة ،استنادا إلى حقيقة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أحد المحددات الرئيسية للتخصص من خلال تأثيرها فيما يخص نقل التكنولوجيا ،المعرفة و المهارة (الإنتاجية، الإدارية، و التنظيمية). فتحديد الانفتاح التجاري للبلاد يصبح شرطا أساسيا لنجاح هذه الإستراتيجية لجذب رؤوس الأموالو توطن أجزاء الجهاز الإنتاجي.و يمكن دعم هذه الفكرة كما يلي :

بداية تستعمل الجزائر التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية لجذب الاستثمارات المحيطة و الموجهة لإعادة التصدير إلى السوق الأوربية.و ترتكز إستراتجية جذب الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير على ضعف تكاليف الأجور في القطاعات كثيفة العمالة . ثم إن إستراتيجية التكامل تعتمد على

مكاسب القرب الجغرافي من أوربا فاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يسمح بإنشاء أو استقرار شركات تستعمل الجزائر كقاعدة للتصدير إلى السوق الأوربية . وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الاقتصادي لمشروع بداية تستعمل الجزائر التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية لجذب الاستثمارات المحيطة و الموجهة لإعادة التصدير إلى السوق الأوربية.و ترتكز إستراتجية جذب الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير على ضعف تكاليف الأجور في القطاعات كثيفة العمالة . ثم إن إستراتيجية التكامل تعتمد على مكاسب القرب الجغرافي من أوربا فاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يسمح بإنشاء أو استقرار شركات تستعمل الجزائر كقاعدة للتصدير إلى السوق الأوربية . وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الاقتصادي لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط يرتكز على تكامل من هذا النوع.فهو يقوم على أساس منطق تكامل بين الشمال والجنوب من خلال شبكات الإنتاج.[1]

4- مصاعب تخص المفاوضات:

والتي يمكن تلخيصها فيما يلي : -غياب أية إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوربي على الرغم من الرهانات و المعطيات المختلفة ،كما لم توظف حقائق موازين القوى الداخلية وآليات صناعة واتخاذ القرار داخل هذه المنظمات وإن شاركت الجزائر منذ البداية في مختلف الدورات من دورة طوكيو إلى دورة الأورجواي كدولة ملاحظة في مختلف القمم .

-عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه و تبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب السياسي على الخبير و الاعتبارات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية و هو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي ويعطي الأولوية للاعتبارات السياسية و هو ذات المعطى الذي كان حاضرا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيث كان المفوض الجزائري تحت ضغط إملاءات إدارية سياسية و بيروقراطية للتوقيع على اتفاقية الشراكة في الأجل المحدد سياسيا.

- افتقار الجزائر للمهارات القادرة على إقناع المفاوضين في الطرف المقابل بفرداءة نوعية ممثلينا وعدم ثبات واستقرار فريق المفاوضين يستدعي الحاجة إلى مفاوضين مؤهلين ومدربين بدرجة كافية و ذوي فعالية كافية تسمح بنجاح المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.و لأجلهذا يجب توفر خبراء ،مديرين، وتجار و ماليين جيدين .و لمزيد من الفعالية يجب تشكيل لجنة دائمة وإمدادها بجميع الوسائل المادية والمعنوية و دعم جهودها بصفة منتظمة . وتتألف هذه اللجنة من أفضل الخبرات الوطنية التي تمثل مختلف القطاعات أفضل تمثيلا. [2]

---

[1] - Mehdi ABBAS, **L'accession de l'Algérie à l'OMC ,entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**,

[2] - op.cit,p10. سليم سعدوي ،مرجع سبق ذآره ،ص 78 .

5- الملفات الحساسة المتعلقة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

إن الاستعراض للوثائق المختلفة المتاحة فيما يخص المنظمة العالمية للتجارة يظهر بعض التقدم في تكييف الاقتصاد الجزائري مع قواعد هذه المنظمة ولكن يظهر أيضا بعض الصعوبات في مجالات محددة. و نظرا لكون نقاط المناقشة كثيرة و تمس عدد كبير من القطاعات سيتم التركيز على المجالات التي يوجد فيها اختلاف أو تفاوت كبير بين متطلبات المنظمة العالمية للتجارة و الممارسات المطبقة في الجزائر.

-أ-النفاذ إلى السوق الداخلي والحواجز التجارية:

فيما يخص الحواجز التجارية، يجب التذكير أن الجزائر كغيرها من البلدان التي ترتكز صادراتها على المحروقات ،لا تتأثر إلا تأثرا طفيفا بالحواجز التجارية على صادراتها .و لهذا فإن النقاش حول الانفتاح وعواقبه يتركز حول الحواجز التعريفية وغير التعريفية المطبقة على الواردات . فيما يخص الرسوم الجمركية (الحواجز التعريفية) ،[1] فقد دخلت التعريفة الجديدة حيز التنفيذ في أول جانفي 2002 ،و هي مهيكلة في أربع نسب 0%،5%،15%،30 %[2]،أما متوسط التعريفات المطبقة فعليا هو 11,2 % وهذا مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقيات التفضيلية ،و هو تقريبا نفسه بالنسبة للسلع الصناعية والزراعية. وبالتالي فإن معدل تقييد التجارة الدولية بسبب التعريفات الجمركية (مؤشر التعريفات التجارية التقييدية) يقدر بـ12.7 % ، وهو قريب من معدل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا %) (12.6 و لكن أعلى من معدل البلدان ذات الدخل المتوسط (8.3 %) .

و ينبغي أن يحمل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي تخفيضا في مستوى الحماية الجمركية. حيث هناك العديد من المراحل المنتظرة في هذه العملية للتفكيك الجمركي التي ينبغي أن تكتمل سنة 2017 ، بعد المرحلة الوسيطة سنة 2012 ،الخاصة بالسلع الصناعية .[3]

إضافة إلى الحواجز التعريفية ، تلعب الحواجز غير التعريفية و التي تأخذ شكل تراخيص الاستيراد ، قيود كمية ،ومعايير الجودة دورا كبيرا ،و بالجمع بينهما نتحصل على مؤشر تقييد التجارة الإجمالي.[4] فيما يخص الجزائر،فإن القيود المفروضة على السوق تتم بدرجة كبيرة من خلال القيود غير التعريفية (أو غير الجمركية)،و يشكل الحد منها واحدا من التحديات الرئيسية في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

---

[1] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit, p14.

[2] -عبد الطيف بن أشنهو ،**عصرنة الجزائر،حصيلة وآفاق** ،دون ناشر، فيفري 2004 ،ص 71 .

[3] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit,pp : 14-15.

[4]- بلقاسم زايري ، عبد القادر دربال ،مرجع سبق ذآره ،ص 54 .

[5] - Fatiha TALAHI & al , op.cit, p16.

يعتبر وجود الحواجز غير التعريفية أمام التجارة واحد من أهم قضايا المفاوضات التجارية، في العديد من البلدان.حيث تم اتخاذ العديد من تدابير الحماية على الحدود، فيما يخص بعض المنتجات بدعوى حماية صحة المستهلك. وتظهر بيانات لسنة 2001 مؤشرا لكثرة هذه الحواجز في وجه التجارة الدولية يقدر بـ 27,1 % بالنسبة للجزائر ،و هو أكثر ارتفاعا بقليل من 26 % وهي النسبة الخاصة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .هذه التدابير تخص الرقابة على الواردات من الحيوانات وطلبات ترخيصات أولية للسلع المتداولة مثل المنظفات .و أخيرا هناك أيضا بعض المحظورات تخص المواد التي يفترض أنها ذات خطورة على المستهلكين .

إضافة إلى ذلك ،أظهرت المفاوضات بين الجزائر وفريق العمل وجود رسم شبه تعريفي بنسبة 2 % يفرض على قيمة الواردات،ويعرف على أنه إتاوة على الإجراءات (أو الشكليات) الجمركية.ويتم حساب هذه الرسوم بنسبة مئوية من قيمة الواردات و دون الرجوع إلى القيمة الفعلية للإجراءات الجمركية ،وهو ما يعتبر حماية غير جمركية ضد الواردات.[5] كما تصنف المنظمة العالمية للتجارة أيضا احتكارات الاستيراد في خانة الحواجز غير الجمركية المطبقة على التجارة.

وفي الجزائر هناك عدد من الأنشطة تتم من خلال احتكار للتجارة الخارجية، و هي تعترف بذلك وتبين أن تلك الواردات عبارة عن مواد غذائية إستراتيجية و مواد أولية أو نصف مصنعة ضرورية لتشغيل أداة الإنتاج.

هذا في جانب الواردات ،أما في جانب الصادرات ،فهناك عدد من المحظورات بعضها لا يطرح مشكلة مثل: الكنوز الفنية الوطنية ،و البعض الآخر ليس له مبررا مثل :فسائل النخيل والأغنام والأبقار. كما يتم تطبيق حد أدنى لأسعار بعض الصادرات كالتمور وبعض المعادن ،رغم أن هذه الممارسة لا تتفق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة .

وقد قامت هذه الأخيرة بطلب لإزالة جميع أشكال دعم الصادرات ،و التي ترى الجزائر أنها ضرورية لتنويع الصادرات المحصورة في المحروقات .

-ب- التسعيرة المزدوجة:

قام فريق عمل المنظمة العالمية للتجارة بانتقاد قواعد تنظيم السوق الداخلي و سياسة التثبيت الإداري لبعض أسعار البيع .و تؤكد الجزائر أن بعض السلع والخدمات التي تعتبر إستراتيجية يمكن أن تخضع لتثبيت سعر البيع المحلي ، ومن بينها عدد من المواد الغذائية مثل الطحين والحليب والخبز وذلك لأسباب اجتماعية، إضافة إلى أسعار المواد الطاقوية (النفط والكهرباء) كما يمس هذا الإجراء أسعار الأدوية والنقل كذلك.

فيما يخص أسعار المحروقات والغاز بشكل خاص، فإن كون السعر في السوق المحلي أدنى من الأسعار في أسواق الصادرات يشكل حجر عثرة في المفاوضات التجارية. وتفسر الجزائر ذلك بأن أسعار المحروقات تحدد في السوق الدولي، أما على الصعيد المحلي فإن توفر الموارد الطاقوية بسعر

أدنى يعود إلى واحدة من ميزاتها النسبية.و علاوة على ذلك فهي تؤكد أن هذه الأسعار المحلية مطبقة أيضا على المستثمرين الأجانب . وقد تعثرت مفاوضات الإتحاد الأوربي في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بسبب هذه المسألة مع دول أخرى مصدرة للمحروقات لديها أسعار محلية مدعمة مثل السعودية وروسيا.

يعتقد الإتحاد الأوربي أن أسعار الطاقة يجب أن تغطي جميع التكاليف و أن تنطوي إضافة إلى ذلك على ربح "معقول"، كما يعتبر أن فارق السعر يمنح ميزة تنافسية لشركات الصناعات المستهلكة للطاقة بكثرة (الألمونيوم، الاسمنت ، الأسمدة ،الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية) المتمركزة أو التي ستختار التمركز في الإقليم الجزائري. وتعميما لذلك سيتمتع مجموع النسيج الصناعي الجزائري بميزة تنافسية مرتبطة بتكاليف المدخلات الطاقوية .رغم هذا لا يمكن الأخذ على السلطات الجزائرية استعمالها لهذا العامل انطلاقا من كون الاختلاف بسبب التكاليف أحد المكونات الأساسية للإستراتيجيات الصناعية.[2]

إضافة إلى هذا يمكن إعطاء العديد من الحجج التي تدعم شرعية التسعيرة المزدوجة من خلال ما يلي:

-ج-الحجج المدعمة لشرعية التسعيرة المزدوجة : -

1-من وجهة النظر القانونية:

تجدر الإشارة هنا أن التسعيرة المزدوجة المخصصة للعائلات والمستهلكين لا تدخل ضمن هذا المشكل. إضافة إلى ذلك لا توجد أية نصوص أو أحكام في الاتفاقيات تخص المسائل الطاقوية .مع ذلك فإن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لديها صلاحيات تخص التدابير والتنظيمات الحكومية التي تمس قطاع الطاقة.و هنا يمكن الاستناد إلى بعض الأحكام أو النصوص كما يلي:

-عدم التطابق مع الاتفاق حول الدعم والتدابير التعويضية ؛

-عدم التطابق مع المادة III.9 التي تخص الرقابة على الأسعار المحلية.

فيما يخص الاتفاق حول الدعم والتدابير التعويضية لا يمكن الاستناد إليه إلا في الحالة التي يكون فيها الدعم خاصا أو محددا وهنا فقط يكون الدعم محظورا.و في الجزائر، يتمتع النسيج الصناعي بكامله بسعر منخفض للطاقة . فهو ليس مرتبطا بالنشاطات المخصصة للتصدير أو بعض الأنشطة و المؤسسات المحددة. وهنا لا يمكن النظر إلى السعر المزدوج على أنه محظور.

المادة III.9 توضح أن السيطرة على الأسعار الداخلية من خلال تثبيت الحد الأقصى يمكن أن يكون له آثار سلبية على موردي السلع المستوردة. هذه المادة لا تفرض منع رقابة الأسعار ولا تجعل البلدان المصدرة نحو السوق الجزائري في حالة ضرر ما دام لا يوجد مصدرون للغاز نحو السوق الجزائري ضمن بلدان مجموعة العمل الذين يدعون تعرضهم للضرر.[1]

[1] -Ibid., pp : 14-17.

[2] - Mehdi Abbas, **L'accession de l'Algérie à l'OMC ,entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**, op .cit,p.12.

2 –من وجهة النظر الاقتصادية:

يمكن توظيف العديد من الحجج القوية التي تكون في صالح مثل هذا التسعير المزدوج :

–الحجة الأولى تمثل أساسا للتجارة الدولية، فالبلدان المنتجة للطاقة لها في الواقع ميزة مطلقة وبالتالي من الصعب تبرير مثل هذا الشرط أو التطلب من طرف بعض البلدان المستوردة.

–أما الحجة الثانية هي وجود عدد صغير نسبيا من المنتجين والمصدرين للغاز مشكلين بذلك احتكار قلة يجعل من الضروري ومن المربح لهذه البلدان تجزئة الأسواق التي من الممكن أن تختلف كثيرا فيما بينها فيما يخص المرونة و الدخل وما إلى ذلك. كما أن هذه الوضعية تمكن البلدان المنتجة من تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية مقارنة بتقلبات السوق العالمية ،و منه حماية الاقتصاد في حالة الصدمات الخارجية .هذا الوضع يتيح للبلدان المنتجة ريوعا تعتبر مفرطة من طرف بعض البلدان .و من المهم أن نشير هنا إلى أن هذا الريع يتم الاستيلاء عليه جزئيا من طرف البلدان المستوردة من خلال إنشاء ضرائب مرتفعة جدا تفرض على هذه المنتجات .و هنا تتهم أوبك دول المجموعة السبعة بحرمانها من 1600 مليار دولار أمريكي من الريع الصافي خلال الفترة 2000 –2004 .علما بأن هذه الضرائب لا تتعارض مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة انطلاقا من كونها غير تمييزية.

إضافة إلى ما سبق توجد حجج أخرى تتعلق سواء بتكاليف تموين الأسواق المختلفة أو بوضعية السوق الداخلي أو لأسباب إيكولوجية .

فيما يتعلق بتكاليف تموين الأسواق المختلفة و بوضعية السوق الداخلي ، توجد اختلافات هامة فيما يخص الاستثمارات في البنية التحتية أو المنشآت التي يحتاج إليها كل نوع من أنواع التسويق أو البيع (محليا أو للتصدير) .إضافة إلى ذلك فالسوق الجزائري يعتبر صغيرا نسبيا بالنسبة للصادرات .

أما فيما يخص الجانب الايكولوجي، ففي الجزائر كما في روسيا توجد أسباب أساسية لاستعمال الغاز ، الذي يعتبر مصدر طاقة أقل تلويثا من غيره من المصادر الأخرى إضافة إلى ذلك، فإن تكاليف استبدال الغاز بمصادر أخرى للطاقة ستكون بنفس حجم تكاليف رفع الأسعار المحلية والتي ستؤدي حتما إلى تخفيض الأرباح. [1]

أخيرا يمكن الاستخلاص أن التسعيرة الطاقوية المزدوجة في حد ذاتها لا تخالف أحكام المنظمة العالمية للتجارة ولا تتناقض مع مبادئ تعددية الأطراف، وأن عملية الانضمام هي أيضا عملية مفاوضات، لا يمكننا التنبؤ بنتيجتها.وتسعى الجزائر من خلالها إلى تعديل تدريجي تصاعدي لنظام التسعيرة الجزائرية.

[1] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit, p18.

-6تأثير إلغاء التسعيرة المزدوجة للغاز على الجزائر :

قامت السعودية التي سبقت الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتغيير سياسة تسعيرتها الطاقوية ،وقبلت بتقليص الفارق بين الأسعار المحلية والخارجية للغاز،وهو ما يوحي أن الجزائر ستنتهي إلى قبول تقليص فارق الأسعار (1)، و هذا سيترك أثرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري. حيث ستفقد الجزائر ميزة نسبية هامة[2] وسترتفع الأسعار المحلية .و نتيجة لهذا يجب تعويض الأثر السيئ الذي يمس ترقية الصناعة وينقص من جاذبية الإقليم بترشيد استعمال الطاقة والتوجه نحو التكنولوجيا الفعالة .[3]

- الشكليات المرتبطة بممارسة التجارة الخارجية :

شكلت الإجراءات الإدارية الخاصة بالواردات محور النقاشات التي دارت بين الجزائر وفريق عمل المنظمة العالمية للتجارة .حيث اتجهت بعض الإصلاحات إلى وضع تسهيلات إدارية في هذا المجال. لكي يستطيع المستورد مزاولة نشاطه على التراب الجزائري، يجب أن يكون بحوزته « بطاقة التاجر الأجنبي» وقد شكلت شروط الحصول عليها موضوعا للعديد من النقاشات .فبكون هذه البطاقة لا تخص سوى الرعايا الأجانب، أصبحت تشكل تناقضا مع مبدأ المساواة في المعاملة الوطنية ،أحد ركائز نظام المنظمة العالمية للتجارة.و لتبرير ذلك اعتبرت الجزائر أن هذه البطاقة لا تشكل أحد الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية ،وإنما هي وسيلة تستعمل لأغراض إحصائية .و قد تم إلغاؤها في قانون المالية لسنة 2008.

إضافة إلى ما سبق ،تم أيضا الاعتراض من طرف فريق العمل للمنظمة العالمية للتجارة على إجبارية التوطين البنكي للمستوردين.وقد اعتمدت السلطات الجزائرية في تبريرها على دوافع التتبع الإحصائي للتدفقات المادية والمالية للتجارة الخارجية ،في سبيل مكافحة النشاطات الموازية .ومن هنا يظهر أن هذا التدبير لا يؤدي إلى تمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب.و مع ذلك فإنه من وجهة نظر المنظمة العالمية للتجارة أن إجبارية التوطين البنكي توجب تكاليف وإجراءات يمكن ربطها بشكل من أشكال الحواجز في وجه التجارة .إضافة إلى ذلك ، فإن البنوك المؤهلة من طرف البنك المركزي فقط بإمكانها القيام بهذه المهمة.و مع ذلك لا شيء يدل على أن وجود مثل هذه التدابير الإدارية تمييزي .

أخيرا ،يظهر أن هذه التدابير الإدارية تجعل عمليات الاستيراد أكثر تكلفة و أكثر صعوبة ،و لكن لا يجب أن تكون ذات أثر على درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري .

---

[1] - Mehdi ABBAS,**L'accession de l'Algérie à l'OMC ,entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**,op.cit,p 12.

[2] - Fatiha TALAHIT & al op.cit, p18.

[3] - Mehdi ABBAS ,**L'accession de l'Algérie à l'OMC ,entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée**, op.cit,p 12.

7-القيود الفنية على التجارة:

تتعلق بالقيود التي تتخذ طابعا أمنيا أو صحيا أو بيئيا وقد حددت المنظمة دلك في 15 مادة و 3 ملاحق،وإن الدول المتعاقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مجبرة على الالتزام بمواصفات قياسية محددة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة بمنظمة التقييس الدولية والتي تخص مواصفات السلع والخدمات (ISO 14000-ISO 9000)، ومن المعلوم أن الجزائر لا تتعدي ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوع الثاني ونفس الشيء بالنسبة للنزع الأول في حين تملك الدول المتقدة عشرات الآلاف منها (1).

وتشمل هده المواصفات:الجودة، أنظمة إدارة البيئة، مواصفات الموارد الأولية، الموارد المصنعة، مواد التعبئة والتغليف،.....

إذا جئنا الى مقارنة بسيطة نجد أن التقدم في مجال المواصفات بالنسبة للدول المتقدمة حدث في فترة تمتد عبر قرن من الزمن،وهو ما يوضح لنا الصعوبة التي ستواجهها الجزائر في اختصار هذا الزمن في بضع عقود فقط.

لا يمكن اليوم لأي مؤسسة أت تحقق التنافسية بغياب مثل هده المواصفات ويمكن الاستدلال بقول أحد الخبراء المكلفين بتطبيق هده الاتفاقيات حين قال:"إن الولايات الأمريكية المتحدة تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها،وخاصة السلع الغدائية والنسيجية والصناعية بصورة عامة،وتقوم السوق الأوروبية بالمقابل باتخاد إجراءات مشابهة وهو ما ينعكس على الصناعة العربية التي لابد أن تواجه تلك التطورات"(2)

هدا يقودنا إلى القول أن الجزائر مجبرة إن أرادت الاستفادة من الانفتاح العالمي أن تنتج سلعا دات جودة وفق المواصفات الدول ية ببدل مجهود استثماري وبحثي أكثر،مع عدم اغفال أن الدول المتقدمة ستصدر المزيد من المواصفات غير المعروفة اليوم.

1-فلاح سعيد جبر،انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية،ص 68.

2-ibid ،p71.

8-الخوف من اندثار الصناعة الوطنيـة:

أ-الصناعات الدوائية: إن التركيز على قطاع مثل هدا جاء بالنظر إلى أهميته وتناميه في الجزائر إدا أصبحت منتجاته تغطي 60% من السوق المحلي وكدا إمكانيات التصدير المتاحة له، ان تطبيق الملكية الفكرية ستكون له آثار على هدا القطاع فيما يتعلق ببراءات الاختراع وما ينجر عنه من ارتفاع لأسعار المنتجات الدوائية وهو ما يكلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة.

لقد بدلت الدول النامية جهودا في سبيل تعديل الاتفاق الدي لا يخدمها وهو ما أمكن من ضمان وتوفقر أدوية بسعر أقل وهدا ما تقرر في المؤتمر الوزاري بالدوحة في نوفمبر 2001 والدي أقر تغييرات قانونية في اتفاقية تريبس Trips اتفاقية الملكية الفكرية،والتي سمحت للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالحصول على براءات الاختراع لعلاج حلات أمراض الايدز والسل والملاريا وغيرها من الأوبئة دون الحصول على موافقة مالك البراءة الأصلي (1).

ورغم دلك فإن تطبيق البنود يبقى صعبا خاصة في ظل دولة لها من القدرة والقوة القانونية والصناعية والإنتاجية التي تجعلها تتجاوز هده الامتيازات المحدودة،وهو ما يحتم ضرورة تأهيل القطاع لمواجهة دلك خاصة من خلال الشراكة الدولية المدروسة والبحث عن الأسواق الجديدة والاهتمام بالسوق المحلية،من خلال خطة تسويقية تضمن استهلاك الدواء الوطني وهو ما يعني العمل على ايجاد نظام جودة للمنتجات الدوائية الوطنية

ب-الصناعات الوليدة: لعل هدا القطاع هو الدي سيتأثر،وسيتضرر ادا لم يكن الاتفاق حاخما لحمايته من المنافسة الدولية،إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى،اد أن الصناعة الجزائرية هي صناعة وليدة،ولم تتعود،ولم تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة الكاملة ،خاصة ما مرت بها من مراحل إصلاحية متتالية. وكما لا يخفى علينا فان رفع الحماية سيخفض من معدل التصنيع،وسيظهر خطر الشركات المتعددة الجنسيات على مثل هده الصناعات.

وتؤكد التجارب العالمية السابقة للتجربة الجزائرية في مجال المبادلات التجارية كتجربة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بينت خطورة الحرية التجارية المفرطة للأسواق أمام المنتجات الأجنبية وأبرزتدور وأهمية الحماية الظرفية لصناعتها الناشئة (2).وثال على دلك ما يقوم به اليابان بوسائل حماية غير تقليدية لمواجهة الدول المتقدمة الأخرى.

1-www.mocioman.gov.com/arabic/organisations/disadvantage_accession.html

2-بفة الشريف،المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري،مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،السنة التاسعة العدد العشرون،صيف 2000،ص89.

خاتمة الفصل الثالث:

تشكل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ،التي تنظم العلاقات التجارية الدولية . و قد مرت بعدة أشكال ،حيث سبقتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و التي كانت تعنى بالجانب السلعي فقط ،و بعد عدة جولات و مفاوضات و كنتيجة رئيسية لجولة أورجواي ، انبثقت المنظمة العالمية للتجارة التي ضمت الجانب الخدمي إلى الجانب السلعي ،و قد قامت تقريبا على نفس المبادئ السابقة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و لكنها تختلف عنها كذلك في العديد من الجوانب ،و لعل أبرزها هو اعتناؤها بالخدمات كما سبق ذكره .

و على الرغم من تقدم أعمال المنظمة العالمية للتجارة و الذي تجسد من خلال عقد عدة مؤتمرات وزارية ،إلا أنها صادفت عدة عراقيل أبرزها هو تقصيرها في دعم الجانب التنموي لدول الجنوب على الرغم من إطلاقها لجولة من أجل التنمية " جولة الدوحة " بهدف استرجاع شرعيتها بالنسبة للدول النامية.

هذا و يتطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الخضوع إلى متطلباتها سواء من حيث القوانين المحلية أو القوانين التي تنظم العلاقات الخارجية .أما فيما يخص اختيار العضوية في المنظمة العالمية للتجارة فيعود لأهداف تحولية داخلية ،فهو نتيجة بحث عن إدارة للتحولات المؤسسية الناتجة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التناقضات التي يولدها هذا التحول أكثر من كونه نتيجة البحث عن التحرير.

و ويعتبر مسار الجزائر في سعيها للانضمام إلى هذه المنظمة و الذي لم يتحقق بعد من أطول المسارات،

و هذا يرجع إلى أنها من جهة تسعى للانضمام لهذه المنظمة لاستعمالها كمشرع و محفز و مرشد للإصلاحات التي تقوم الحكومة بتطبيقها ، و من جهة أخرى فهي تخشى الانضمام نظرا للآثار المتوقعة على اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري . حيث تعتبر خصائص الاقتصاد الجزائري و الفشل في القيام ببعض الإصلاحات أحد أهم معوقات الانضمام بالإضافة إلى التسعيرة المزدوجة للغاز الجزائري التي تشكل أبرز الملفات الحساسة التي تتم مصادفتها في عملية التفاوض.

خاتمة عـامة

نتيجة للمستجدات والتطورات العالمية الراهنة في مختلف المجالات وتبني المنظمة العالمية للتجارة لسياسة التحرير في مجال التجارة الخارجية من القيود والحواجز، فقد سعت الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة لما تتميز به من انفتاح على العالم الاقتصادي الخارجي، وتوسيع مجال التبادل الحر معتمدة بذلك على عدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية لتحسين المؤسسات الجزائرية وفق معايير المنافسة الدولية والتحول إلى اقتصاد السوق، وبالتالي الاستفادة من التسهيلات المقدمة من طرق صندوق النقد الدولي (**FMI**)، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (**BIRD**).

فالانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل للجزائر مكانا في خريطة العالم الاقتصادية المستقبلية، وهذا طبعا وفق الجهود التي تبذلها لتقليص الفارق أو تقليص الفجوة الاقتصادية، بينها وبين العالم المتقدم، وذلك بتحرير اقتصادها واعتمادها على آليات السوق، أما في حالة عدم انضمامها إلى المنظمة فسوف تكون عرضة إلى إجراءات انتقامية وتعسفية من جانب الدول الكبرى التي يمكن أن تسيء إستخدام قواعد الدعم والإغراق لإغراض حمائية، كما لا تستفيد من التحسينات والامتيازات التي تمنحها المنظمة للدول الأعضاء.

ومن هنا يبدو جليا أن مصلحة الجزائر تقتضي منها السعي نحو الانضمام والاستفادة من تجارب الدول العربية والنامية التي انضمت إلى المنظمة، وهذا من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العلاقات والتبادلات التجارية والدولية التي تحكم البناء الاقتصادي الدولي، ومن أجل الاستفادة من مزايا هذا النظام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى لا يفوتها قطار العولمة فتصبح معزولة عن العالم.

ومما سبق نصل للقول بأنه طالما أننا نعيش في عالم يرسم الأغنياء فيه قواعد اللعبة، وطالما أن تقوية مركز الجزائر خصوصا والبلدان النامية عموما في النظام الاقتصادي العالمي في مواجهة الأغنياء والمنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، سوف يكون التعايش بدرجة أو بأخرى مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمرا لا مناص منه.

- ومن جملة النتائج والتوصيات المتوصل إليها بناءا على دراستنا نذكر:

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية يستوجب القيام بإصلاحات هيكلية في مختلف المجالات الاقتصادية لتأهيل وتنظيم الاقتصاد الجزائري عامة والتجارة الخارجية خاصة لتعظيم مكاسب الانضمام والتقليل من الانعكاسات المتوقعة لهذا الانضمام.
- إن الانضمام إلى (**OMC**) هدف تسعى إليه حكومتنا منذ سنوات، لكن تعاقب الحكومات الجزائرية في العشرية العويصة التي عاشتها الجزائر، وكذا التردد الموجود والمعارضة الداخلية من طرف الثنائية "أرباب العمل والنقابات العمالية"، أدت إلى تأخر تقدم هذه المفاوضات.
- الانضمام إلى المنظمة والاندماج في النظام الدولي الجديد لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية مسألة حتمية، ذلك نظرا للبيئة الاقتصادية المعاصرة والتي تثمن العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي العالمي.
- وفي ظل هذه الظروف، لا مفر أمام الجزائر وسائر الدول النامية بالطبع من سلوك سبيلين في آن واحد:

- أولهما: العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية.
- ثانيهما: اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بقصد بناء قوته الذاتية وتخفيض درجة اعتماده على الخارج وتحسين وضعه في نظام تقسيم العمل الدولي.

- كل هذا لن يأت إلا عن طريق:

1. يجب أن ننظر إلى سلبيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها نوعا من التحديات تستلزم قوة كبرى لمواجهتها.
2. حتى يمكن التغلب على العقبات الداخلية التي تعترض الصادرات الجزائرية فإننا نقترح وضع استراتيجية شاملة للتصدير علاوة على ضرورة التوسع في المشاريع الزراعية، واستصلاح ما يمكن من الأراضي البور والصحراوية، حفر الآبار وادماجها ضمن أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وأن يراعي فيه إشراك القطاع الخاص كذلك يجب العمل على تنمية الصناعات الجزائرية الناشئة عمليا وليس بالقول وتذليل الصعوبات المعيقة لنشاطها.
3. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات الانتاجية الجزائرية، وتطوير المنتجات، وتخفيض تكاليف الانتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل.

4. لابد من توفر النوايا الحسنة والإرادة السياسية الحقيقية لدى المسؤولين بالجزائر من أجل بعث اقتصاد عربي حقيقي، قصد تلاشي الآثار السلبية المحتملة وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص والمزايا التي يحققها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل العولمة.
5. لابد من العمل على تطوير كافة أشكال العلاقات الاقتصادية البينية، ومنها التجارة والاستثمار والعمالة وتطوير الأسواق المالية العربية.
6. لابد من الاعتماد على الامكانات المتوفرة بالجزائر لتلبية الاحتياجات المحلية وفي نفس الوقت العمل على تقليل الاعتماد على الخارج من خلال بناء قدرات إنتاجية وتكنولوجية وتحسين طرق الأداء بالنسبة للمسؤولين والمسيرين عموما.
7. لابد على الجزائر أن تعمل على تشجيع الاستثمارات وتحفيز المستثمرين من خلال منح إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية.

فتطبيق هذه التوصيات إلى جانب توصيات أخرى قد يقلل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويسمح بالاستفادة بصورة جيدة من المزايا الايجابية التي يوفرها الانضمام للأعضاء في المنظمة.

مراجع بالعربية:

كتب:

- بلقاسم زايري،عبد القادر دربال،تسهيل التجارة وتحديات الاصلاح التجاري في الجزائر،مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد 2005/2008.

-بفة الشريف،المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري،مجلة بحوث اقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،مصر،السنة التاسعة العدد العشرون،صيف 2000.

-جلاطو جيلالي، تقرير حول تحديات و رهانات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، "ا لس الشعبي الوطني" 2001. و ايضا ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 2000.

-محمد متناوي،ناصر دادي عدون،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،أسباب الانضمام_النتائج ومعالجتها،دار المحمدية العامية،الجزائر،2003،ص57.

-محمد عبيد محمد محمود،منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية،دار الكتب القانونية،مصر،2007،ص368.

-محسن أحمد هلال ومحمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك2001.

- نايت الزوبير، محجوب محمد، عميمر أحمد، انضمام الجزائر OMC وأثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، 2004/2003، البليدة.

- سليم السعداوي،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة،معوقات الانضمام وأفاقه،الطبعة الأولى،دار الخلدونية،الجزائر،2008.

- سمير اللقماني،منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية،دون ناشر،الرياض،.

- سمير محمد عبد العزيز،عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين،الجزء الأول،المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،2006.

- عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منطمة التجارة العالمية،من اوروجواي لسياتل وحتى الدوحة،الدار الجامعية،مصر،2005.

- عبد القادر بابا،سياسات الاستثمار في الجزائر والتنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط،جامعة الجزائر،2003-2004.

- عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003.

- علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتوقعة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيق، 29-30 أكتوبر، 2001.

-فلاح سعيد جبر،انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية.

- فضل علي مثني،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة خارجية ودول النامية،الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي،القاهرة،2005.

- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى ، المتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية الاقتصادية والتسيير، 30/29 أكتوبر 2001.

مجلات وتقارير:

- مجلة الجمارك في خدمة الاقتصاد.

- تقرير المجلس الوطني الاقتصادية والاجتماعي (لجنة التقييم السداسي الأول 2002).

- تقرير المركز الوطني للإحصاء سلسلة رقم 83

- تقرير المركز الوطني للوثائق والمعلومات التابع للمديرية العامة للجمارك، 1996

- تقرير وزارة التجارة 2001 (ناتج التجارة الخارجية الجزائرية سنة 2000)

مواقع أنترنت:

-www .mincomerce.gov.dz/arab/fichiers/procsomcar/pdf, consulté le 04-04-201.

- www.wto.org/french/news_f/news08_f/acc_algeria_17jan08_f.htm ,consulté le 09-02-2010.

-www.algeria.kpmg.com /fr/Documents/Guide%20investir% 20Alg%C3%A9rie%20%202009.pdf

- www.aljazeera.net

– www.ppsc.info/File2003/6/f6.6

-www.mocioman.gov.com/arabic/organisations/disadvantage_accession.htm

مراجع باللغة الفرنيسة:

- Abdelouhab REZIG , Algérie, Brésil, Corée du Sud, trois expériences de développement, OPU, Alger, 2006.

- Ahmed DAHMANI, l'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997, Ed.Casbah,Alger,1999.

- Ahmed Henni, économie de l'Algérie indépendante, ENAQ, édition, Alger

- Alex KOUVEJE , En attendant le cycle. Que faire après Seattle, revue politique étrangère, n° 2/2002.

- Annie KRIEGER-KRYNICKI , L'Organisation Mondiale du Commerce, structures juridiques et politiques de négociation ,Ed. Vuibert, Paris, 1997.

-Djamila KASMI,Diagnostique économique et financier des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie Algérienne ,thèse de doctorat en science économique ,université Lumière Lyon 2,2008.

- Emmanuel COMBE , L'Organisation Mondiale du Commerce, Ed. Armand Colin, paris,1999.

- Fatiha TALAHIT & al , Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC, document de CEPN , n ° 2009-05.

- Hocine BENISSAD ,Le plan d'ajustement structurel ,revue confluences méditerranée ,n° 23 ,1997.

- Jean Marc SIROËN ,L'OMC et la mondialisation des économies ,1998,p36.

- Med Tahar HAMAMDA , Ajustement et coopération au Maghreb, thèse présentée en vue de l'obtention du

- Mehdi ABBAS, Du GATT à l'OMC. Un bilan de soixante ans de libéralisations des échanges, note de travail de LEPII ,N°35/2007.

-Michel RAINELLY, L'Organisation Mondiale du Commerce, 6 ème édition, Ed.la découverte , paris, 2002.

- Nerabri Houari, Programme pour une nouvelle algerie, édition DAREL, Gharb, 05/2001. .

- Paul-Henry RAVIER, le système commerciale multilatéral, description, bilan et perspective, séminaire externe

«Enjeux et impacts de l'OMC pour les pays de l'est et du sud de la méditerranée»,Paris ,2009.

- Philip ENGLISH & al , Développement, commerce et OMC, Ed. Economica, 2004.

- Rachid TLEMÇANI ,Etat, bazar et globalisation, l'aventure de l'infitah en Algérie, Ed. El Hikma,1999.

- ROZIAK Patricia,Les transformations du droit international économique, les - Etats et la
société civile Face à la mondialisation économique,Editions L'harmattan, Paris, 2003.

- Salah MOUHOUBI,l'Algérie à l'épreuve des réformes économique, OPU,1998.

- Tayeb Mohamed MEDJAHED ,le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, Ed.Houma, Alger ,2008.